



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

( دور العامل الجيوبولتيكي على السياسة الخارجية )

الاردن – دراسة حالة ٢٠٠٣ – ٢٠١٣

**(The Role of Geopolitics Factor in Foreign Policy)**

**Jordan – A case Study ٢٠٠٣ – ٢٠١٣**

تقدم استكمالاً للحصول على متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعداد الطالب

معاذ احمد حمدان بني خالد

١٢٢٠٦٠٠٠٠٦

الإشراف الأستاذ الدكتور محمد احمد المقداد

الفصل الدراسي الأول ٢٠١٤ - ٢٠١٥

جامعة ال البيت

معهد بينت الحكم للعلوم السياسية

( دور العامل الجيوبولتيكي على السياسة الخارجية )

الاردن – دراسة حالة ٢٠٠٣ – ٢٠١٣

(The Role of Geopolitics Factor in Foreign Policy)

Jordan – A case Study ٢٠٠٣ – ٢٠١٣

إعداد الطالب

معاذ احمد حمدان بني خالد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

تخصص علوم سياسية جامعة ال البيت

لجنة المناقشة

د. محمد أحمد المقداد ..... مشرفاً ورئيساً

د. هاني عبد الكريم اخو ارشيدة ..... عضواً

د. أمين العزام ..... عضواً

د. محمد تركي بني سلامه ..... عضواً خارجي

تاريخ المناقشة ٦ - ١١ - ٢٠١٤

## الإهداء

إلى أبي امضى عمره يزيل عقبات الحياه من اجل ان ننجح ، عطوفة  
اللواء الركن المنقاعه الدكتور أحمد سميران الخالدي .  
إلى من جعلت نفسها شمعة نذرق لنير لي الطريق ...  
إلى من أقف أمامها عاجزاً في تقديري لها ...

( أمي )

إلى أخواني وأخواني

إلى رفيقة الدرب زوجتي العزيزة

إلى أعلى إنسان في حياتي ابنتي ( ميار )

إلى رفاق الدرب أصدقائي

إلى كل الأهل والعشيرة

الباحث

## الشكر والتقدير

بعد شكر المولى عز وجل على نعمه وعظيم فضلة ، وبعد الصلاة والسلام على سيد الخليفة سيدنا محمد ( صلى الله عليه وسلم ) .

أما وقد وصل الشوط الى اخره ، فإنه يطيب لي أن أتوجه ببالغ الشكر والتقدير إلى اولئك الذين رقدوا هذا الجهد بجزيل الشكر والتقدير

وفي مقدمتهم ، الاستاذ الدكتور محمد المقداد الذى كرمني واشرف على هذه الدراسة ومنحنى الكثير من وقته ، ولم يتوان عن إسداء النصح والإرشاد طيلة مراحل إعداد الدراسة . فإلية أسدى خالص شكري وتقديري وامتناني .

كما اتقدم بجزيل الشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى معهد بيت الحكمة الذى أنتمي اليه في جامعة ال البيت ، اعضاء وموظفين كما وأخص بالشكر الكوكبة التى يتألف منها هذا المعهد .

كما أتقدم بالشكر الخالص للجنة المناقشة .

## فهرس المدنويات

### Contents

ط	مقدمة: -	.....
ي	أولاً. أهمية الدراسة: -	.....
ي	ثانياً. أهداف الدراسة: -	.....
ك	ثالثاً. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها: -	.....
ك	رابعاً. فرضيات الدراسة: -	.....
ل	خامساً. المتغيرات: -	.....
ن	سادساً. حدود الدراسة: -	.....
س	سابعاً. منهجية الدراسة: -	.....
ص	ثامناً. الدراسات السابقة: -	.....
ث	تاسعاً. تقسيم الدراسة: -	.....
١	الفصل الأول: دور العامل الجيوبولتيكي في السياسة الخارجية للوحدة السياسية.	.....
٢	المبحث الأول: العامل الجيوبولتيكي (دراسة نظرية)	.....
٢	تمهيد:	.....
٤	النظام الجيوبولتيكي وعنصر المفاجأة:	.....
٦	التحليلات الجيوبولتيكية المعاصرة المؤثرة على السياسات الخارجية هي:	.....
٨	المقومات الجيوبولتيكية للأردن: في ضوء تعريفنا لمفهوم	.....
٨	الجيوبولتيك، من المفيد أن نتحرى عن المقومات الجيوبولتيكية للأردن، والتي يمكن أن نصنفها	.....
٨	إلى:	.....
٨	أولاً-المقومات الطبيعية:	.....
٨	ثانياً-الموقع الجغرافي:	.....
٩	المبحث الثاني: مفهوم العامل الجيوبولتيكي:	.....
١٤	موقع العاصمة كمعيار لدرجة استقرار الحالة الداخلية للبلاد.	.....
١٥	وجود منطقة تصادم تتلاقى عندها حدود الدول المتنافسة.	.....
١٥	الموارد الطبيعية:	.....
١٧	المبحث الثالث: مرتكزات العامل الجيوبولتيكي:	.....
٢١	معايير التفرقة بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك:	.....

٢٢	الفصل الثاني : دور العامل الجيوبولتيكي
٢٣	المبحث الأول: دور العامل الجيوبولتيكي في السياسة الإقليمية والدولية.
٢٥	المبحث الثاني: العامل الجيوبولتيكي والسياسة الإقليمية
٣٦	المبحث الثالث: العامل الجيوبولتيكي والسياسة الدولية:
٤١	الفصل الثالث: العامل الجيوبولتيكي والمؤثرات الدولية على السياسة الخارجية الأردنية
٤٤	المبحث الأول: دور العامل الجيوبولتيكي في السياسة الخارجية الأردنية:
٤٨	المبحث الثاني: إمكانات الدولة الأردنية على ضوء العناصر الجيوسياسية
٥٣	المبحث الثالث: مرتكزات الدولة الأردنية في تحديد وزنها الجيوبولتيكي.
٥٧	الفصل الرابع: أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على واقع السياسة الخارجية للدولة الأردنية.
٥٨	أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على واقع السياسة الخارجية للدولة الأردنية.
٦٤	المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية
٧٧	المبحث الثاني: المتغيرات الدولية:
٨١	المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الأردنية في ضوء المتغيرات الدولية:
٩٢	الخاتمة
٩٣	أولاً: صحة الفرضية.
٩٤	ثانياً: النتائج
٩٦	ثالثاً: التوصيات
٩٨	قائمة المراجع
٩٨	المراجع العربية
١٠٠	المجلات والدوريات: -
١٠٠	المؤتمرات والندوات: -
١٠١	رسائل جامعية: -
١٠١	مواقع الانترنت: -
١٠٢	الصحف:-
١٠٢	المراجع الاجنبية: -
١٠٤	Abstract

## المخلص

( دور العامل الجيوبولتيكي على السياسة الخارجية )

الأردن - حالة دراسة ٢٠٠٣ - ٢٠١٣

إعداد الباحث : معاذ بني خالد

إشراف / الأستاذ الدكتور محمد المقدم

تهدف هذه الدراسة إلى بيان العامل الجيوبولتيكي في السياسة الخارجية ، حيث تم اختيار المملكة الأردنية الهاشمية حالة دراسة ، ولقد انطلقت الدراسة من فرضية اساسية مفادها " أن للعامل الجيوبولتيكي الاردني دورا مميزا في رسم السياسة الخارجية الأردنية " كما تم اعتماد نظرية الدور والمنهج الوظيفي كأداة منهجية ، وذلك للتأكد من صحة الفرضية وبلوغ أهداف وغايات الدراسة والإجابة على أسئلتها ، وخلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات يتمثل أهمها : ان للموقع الجغرافي الاردني الدور كبير في رسم السياسة الخارجية الأردنية ، كما ان الاردن قد تآثر بالأزمة السورية تأثيرا واضحا نتيجة القرب المكاني بين البلدين ، كما توصلت الدراسة إلى أن الفصل بين العامل الجيوبولتيكي والسياسة الخارجية للاردن يدخل الاردن في تحديات كبيرة ، كما أوصلتنا الدراسة إلى أن العلاقات الأردنية مع دول المحيط العربي مكنت الاردن من لعب دور محوري في كثير من القضايا رغم صغر مساحته وقلة الامكانيات ، وتوصلت الدراسة بالنهاية إلى أن الاردن يعيش في ظل منطقة ملتهبة بنزعات وصراعات مما جعله يعتمد على سياسة خارجية تمكنه من الحصول على مساعدات اقتصادية ، واستنادا إلى الاستنتاجات السابقة التي تم التوصل إليها فقد قادتنا الدراسة إلى عدة توصيات على مستوى الدولة الأردنية أهمها : المحافظة على العلاقات الأردنية - العربية وزيادة التنسيق والتعاون لمواجهة التحديات ، ودعم كافة الجهود الدولية والإقليمية لحل القضية الفلسطينية حلا سياسيا شاملا وعادلا ، وبالإضافة إلى دراسة النتائج المستخلصة من التطورات المرافقة للربيع العربي ، من خلال النظر بالسياسات الخارجية وإعادة تقييمها على فترات بما يتناسب مع المتغيرات الدولية والإقليمية .



## مقدمة: -

يلعب الدور المكاني في العامل الجيوسياسية دوراً كبيراً في رسم وتحديد طبيعة العلاقات الدولية بين الدول المتجاورة في إقليم جغرافي واحد، ويؤثر على العلاقات بين الدول ليأخذ أشكالاً تعاونية أو عدائية أو مزيجاً بين هذه الأشكال.

يعتبر موقع الأردن تاريخياً من أهم المواقع الجيوسياسية المهمة، فقد كان دائماً على حدود صراع الحضارات بدءاً من الفارسية، والرومانية، والرومانية المتأخرة (البيزنطية) حتى الإسلامية والصليبية والمغولية والغربية حديثاً (الاستعمارية)، يعد الأردن ممراً للكثير من القوافل التجارية والحجيج، وأكبر شاهد على ذلك (الإيلاف) الذي عقد بين هاشم بن عبد مناف مع الدولة البيزنطية في عام (٤٧٨) ميلادي، ومع قبائل أهل الشام للسماح لها بالمرور.

أما في وقتنا الحاضر، فإن الأردن تقبع في نقطة صراع حضارتي إيدلوجيا مذهبي طائفي ملتهب، فأقليمياً تفصل الأردن بين النفوذ الشيعي المتمثل بإيران والعراق والنفوذ السني المتمثل بالسعودية ومصر، وتفصل بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية المتمثلة في إسرائيل حليف أمريكا والغرب الاستراتيجي.

وجاءت هذه الدراسة لتبين دور العامل الجيوبولتيكي في عصرنا الحديث، حيث تتوالى الأزمات والحروب الإقليمية والتي لها أثر على السياسة الإقليمية بشكل عام، وعلى السياسة الخارجية الأردنية بشكل خاص بدءاً من حرب الخليج الثالثة العام (٢٠٠٣) ومروراً بالحرب الإسرائيلية مع حزب الله اللبناني (٢٠٠٤)، وحرب إسرائيل على قطاع غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) وصولاً للربيع العربي الذي بدأ في العام (٢٠١٠) بكل ظروفه وانعكاساته وصولاً إلى الازمة السورية الحالية وأثرها على الأردن.

فكل هذه الأحداث سألقة الذكر وجدت قوى جذب وطرء؁ امتازت بالآكرار والشءة وألقت بظلالها على كاهل صانع القرار الأردني؁ وءتمت عليه انتهاج سياسات مختلفة للوقوف في وجه هذه القضايا والتحديات؁ ويحاول الأردن إعادة صياغة دوره الجيوسياسية وفق ما يحقق أهدافه ومصالحه في المنطقة.

## أولاً. أهمية الدراسة: -

آكمن أهمية الدراسة بجانبها العلمي والعملبي لمجاراة تطور الأحداث في الساحة العربية كالآتي:

أولاً): الجانب العلمي. ويتمثل في عدة اعتبارات أهمها: أنها توفر للباحث والقارئ العربي معلومات وبيانات حول دور العامل الجيوبولتيكي الأردني على السياسة الخارجية الأردنية (حالة دراسة).

ثانياً): الجانب العملبي. ويتمثل في أهمية الدراسة بجانبها العملبي في أنها تضع بين يدي صاحب القرار الأردني أهم العناصر والمتغيرات الجيوبولتيكية للأردن والتي آثرت في السياسة الخارجية الأردنية.

## ثانياً. أهداف الدراسة: -

آسعى هذه الدراسة الى آحقيق الأهداف الآآية: -

١- بيان طبيعة الجيوبولتيكية (الجيوسياسية) وماهيتها.

٢- بيان تأثير العامل الجيوبولتيكي الأردني على السياسة الخارجية الأردنية خلال فترة الدراسة.

٣- توضيح العلاقة التبادلية بين الموقع الجيوسياسية والقضايا والأزمات داخل الاقليم.

٤- بيان جوهر الدور الذي تلعبه الجيوبولتيكية الأردنية في علاقاته المتبادلة مع المحيط الإقليمي والدولي.

٥- الاطلاع على الاليات والوسائل المتبعة من الأردن في استغلال المعطيات الجيوبولتيكية في السياسة الخارجية الأردنية.

### ثالثا. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها: -

تنطلق الدراسة من مشكلة قوامها:

أنه بالرغم من أن الأردن تعيش في منطقة ملتهبة سياسيا وحدث فيها مجموعة من الاضطرابات، الا أن الأردن حافظ على كينونته السياسية.

#### أسئلة الدراسة

وبناء على المشكلة البحثية أمكن طرح السؤال المحوري التالي:

(ما دور الجيوبولتيكية الأردنية في السياسة الخارجية الأردنية؟)

وتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما طبيعة تأثير وتأثير العامل الجيوبولتيكي بالأحداث التي جرت في المنطقة المحيطة للأردن؟

٢- ما جوهر الدور الذي تلعبه الجيوبولتيكا الأردنية في علاقاته المتبادلة مع المحيط الإقليمي والدولي؟

٣- ما هي أهم الاليات والوسائل التي تتبعها الأردن في استغلال المعطيات الجيوبولتيكية في السياسة الخارجية الأردنية؟

### رابعا. فرضيات الدراسة: -

تنطلق الدراسة من عدة فرضيات اهمها:

١- هنالك علاقة ارتباطية بين الجيوبولتيكية الأردنية والسياسة الخارجية الأردنية.

٢- هنالك علاقة ارتباطية بين الأحداث الإقليمية وتداعيات الموقع الجيوبولتيكي الأردني.

٣- هنالك علاقة ارتباطية بين جوهر الدور الذي تلعبه الجيوبولتيكا الأردنية في علاقاتها المتبادلة مع المحيط الإقليمي والدولي.

### خامسا. المتغيرات: -

المتغير المستقل: -العامل الجيوبولتيكي.

المتغير التابع: -السياسة الخارجية الأردنية.

### المفاهيم الاساسية للدراسة

وسنشرح بتعريف مفهوم هذين المتغيرين اسما و اجرائيا:

### المفاهيم الاساسية للدراسة:

١-العامل الجيوبولتيكي:

أ-التعريف الاسمي (اللغوي):

الجيوبولتيكية: "هي علم يبحث بين السياسة والرقعة الأرضية من علاقات وهي تهدف بصفة خاصة إلى تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدولة وساستها".(الهيبي،٢٠٠٠)

ب- التعريف الإجرائي:

هي السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه. إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعبا ً فعالا ً في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية.

يمكن تحديد المؤشرات التالية لهذا المفهوم (الطويل، ٢٠٠٤)

(١) ملائمة موقع الدولة لتحقيق استقرارها وتماسكها وتفاعلها مع محيطها.

(٢) التركيب والتوزيع الجغرافي لقضايا الحدود والمياه والاقتصاد والتجارة الدولية والاعتماد

المتبادل.

(٣) الارتباطات الإقليمية والدولية وشكلها، عسكرية كانت ام اقتصادية.

١- السياسة الخارجية:

أ- التعريف الاسمي (اللغوي):

السياسة الخارجية: " مجموعة الأفعال والاجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول

الفاعلة في المحيط الدولي بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى "

سياسة الخارجية لبلد ما هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع

البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية

مصالحتها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق

الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال

للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية

وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة

دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء.

(الهزايمة، ٢٠٠٤)

ب- التعريف الإجرائي:

مفهوم السياسة الخارجية كنظرية للدراسة والتحليل منذ عدة قرون إلى يومنا هذا، وقد توصل

الباحثون إلى فهمه وإلى تحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسفية

مختلفة، وكانت المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية بشكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لا تقل أهمية ارتبطت بالماركسية والراديكالية وكانت هنالك نظريات ما بعد الحداثة وغيرها، وكان لهذه النظريات المختلفة حول طبيعة النظام العالمي وقع مؤثر على سلوك الدول والمؤسسات العالمية وحتى تلك الدول التي تعتبر خارج النظام السياسي العالمي (الظاهر، ٢٠٠٧).

يمكن تحديد هذا المفهوم وفق المؤشرات التالية:

(١) المجال السياسي.

(٢) المجال الاقتصادي.

(٣) المجال الدبلوماسي.

### سادسا. حدود الدراسة: -

الحدود الزمانية: تعود فترة الدراسة من عام ٢٠٠٣-٢٠١٣ م

ولقد تم اختيار عام ٢٠٠٣ كبداية لدراسة الأحداث السياسية التي شهدتها انكشاف استراتيجية في المنطقة، المتمثلة بالحرب على العراق، وسقوط النظام السياسي العراقي، والتي شكلت منعطفا مهما في السياسة الإقليمية والدولية ولما تمثله من انعكاسات على السياسة الخارجية الأردنية.

٢٠١٣ هي الفترة الزمنية التي يستطيع الباحث الوصول إلى البيانات فيها.

الحدود المكانية: وهي المملكة الأردنية الهاشمية لما تمثله من أهمية سياسية وظهور مجموعة من الأحداث الإقليمية تلعب دورا جيوبولتيكيا مؤثرا في السياسة الخارجية الأردنية التي تستحق الدراسة.

### سابعا. منهجية الدراسة: -

استنادا إلى طبيعة الدراسة، ومشكلتها التي يسعى الباحث للإجابة على تساؤلاتها والاهداف التي يراد تحقيقها، والفروض التي يراد اختبارها، فقد رأى الباحث انه من الانسب استخدام منهجين "المنهج الوظيفي في إطار الجغرافيا السياسية"، ومنهج "نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية".

وفيما يلي عرض موجز لمنهجي "المنهج الوظيفي" و"منهج نظرية الدور" من حيث:

- أصحاب كل منهج ومفهومه.

- مقومات المنهج وركائزه.

- كيفية توظيف المنهج في البحث.

### ١- المنهج الوظيفي في إطار الجغرافيا السياسية:

#### أ- رواد المنهج ومفهومه:

لقد ابتكر "هارتشنون" (Hartshonne) المنهج الوظيفي في إطار الجغرافية السياسية (The Functional Approach) وساعد في تطويره كل من "دوكلاس" و"جاكسون". ويرى هؤلاء أن الجغرافيا السياسية والجيوبولتكس ترتكز على تحليل القوة، وتحديد الوزن السياسي للدولة، وتأثيره في النظام الدولي من خلال تركيبها، وبنيتها، وخصائصها، ومعطياتها، طبيعيا،

وبشرىا، واقتصادىا، وكذلك أهدافها وقيمتها، أى كل ما يسهم فى قوتها ويزيد أو يحد من ثقلها، إضافة إلى الإهتمام بسياساتها واستراتيجياتها القومية لإثبات هويتها وشخصيتها السياسية وزيادة فاعليتها فى السياسة الدولية. (Hartshonne ١٩٩٠)

### ب- مقومات المنهج الوظيفى وركائزه:

يقوم هذا المنهج بتحليل الدولة من خلال الوظائف التى تؤديها، خاصة إذا توافرت عناصر الانسجام والتوافق والحيوية، وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالناحية الاستراتيجية فى إدارة السياسة الداخلىة والخارجية فيما يرتبط بمصالح الدولة، وبناء عليه فان المنهج الوظيفى فى إطار الجغرافيا السياسية يعنى بدراسة العلاقات الدولية من حيث: (Hartshonne ١٩٩٠)

١- مناسبة موقع الدولة لتحقيق استقلالها وصيانتته، ورفاهيتها وتماسكها.

٢- تحديد النطاق الإقليمى للدولة، وإحداث قوة جذب تعمل على تماسك الدولة، وتحليل مبررات وجودها.

٣- تحليل العلاقات الخارجىة من حيث: حدود الدولة ومياهاها الإقليمىة، وعلاقاتها الاقتصادية وتجاربها الدولية واستثماراتها، والتطور التقنى، ومعرفة التركيب والتوزيع الجغرافى لهذه القضايا على الصعيد المحلى والإقليمى والدولى، وكيف يمكن أن يقود إلى تحليل السياسة الخارجىة للدولة، ويدفعها إلى ارتباطات دفاعية وهجومية مع دول اخرى باعتبار أن المصالح هى العامل الرئيسى الذى يقود ويوجه الدول فى المرحلة الحالية (متولى، ١٩٩١).

### ٣- كيفية توظيف المنهج:

إن مقومات وركائز هذا المنهج تسهم في إمكانية الربط بين متغيرات الدراسة وتتبعها، حيث يشكل الأردن موقعاً متوسطاً بين الدول العربية في الشطر الآسيوي والدول العربية في الشطر الإفريقي، ولا يمكن دراسة السياسة الخارجية الأردنية بمعزل عن دراسة الجيوبولتيكي للأردن التي تمثل حالة متغيرة تفرضها المعطيات الداخلية والخارجية، وأن اعتبار الأردن محور الاستقرار في المنطقة نظراً لاقترابها من خط المواجهة مع إسرائيل، ومن جهة أخرى تقبلها للسياسة الخارجية التي تحتم على الأردن التعامل مع كل السياسات المتواجدة بالمنطقة.

## ٢- نظرية الدور في العلاقات الدولية:

### أ- أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه:

أسهم كل من "جورج ميرا" و"جوزيف مورينو" و"بروس بيرل" في إيجاد هذه النظرية وتطويرها، يقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على أنها: منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار أن دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه (Steph. ١٩٨٧).

### ب- مقومات هذه النظرية وركائزها:

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها ادواراً سياسية تقوم بها على المسرح الدولي بتنفيذ صناعات قراراتها، ويتشكل الدور هنا من مجموعة عوامل تتمثل في هوية المجتمعات والدول والقيم السائدة فيها وخصائصها القومية وتاريخها ومعتقداتها السياسية، ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية، والسياسية والاجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها. وتتميز أدوار

الدول بعضها عن بعض تبعا لاختلاف منظار الدور "The Perspective Role" "الموجه الاساسي لتتبع مواقفها وأدوارها وتحديد اتجاهاتها. كما أن أداء الدور "The Performance Role" " يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، ويعتبر جوهر الدور "The Essence Role" المحدد الاساس في قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور (Stoll. ١٩٩١).

### ج- كيفية توظيف النظرية:

نظرا لمشكلة البحث وأسئلته فإن هذه النظرية تساعد في إمكانية توقع الدور الذي تقوم به الدولة (الأردن) موضوع الدراسة بناء على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة التي تشكل مصادر الدور "The Resource Role" وتسهم في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاتها مع بعضها البعض ومعرفة مدى التغيير والتطور في أدوارها خلال فترة الدراسة.

### ثامنا. الدراسات السابقة: -

١- دراسة بدارنة (٢٠٠٤) بعنوان (الأهمية الجيوبولتيكية للأردن).

هدفت الدراسة إلى بيان عناصر الجيوبولتيكية ومقومات الاقتصادية في الأردن ودراسة الواقع السكاني وأثره الجيوبولتيكي على قوة الدولة الأردنية، ومدى أثر هذه العناصر على الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة الأردنية.

٢- دراسة الهزيمة (٢٠٠٤) بعنوان "السياسة الخارجية الأردنية بين النظرية والتطبيق".

هدفت الدراسة إلى تناول أثر الموقع الجغرافي للأردن على عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية والعوامل الجغرافية المؤثرة على السياسة الخارجية ومنها الحدود البرية والبحرية للأردن التي أجبرت الأردن على اللجوء إلى توثيق العلاقات مع دول الجوار الجغرافي بهدف التواصل مع دول العالم من خلال أراضي دول الجوار.

### ٣- دراسة الحبيطي ٢٠٠٧ بعنوان دور الأردن في التسوية العربية الإسرائيلية.

هدف البحث الى بيان دور السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي وما مدى التأثيرات المتبادلة بين الطرفين، التي في بعض الأحيان تكون ايجابية، وكيف لعب الدور الجغرافي الدور المؤثر من خلال وقوع الأردن في حالة حذر دائم، وما هو موقف الأردن منذ بداية الاحتلال وكيف تم وضع الأردن في بوتقة الموقف العربي الرفض بشكل جذري للاحتلال الإسرائيلي.

تحولت الأردن إلى تسوية مع إسرائيل بسبب متطلبات هذه المرحلة، والتي تتميز التسرع في مستوطنة أما الضعف العربي وتحقيق سياسات المنطقة التي رسمها الدول الكبرى.

وقد خرجت الدراسة الى استنتاجات كان من أهمها توجهه الأردن نحو التسوية الإسرائيلية يسير ضمن متطلبات المرحلة التي تميزت بالاندفاع نحو التسوية مع إسرائيل نتيجة للضعف الذي أصاب الدول العربية ونتيجة موقع الأردن الجغرافي والتوجهات السياسية.

### ٤- دراسة اللوزي (٢٠٠٨) بعنوان "السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق من عام ٢٠٠٣-٢٠٠٨".

٢٠٠٨.

هدفت الدراسة إلى تناول السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق بعد رحيل النظام العراقي ولقد تناول الباحث توجهات وتصريحات وتوصيات التي عملت بها الحكومات الأردنية من خلال القرارات الملكية اتجاه العراق.

٥- دراسة العياصرة (٢٠١٢) بعنوان (القرب المكاني للموقع الجغرافي والبعد الزمني للقرار السياسي الأردني).

هدفت الدراسة إلى تناول أبرز المتغيرات الإقليمية من اضطراب وتوتر متزايد نتيجة التغيرات في الانظمة السياسية العربية في إطار الإقليمي الأردني ومدى أثر هذا التغيرات على السياسة الخارجية الأردنية وأهمية الموقع الأردني في هذه الأحداث وكيفية التعامل معها.

٦- دراسة السرحان ٢٠١٣ بعنوان أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية - العربية ٢٠٠٢-٢٠١٢

هدف البحث الى دراسة تطور العلاقات التركية - العربية ومحدداتها على ضوء دراسة أبعاد الدور التركي في فترة الدراسة، محاولا الإجابة على أسئلة إشكالية تتعلق بتأثير المحددات الجيوسياسية، وكذلك العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر في هذه العلاقة فتدفعها قدما أو تثبطها، من خلال الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بهذا الدور التركي وتحولاته وتبدلاته خاصة في فترة حكم حزب العدالة والتنمية تجاه قضايا المنطقة السياسية والاقتصادية، وإمكانية استكشاف الجوانب التي يمكن استثمارها لتحقيق مكاسب مشتركة، وفي الوقت نفسه التغلب على الإشكالات والعقبات والتوصل إلى حلول ناجعة لها، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقات التركية العربية تؤسس لحالة من الانسجام والتوافق تجاه كثير من القضايا المهمة إذا أدرك الجانبان أهمية هذا التعاون وإمكانية تفعيله.

## الدراسات الأجنبية:

١-دراسة Scott lasensky (٢٠٠٨) بعنوان Jordan and Iraq between

.cooperation and crisis

هدفت الدراسة الى أن الأردن يريد العراق بلد قوي ومستقر ومعتدل وموحد، لما يشكله من مصالح استراتيجية وحيوية للدولة الأردنية خاصةً في المجال الطاقة (النفط) ويشعر القادة الأردنيين أن العراق اصبحت ملاذاً للجماعات الارهابية ومن هنا الخوف المتزايد من تكرار حدوث التفجيرات الانتحارية على غرار تفجيرات تشرين ثاني ٢٠٠٥ في عمان، وايضا الخوف الأردني من تزايد النفوذ الإيراني في السياسة العراقية على نطاق اوسع وبتالي وزيادة النفوذ الشيعي في المنطقة.

٢-دراسة Jean-Loup samaas (٢٠١٢) بعنوان Jordan s new geopolitics.

خلصت هذه الدراسة الى اهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأردنية من خلال الازمات والاحداث التي تشهدها المنطقة العربية وسقوط عدد من الانظمة الحاكمة، وحديث عن موقع الأردن بين مجموعة من القوى الإقليمية (اسرائيل، السعودية، سورية، العراق) في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة ومستقبل السياسة الأردنية في ضوء التشابك القضايا الخارجية والداخلية في الأردن مع احتمالية وجود فراغ امني في منطقة الشرق الاوسط وخاصةً الاراضي الفلسطينية والعراق وسورية، واثر كل ذلك على الأردن في ظل اعتمادها على الموارد الطبيعية الخارجية(خصوصاً النفط والمياه).

دراسة (Emmanuel comoler)(٢٠١٤) بعنوان JORDAN: THE GEOPOLITICAL

SERVICE PROVIDER

تهدف الدراسة الى اظهار ان الأردن في عين الإعصار العربي. يبقى مستقرا في حين تحيط بها الأوضاع السياسية الفوضوية في سوريا والعراق وفلسطين وشبه جزيرة سيناء. لم تشهد الأردن في تظاهرات حاشدة تهدف الى تغيير النظام التي شوهدت في أماكن أخرى في المنطقة، ومكن الاستقرار النسبي ذلك للاستفادة من الجغرافيا السياسية بغض النظر عن الخدمات التي تقدمها. وتشمل هذه الخدمات: استضافة اللاجئين من فلسطين أو العراق أو سوريا. تبقى حليفا موثوقا للعديد من القوى الدولية. ويضم الجيش القوي الذي يلعب دورا مهما في الاستقرار في المنطقة؛ خدمة كوسيط عندما يتعين على البلدان المجاورة المضيف أو صانع صفقات. وتوفير العمال الأردنيين المؤهلين لملء الشواغر مفتوحة للشركات والدول، وخاصة في منطقة الخليج. الاستقرار الحالي في الأردن مباريات جيدة القدرة التاريخية على المقاومة والتكيف مع الصدمات. ومع ذلك، فإن الوضع المعاصر لسوق العمل يكشف عن أن نقاط الضعف التي لوحظت في البلدان التي الثورات (مثل تونس ومصر) هي أيضا موجودة في الأردن من ذوي الخبرة. المشاركة في سوق العمل منخفضة مع عدد قليل جدا من النساء الناشطات، والبطالة.

وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة، أظهرت الدراسات انها بالمجمل تتناول السياسة الخارجية الأردنية بالاعتماد على الموقع الجغرافي، حيث أظهرت دراسة كل من بدارنه، والحبيطي، واللوزي، والسرحان أهمية الموقع الجغرافي بالنسبة للأردن وسياسته الخارجية، كما وظهرت دراسة كل من العياصرة، وSCOTTE، وJean، أهمية الموقع الجغرافي للأردن في المنطقة المحيطة، ومن هنا ستميز هذه الدراسة بمواكبة الأحداث الجارية في المنطقة لبيان دور العامل الجيوبولتيكي على السياسة الخارجية الأردنية ومحاولة إضافة وجهة نظر جديدة من خلال اتباعي منهج الوظيفي ومنهج نظرية الدور لتسليط الضوء على المحددات الجيوسياسية وأثرها على صانع السياسة الخارجية الأردنية.

## تاسعا. تقسيم الدراسة: -

اعتمادا على موضوع الدراسة ومنهجيتها ومشكلتها التي تسعى للإجابة عن تساؤلاتها. فقد

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: دور العامل الجيوبولتيكي في السياسة الخارجية للوحدة السياسية.

المبحث الأول: العامل الجيوبولتيكي (دراسة نظرية).

المبحث الثاني: مفهوم العامل الجيوبولتيكي.

المطلب الثالث: مرتكزات العامل الجيوبولتيكي.

الفصل الثاني: دور العامل الجيوبولتيكي في السياسة الإقليمية والدولية.

المبحث الأول: العامل الجيوبولتيكي والسياسة الإقليمية.

المبحث الثاني: العامل الجيوبولتيكي والسياسة الدولية.

الفصل الثالث: العامل الجيوبولتيكي والمؤثرات الدولية على السياسة الخارجية الأردنية (حالة

دراسة)

المبحث الأول: دور العامل الجيوبولتيكي في السياسة الخارجية الأردنية.

المبحث الثاني: إمكانات الدولة الأردنية على ضوء العناصر الجيوسياسية.

المبحث الثالث: مرتكزات الدولة الأردنية في تحديد وزنها الجيوبولتيكي.

الفصل الرابع: أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على واقع السياسة الخارجية للدولة الأردنية.

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية.

المبحث الثاني: المتغيرات الدولية.

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الأردنية في ضوء المتغيرات الدولية.

## الفصل الأول: دور العامل الجيوبولتيكي في السياسة الخارجية للوحدة السياسية.

المبحث الأول: العامل الجيوبولتيكي (دراسة نظرية).

المبحث الثاني: مفهوم العامل الجيوبولتيكي.

المبحث الثالث: مرتكزات العامل الجيوبولتيكي.

## المبحث الأول: العامل الجيوبولتيكي (دراسة نظرية)

### تمهيد:

إن البعد المكاني في الجانب الجيوسياسية يدفع باتجاه رسم وتحديد نمط العلاقات الدولية إلى حد كبير، ويؤثر على أشكال التفاعل الدولي لتأخذ أبعاداً تعاونية أو صراعية أو مزيجاً بين هذه الأبعاد، لا يمكن البحث في العلاقات السياسية الخارجية دون استحضار الجغرافيا وما ورثته من قضايا توافقية أو خلافية في مجالات مختلفة. (السرطان، ٢٠١٣)

وللجيوبولتيكية على المستوى النظري والمستوى التطبيقي مفهومان: إحداهما وهو المفهوم الذي يتلائم وعلاقات حسن الجوار ويتلائم مع القوانين والأعراف الناظمة للعلاقات بين الدول، فيقوم على دراسة الجغرافيا للدول من حيث سياستها الخارجية، أي التأكيد على المظهر الجغرافي لعلاقات الدول الخارجية، وهو المفهوم الذي يطلق عليه عادة عبارة "جيوبولتيكا السلام". أما الآخر للجيوبولتيكا فيقوم على تأكيد فكرة الارتباط المصيري بين الدول، ومجالها الحيوي المنشود، وهو مفهوم لا يتلائم مع علاقات حسن الجوار، ويتعارض بالتالي مع الأنظمة والقوانين والأعراف الناظمة للعلاقات الدولية.

وهذا المفهوم يقوم على فكرة سابقة قالها البروفسور (راتزل) " وقد طورها من بعده البروفسور (هوسهوفر) وهذه الفكرة تقول بأن الدولة كائن حي قابل للنمو والاستمرار وهذه القابلية للنمو تدفع به كضرورة داخلية للنمو على حساب الدول المجاورة بهدف استكمال بقية أعضائه ولو اضطره ذلك الأمر إلى استخدام وسيلة الحرب. وعلى أساس من هذه الفكرة التي تعترف بحدود مرسومة للدولة قبل حصولها على الأعضاء التي تعوزها فالدولة أمام خيارين لا ثالث لهما، فهي إما أن تكبر وتتوسع في مجالها الحيوي إلى الحد الذي يناسبها ويناسب وصولها إلى

ذروة نموها الطبيعي، ولما أن تنحصر وتموت، وحسب أنصار هذه الفكرة فإن "الجيوبولتيكا" هي العلم الذي يقوم على دراسة الدولة من حيث كونها كائن حي ودراسة متطلباتها الخاصة بضرورة التوسع في مجالها الحيوي حتى الحدود التي يطلبها (فيليد، بيرسي، ١٩٤٤، ص ١٢).

تتجلى أهمية الدراسات الجيوبولتيكية من خلال تصاعد الأزمات الدولية وأتساع رقعة المشكلات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين العديد من دول العالم المختلفة. فليس صدفة أن يكون القرن الماضي-وهو قرن الصراعات الدولية-فرصة، لتبلور مفهوم الجيوبولتيك، وتتنوع الدراسات حوله. (محمد، ٢٠١٢).

يمكن القول : إنه للجيوبولتيكس الحديثة أن تبطل كل ما جاءت به الجيوبولتيكيا الكلاسيكية أو التقليدية ، كما يسميها الآن أصحاب هذه المدرسة الانتقادية، وفق رؤيتهم المتعلقة بالصراع الدولي لأحداث ما بعد انتهاء الحرب الباردة، ونجد أن الطريق الأسلم لفهم العوامل المحركة للأحداث وتحليلها بشكل سليم، هو في أخذ ما يصلح للتفسير والتحليل من النظريات والفرضيات الجيوبولتيكية الكلاسيكية، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المستخدمة الموجهة أو المؤثرة في الحدث السياسي، لأن تراث الجيوبولتيكس الكلاسيكي هو جزء هام من الثقافة والمعرفة الجيوبولتيكية(خورشيد، ٢٠١٢).

يعتقد بيتر تايلور أن الجيوبولتيكس الحديثة تمثل هي الأخرى، جزء من الانعطاف (ما بعد الحداثة) في الجغرافيا البشرية، وأن هؤلاء المنتقدين للجيوبولتيكس الكلاسيكي لا غنى عنهم في أي حقل من حقول البحث العلمي، وكما أنه ليس هناك أي سبب يمنعنا من أن نقبل الحال ونستخدم استبصاراتهم في إغناء جغرافيتنا السياسية القائمة على نهج النظم العالمية، فهي جميعاً

من تراث الجغرافية السياسية. وكل الأفكار تفهم وتحلل ضمن سياقاتها التاريخية والقومية وفي إطارها الجغرافي (خورشيد، ٢٠١٢).

## النظام الجيوبولتيكي وعنصر المفاجأة:

ومن جانب اخر تناول المتخصصون في علم الجيوبولتيكس عنصر المفاجأة من حيث أثرها على توجهات الدولة في توظيف امكانياتها بشكل يخدم اهدافها المرسومة، حيث بين ان للنظام الجيوبولتيكي قواعده التي تحدد المسارات والتفسيرات والاستنتاجات، وهذه القواعد كما يقول تايلور، تمثل مبادئ إجرائية تتألف من مجموعة من الفروض الجغرافية السياسية التي تنطلق منها الدولة في صياغة سياستها الخارجية وبناء علاقاتها الدولية. وهذه القواعد تتضمن: (خورشيد، ٢٠١٢)

١. تحديد مصالح الدولة.

٢. تحديد مصادر التهديد التي تتعرض لها هذه المصالح.

٣. الرد المخطط لمواجهة هذه التهديدات، إن وقعت.

٤. المبررات التي تقدم لاتخاذ مثل هذا الرد.

مع ذلك هناك فترات تحدث فيها انقلابات، أو تغيرات مفاجئة ضمن الترتيب الجيوبولتيكا كما يعنى علم الجيوبولتيكي Geopolitics، علم (سياسة الأرض) كونه يبحث في الظواهر الجغرافية للدولة، وانعكاساتها على الواقع السياسي، وعليه، فهذا العلم يمثل العلاقة بين الدولة كمؤسسة سياسية، والرقعة الجغرافية التي تقوم عليها، بما تضمها من إمكانيات في الأرض والبشر، بل وحتى الفضاء الخارجي. وتعود فكرة الجيوبولتيكا أساساً إلى المؤرخ السويدي (كلين)

فيما يعد راتزل الرائد في مفهوم (المجال الحيوي)، في الجيوبولتيكا، ومؤسس المدرسة الجيوبولتيكية الألمانية(المومني، ٢٠٠٥).

أما هوسهوفر فهو من أكثر المهتمين بهذا العلم، وقد أسس أول معهد للجيوبولتيك في ألمانيا سنة ١٩٢٤م في ضوء ما سبق، فأن للألمان دوراً ريادياً في الاهتمام بالدراسات الجيوبولتيكية بل وقد حاولوا استغلالها لخدمة أهدافهم التوسعية. فالدولة بنظر راتزل (كائن حي) قابل للتوسع والامتداد. ولذلك، فالجيوبولتيك بنظرهم: دراسة المطالب المكانية للدولة. وقد توسع هذا المفهوم حديثاً، بحيث بات يعكس المراحل التي تتوسع من خلالها الدول، وما يتولد من متغيرات سياسية أو عسكرية فظاهرة الاستعمار، مرحلة من تلك المراحل، والحرب الباردة، والهيمنة الأمريكية اليوم، مراحل جيوبولتيكية في النظام العالمي الجديد. (محمد، ٢٠١٢)

ويتميز (الجيوبولتيك) عن (الجغرافية السياسية)، رغم أنهما يشتركان بالتأكيد بربط بين (الأرض) و(السياسة)، أو البعد السياسي للمقومات الجغرافية، إلا أن الجيوبولتيك تسعى إلى تطبيق تلك المقومات على الأرض، والعمل على ما يجب ان تكون عليه الوحدة السياسية، بينما تتناول الجغرافية السياسية المقومات كما هي في الواقع. وقد تأسس على ذلك تعددت في النظريات الجيوبولتيكية باختلاف الزمان والمكان. فبينما كانت البحار والمحيطات تعكس أهمية جيوبولتيكية متميزة في قوة الدولة لاسيما في عصر الاستعمار الحديث، وكان رائد هذا الاتجاه(ماهان)، فإن ماكيندر أكد على (الأرض) باعتبارها القوة الحقيقية للدول العظمى. فيما جاء (وايد سפרسكي) بنظرية القوة الجوية، حيث تعد الأساس في تفوق الدول وسيادتها. اما (سبيكمان) فأكد على ضرورة إيجاد تحالفات ثنائية، أو جماعية لصيانة السلام العالمي (البديري، ٢٠١٠).

## التحليلات الجيوبولتيكية المعاصرة المؤثرة على السياسات الخارجية هي:

- انتهاء الحرب الباردة.
- الشركات المالية والمعلوماتية.
- التجزئة والدولة ذات السيادة.
- الإقليمية.
- وسائل الإعلام وحالات الطوارئ الإنسانية (الكوارث) والحروب.

من هنا يتضح أن كل المهتمين بالجيوبولتيكس الحديثة يركزون على دور تكنولوجيا الإعلام في تحفيز وتشجيع السكان (الناس) على القيام بأفعال سياسية محددة، وفي هذا المجال يقول جورج كينان أيضاً: هناك نوع جديد في تكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصالات غيرت من سرعة وكثافة التغيرات السياسية الكوكبية: لأنها تخلق قدرة للمتابعين من الأكاديميين والسياسيين في تفسير وتوضيح أوضاع العالم، فالمسافات حول العالم غيرتها طبيعة وسرعة تكنولوجيا الاتصالات، فالتلفزيون، حسب رأي البعض، حول المسافة الجغرافية إلى مسافة كاذبة.

ويرى بعض المختصين ان الجيوبولتيكس ليس علماً انفرادياً، بل هو علم جماعي وعلم واسع اجتماعياً وحضارياً، لذا فهو أكبر من أن يقرر نتائجه رجل واحد، كما في الجيوبولتيكس التقليدي، لأن ذلك يتطلب دراسة حالات تقع خارج حدود الدولة أو في داخلها. (المومني، ٢٠٠٥)

ويضيف سيبكمان أيضاً: يحاول العديد من الباحثين، سعياً وراء إيجاد تعريف محدد للجيوبولتيكس، كممارسة منطقية، والتركيز على كيفية استنتاج عواقب الأحداث التي من خلالها يستطيع مختصو أو مخططو الأمن أقلمة السياسة الدولية أو تحديد توجيهاتها مكانياً، وفي هذا

المجال يقول ان هناك نوعين من الجيوبوليتيكس: الأول يعتمد على الجيوبوليتيكس الشكلي أو المنهجي وهي الآراء التقليدية الخاصة بمنظري الجيوبوليتيكس التقليدي.

والثاني: الجيوبوليتيكس العملي (practical) الذي يستنتج عواقب الأحداث بعد وقوعها ليصاغ منها الخطاب الخاص بالسياسة الخارجية. وهو ما يتبناه كتاب الجيوبوليتيكس الحديثة. أي أنهم استبعدوا كلياً ما آلت إليه نظريات ماكيندر، وسبيكمان، وايد سفيرسكي الكوكبية التي كان العالم يجد تطبيقاتها الحادة في سنوات الحرب الباردة ١٩٤٥ - ١٩٩٠. (خورشيد، ٢٠١٢)

كما يعنى علم والجيوبوليتيك Geopolitics، علم (سياسة الأرض) كونه يبحث في الظواهر الجغرافية للدولة، وانعكاساتها على الواقع السياسي، وعليه، فهذا العلم يمثل العلاقة بين الدولة كمؤسسة سياسية، والرقعة الجغرافية التي تقوم عليها، بما تضمها من إمكانات في الأرض والبشر، بل وحتى الفضاء الخارجي. وتعود فكرة الجيوبوليتيك أساساً إلى المؤرخ السويدي (كلين) فيما يعد رائد في مفهوم (المجال الحيوي)، في الجيوبوليتيك، ومؤسس المدرسة الجيوبوليتيكية الألمانية. (محمد، ٢٠١٢)

الإقليمي ذي العلاقة بالوضع الجيوبوليتيكي العام، يطلق عليها (فترات الانتقال الجيوبوليتيكية) أو النقلة السريعة في تغير الحدث، مثل سقوط الاتحاد ال سوفيتي ١٩٩١م، وانتهاء نظام الشاه في إيران عام ١٩٧٩م، وضرب تنظيم القاعدة لبرجي التجارة العالمية في نيويورك عام ٢٠٠١م، وبدء الحرب على الإرهاب، وإسقاط النظام العراقي ٢٠٠٣م وهي فترة بدء الدراسة والحرب الاسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦م، والحرب على قطاع غزة ٢٠٠٨م، وأخيراً أحداث الربيع العربي ٢٠١١م.

فكل هذه المتغيرات أو الأحداث الجيوبولتيكية حدثت وفق (عصر المفاجئة)الذي لم يكن بوسع أي من الخبراء، ذوي النظرة الجيوبولتيكية النافذة ، التنبؤ بحدوثها أو إمكانية حدوثها بهذا الشكل الخارج عن مؤثرات العوامل الجغرافية حتى وقعت بالفعل، و خلقت أوضاعا جيوبولتيكية محلية و دولية مغايرة جديدة، بل ونظاماً جيوبولتيكيا جديداً في علاقات الدول وتكتلاتها بشكل يختلف بالكامل عما كان سائداً من نظم زمن سيادة النظريات الجيوبولتيكية التقليدية، بل قد تخلق مشكلات جديدة لايد من معالجة عواقبها، كما هو حادث في ثورات الربيع العربي، أو الأصح، زمن الصحوة الجماهيرية في بعض البلدان العربية(عبد الحكيم، ٢٠١٢).

المقومات الجيوبولتيكية للأردن: في ضوء تعريفنا لمفهوم

**الجيوبولتيك، من المفيد أن نندرج عن المقومات الجيوبولتيكية للأردن،**

**والتي يمكن أن نصنفها إلى:**

**أولاً-المقومات الطبيعية:**

وتتمثل بالموقع الجغرافي، وطبيعة الأرض والمناخ إلى جانب الموارد الطبيعية منها (المياه، والتربة، والطاقة... وغيرها).

**ثانياً-الموقع الجغرافي:**

إن الأردن يتميز بموقع جغرافي ذي ابعاد جيوبولتيكية غاية في الأهمية. فهو (ينحصر) بين ثلاث قوى دولية فاعلة على المستوى الإقليمي والدولي، كان لها دور تاريخي، ولا تزال تحمل عوامل القوة في المنطقة.

وعلى ضوء ما تقدم سوف تناقش الدراسة في هذا المبحث كل من مفهوم العامل الجيوبولتيكي وذلك ضمن المطلب الأول. واما المطلب الثاني سوف يتم توضيح مرتكزات العامل الجيوبولتيكي.

## المبحث الثاني: مفهوم العامل الجيوبولتيكي:

يعتبر علم الجيوبولتيك من العلوم الحديثة الهامة حيث يعبر عن طبيعة العصر الحالي من حيث تكامل وتداخل العلوم الإنسانية المختلفة ، والواقع المعاش ويستمد جذوره من تركيبة معقدة من العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية، ولا شك أن اقتران هذه التشكيلة بعلم الجيوبولتيك جعل منه منهجاً علمياً معاصراً يعمل على حل معظم الإشكاليات بصورة شمولية، وخصوصاً بعد أن أصبحت العالمية تفرض نفسها على عالم اليوم، وتلعب دوراً كبيراً في حياة الشعوب والأفراد، وأصبحت انعكاسات الأحداث المحلية والإقليمية تتعدى بعدها الجغرافي المحلي لتظهر آثارها في كثير من أرجاء المعمورة، ومن أمثلة ذلك الصراع العربي الصهيوني، والغزو العراقي للكويت، وآثارها المدمرة على الوطن العربي والعالم الإسلامي قاطبة(عبدالحكيم، ٢٠١٢) .

تعريف علم الجيوبولتيك - الجيوبولتيكا أو الجيوبولتكس، كما هو واضح تتكون من جزئين: الأول (Geo) بمعنى الأرض وترمز إلى علم الجغرافيا والثانية (politics) وتعني السياسة، أي أن الكلمة بمجملها تعني دراسة العلاقة بين الأرض والسياسة، وهذا مغاير لمعنى ومفهوم الجغرافيا السياسية بالرغم من أن الجغرافيين السياسيين الأمريكيين لا يفرقون بينهما.

إن الجيوبولتيك ترسم وتتصور الخطة المستقبلية للدولة على ضوء مفهوم مفردات علم الجيوبولتيك، بينما الجغرافيا السياسية تهتم بالظواهر السياسية ( Political Phenomena ) في أبعادها المساحية.

إن الجيوبولتيك تهتم بمستقبل الدولة فقط، بينما تهتم الجغرافيا السياسية بماضي وحاضر الدولة. إن الجيوبولتيك في تحرك وحيوية مستمرة، بينما الجغرافيا السياسية تميل للثبات والجمود. وإن الجيوبولتيك تعمل لخدمة أهداف الدولة بينما الجغرافيا السياسية تعطي صورة الدولة. لذلك يمكن تعريف علم الجيوبولتيك "بأنه العلم الذي يبحث في قوانين ونمو الدولة وتكيف سياستها الخارجية وفقاً لظروفها الجغرافية" (طشطوش، ٢٠١٠).

وكان رودلف كلين السويدي الاصل اول من استخدم جيوبولتيكيا عام ١٩١٧م بمعنى ان الدولة كائن جغرافي تشغل حيزاً من الأرض، ودراسة الدولة حسب مفهوم الجيوبولتيكيا هو دراسة الدولة خارج حيزها الجغرافي.

ويرى البعض أن الجيوبولتيكيا هو التطبيق السياسي للجغرافيا او التطبيق الجغرافي للسياسة. ومن هنا يمكن القول انه الجيوبولتيكيا هي ركيزة محركة للسياستين الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف الدولة، من خلال تحليل قوتها ووزنها وأهميتها وقدرتها على أداء وظائفها العقائدية والتطويرية والتوزيعية، استناداً الى موقعها ومقومات هذا الموقع على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (soner، ٢٠٠١).

ويعرف جون كيفر الجيوبولتيكيا "بأنها السلوك الدولي للدولة من خلال دراسة المبادئ السياسية للدولة على اساس دراسة موقعها السياسي الدولي". ويرى جون كيفر أن تأثير الدولة في

اللعبة السياسية الدولية تعتمد بشدتها على قدرة الدولة الصناعية، ومدى قدرتها الصناعية في السوق العالمي. (المومني، ٢٠٠٥)

يمكن تتبع مراحل ونشوء وتطور هذا العلم منذ أن بدأ المفكرون والفلاسفة يهتمون بمسألة تحليل العلاقة بين الإنسان والبيئة الطبيعية، وذلك أثناء محاولاتهم دراسة علم الجغرافيا في إيجاد قوانين تفسر ظاهرة الاستسلام والتحدي بين الإنسان والبيئة. إن كل دولة لها بيئتها الخاصة ومواردها المميزة لشخصيتها ومن ثم فلكل شعب سلوك خاص يميزه عن غيره من الشعوب.

### وظهرت في هذا الصدد نظريتان، هما:

هي النظرية الحتمية البيئية (Environmental Determinism) والتي تفترض وجود علاقة سببية بين العوامل الطبيعية والنشاط الإنساني، حيث ترى هذه المدرسة أن البيئة الطبيعية تؤثر على نشاط الإنسان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بل تتعدى ذلك وتؤثر على قامته ولون بشرته، ولون شعره، ونوع أنفه، وتقرر سلوكه وتحدد مزاجه.

والنظرية الاختيارية البيئية (Environmental Possibilism) وهي تمنح الإنسان والمجموعات البشرية عدداً من البدائل المحتملة ولمكانية الاختيار بين مجموعة من الفرص التي تنتجها لهم البيئة الطبيعية، ولن إرادة الإنسان في هذا الصدد هي القوة الدافعة التي تلعب الدور الرئيسي في تقرير مصير الإنسان (حضي، ٢٠٠٣).

وقد أوجدت هاتان النظريتان مجالاً خصباً لظهور العديد من العقائد والأيديولوجيات التي لعبت دوراً كبيراً في تشكيل أنماط مميزة من النظريات القائمة على أهداف متكاملة شكلت قوائم برامج سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وعسكرية أثرت بصورة واضحة في إقرار وثقافة وحياة العديد من الشعوب.

-النظام الرأسمالي

-النظام الاشتراكي الشيوعي.

يعد ماكيندر أحد الرواد الأوائل المؤسسين للمدرسة الجغرافية في بريطانيا، وكان أول أستاذ للجغرافيا من جامعة أكسفورد حيث استطاع أن يفرق بين الإقتصادية والجغرافية السياسية، وفي عام ١٩١٩م نشر كتاب بعنوان (المثل العليا للديمقراطية والحقيقة الواقعة) أثناء انعقاد مؤتمر السلم المنعقد في باريس شرح فيه تنظيمه الجيوبولتيكي للعالم القائم على الشواهد الجغرافية حيث يرى في تاريخ الحراك البشري صراعاً مستمراً بين الدول القارية.

ولقد جاءت افكار ماكيندر في وقت المؤتمر لإعادة رسم خريطة اوروبا والحيلولة دون ايجاد تعاون الماني - روسي من خلال ايجاد دول حاجزة بينهم.

لا شك أن قيام الثورة في الإمبراطورية الفرنسية في عام(١٧٨٩) كان له عظيم الأثر في غرس الفكر الجيوبولتيكي في أوروبا، وخاصة في ألمانيا، ولا يمكن للمؤرخ المدقق أن يغفل الآثار العميقة على الفكر الألماني التي نتجت عن اكتساح نابليون لأراضيها، ولخضاعها بجباية تعويضات حربية باهظة واستقرار جيش الاحتلال ثقيل الوطأة والنفقة في أراضيها وكذلك تحديد قوتها المسلحة.

وعندما بلغ نابليون ذروة مجده في يونيو ١٨٠٧م، صارت روسيا تحت مواطئ قدميه ومنذ ذلك الحين كانت ألمانيا لا تستهدف إلا النهوض بالأمة الألمانية، وخلق لها قوة صارمة تمكنها من خلع المستعمر الأجنبي وكانت روسيا هي الفكر والقلب لحركة النهضة واليقظة الألمانية(الظاهر، ٢٠٠٥).

شغل راتزل منصب أستاذ (الجغرافيا) في إحدى جامعات الألمانية، واهتم بدراسة تأثير البيئة الجغرافية على الوحدات السياسية. تأثر راتزل في كتاباته بمبدأ داروين في الحضارات العضوية. لذا فقد أسهب في وصف الدولة العضوية ككائن حي قائم في مجال محدد، وغذي فكره بأراء داروين عن القوتين البيولوجية للانتخاب الطبيعي وبقاء الأصلح.

ومن هنا جاء تصوره للدولة ككائن حي يعيش في مجال معين ويناضل في سبيل توسيع هذا المجال، وكان يؤمن بأن الدولة الغنية في بيئة طبيعية مناسبة يمكنها أن تتوسع في حدودها وأن تصبح وحدة سياسية ذات قوة كبرى. وتقوم أفكار راتزل في المجال الحيوي أساساً على مبدأين هما:

**الموقع الجغرافي (Geographical Location)** وأعتبر أن هذين العاملين هما اللذان يحددان القيمة الجغرافية ومستقبل أي دولة على سطح الكرة الأرضية.

١-المجال الأرضي.

٢-الخصائص القومية.

يربط راتزل بعد ذلك بين موقف المجال الأرضي وبين الخصائص القومية للشعوب، فيوضح بأن الإحساس بأهمية المجال الأرضي يجب أن يتوفر لدى كل من السلطة الحاكمة والشعب الذي يمثل الأداة التي تنفذ إرادة الدولة وتحقق مكاسبها الأرضية، وتدعم نفوذها سواء عن طريق الحرب أو الاستيطان، فإذا لم يتوفر هذا الإحساس لدى السلطة الحاكمة فلن تتمكن الدولة من توسيع رقعتها الأرضية رغم مساحات الأرض، الأم وبالفعل فإن التاريخ يؤكد وجهة نظر راتزل (الحضري، ٢٠٠٩).

يجئ بعد ذلك العالم رودولف كلين، أستاذ العلوم السياسية بجامعة (Uppsala) وكان سويدياً ذا نزعة قوية، عاصر راتزل وتأثر بأرائه خاصة فكرة أن الدولة كائن عضوي. ويرجع له الفضل في استعمال لفظه (Geopolitics) والتمييز بينهما وبين الجغرافية السياسية.

وضوح كلين مدى تأثيرهم (بالمجال الجغرافي) وعلى حد قوله فإن المجال يتحكم في تاريخ البشرية. ويظهر هنا مدى تأثيره بآراء راتزل من حيث أن تدهور كل دولة هو نتيجة لتدهور وضعف فكرة المجال الأرضي لديها. (وهوسهوفر) من المؤمنين بأن الدولة يجب أن تتسع أو تهلك. وفي تطبيق هذا المبدأ تسليم ضمني بأن قيام الدولة العظمى (Super State) معناه زوال الوحدات الصغرى.

فكرة أن الدولة كائن حي - أي أنها كائن عضوي له احتياجات بيولوجية من أجل النمو والتطور - ومن ثم فعلها أن تجيد استغلال كافة مواردها وإمكانياتها الطبيعية وظروفها الجغرافية لبناء قوتها السياسية. ومن ثم يمكنها تلافي عوامل الضعف التي تفرضها البيئة المحيطة بها.

**العامل الإقتصادي في هذا المجال تدعو المدرسة إلى ضرورة وصول ألمانيا إلى درجة تمكنها من سد حاجتها الذاتية واضعين لها الاعتبار والأهمية العظمى لهذا السلاح -سلاح التحكم الإقتصادي في كل توسع سياسي. معلنين أن التغلغل الإقتصادي الكامل له نفس الآثار التي تترتب على احتلال الأرض (رسل، بيرسي. ٢٠٠٤).**

### **موقع العاصمة كمعيار لدرجة استقرار الحالة الداخلية للبلاد.**

درجة تحضر وتجمع السكان (Urbanization) وفي هذا يؤكد هوسهوفر أن لانتقال السكان إلى الحضر يقلل من درجة تحكمهم في التربة (Soil Mastery) كما يضعف نسبة

المواليد ويسبب مشكلات عسكرية للدولة في أثناء الحرب يخلق مناطق فراغ خاصة في منطقة الحدود أو القلب.

## وجود منطقة تصادم تتلاقى عندها حدود الدول المتنافسة.

فيما يتعلق بالأراء الخاصة بالناحية العسكرية للجيوبولتيك. يؤكد (هوسهوفر) في هذا الصدد أن المشاة هم الذين يقررون مصير القتال لأنهم هم الذين يستولون على المجال الأرضي. ثم يذكر هوسهوفر أيضاً أن الرقعات الصغيرة هي مناطق يمكن أن يستعان بها في الهجوم أما البلاد ذات الرقعة الكبيرة فهي تساعد في الدفاع. وفي هذا الصدد فإنه يحذر أي دولة من القتال في ميادين مختلفة في وقت واحد (رسل، بيرسي. ٢٠٠٤).

وضع سياسة السلامة والأمن للدولة على أساس العوامل الجغرافية:

## الموارد الطبيعية:

- ١-المياه.
- ٢-الموارد الزراعية.
- ٣-المعادن الإستراتيجية.
- ٤-الموارد البشرية.
- ٥-النمو السكاني.
- ٦-الثقافية (اللغة - الدين .... وغيرها) الصراع العقائدي الثقافي النسيج الاجتماعي.
- ٧-التعليم.
- ٨-العادات والتقاليد.

## ٩- الحالة الاقتصادية والصحية للسكان.

ومن هنا تتطرق النظريات الجيوبولتيكية في تفسيرها للنزاع الدولي، وفي تسليطها الضوء على الأسباب التي تدفع بالدول إلى التوسع والدخول في نزاعات مع غيرها، وقد ذاع صيت هذه النظريات مع بروز المدرسة الألمانية في مطلع القرن ١٩م، وذلك عندما أرسى المفكرون الألمان أحد الركائز الأساسية في علم الجيوبولتيكا وهي أن الدولة-ككائن حي- له أهداف يتطلع إلى تحقيقها، وذلك من خلال توظيف الحتمية الجغرافية التي تحكم وجوده، فالدولة ليست حقيقة جغرافية ثابتة، بل هي كائن حي يتحرك نحو مجالات حيوية تعد ضرورة لبقائه واستمراره. (رياض، ١٩٧٩).

وابتداء من المدرسة الألمانية عرفت الأفكار الجيوبولتيكية رواجاً كبيراً، حيث أبدع الباحثون في صياغة قوالب نظرية ذات قدرة تفسيرية هائلة لمسألة الفراغ الدولي، وتحلل وتشرح الأسباب الكامنة وراء اندفاع الدول إلى التوسع والانغماس في نزاعات حادة مع غيرها، وعرفت الساحة الأكاديمية منذ ذلك الحين مدارس عدة ذات توجهات مختلفة، نذكر منها المدرسة الانجليزية، والمدرسة السوفياتية، والمدرسة الأمريكية، والمدرسة الفرنسية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، ظهرت لدى الفرنسيين آراء علمية في هذا العلم، معارضة لمطروحات الألمان في زعمهم أن "الدولة كائن حي ذو حدود ديناميكية تتحرك بنمو الدولة، وأنها يجب أن تقوي نفسها بتوسيع رقعتها لكي تستطيع البقاء"، ويقول الفرنسيون إن "الدولة" هي ما استقرت سكانها في داخل حدود ثابتة مستقرة، وتقوم بين سكانها "وحدة قومية" ثقافية حيث يرتبطون بروابط عرقية ولغوية ودينية وتاريخية واحدة، ويرون أيضاً أن الدولة لكي

تحيا وتستمر لابد لها من العمل على توسيع مجالها "مجال نفوذها خارج رقعتها الأصلية"، ليس من الضروري أن يكون ذلك على حساب جيرانها. (نيوف، ٢٠١٣)

فلا يربط علماء الجيوبولتيك الفرنسيون "رفاهية الدولة" بتوسيع تحفقه في رقعتها الأصلية -تحريك حدودها- ودللو على ذلك بدول أوروبية صغيرة "مثل بلجيكا والدنمارك" حيث حققت أشياء كبيرة دون أن توسع من رقعتها ودون أن يكون لها مجال سياسي كبير خارج حدودها، حيث بنوا آراءهم في استراتيجية الدولة على أنه يمكن أن توسع من مجالها -خارج رقعتها- دون الاحتكاك بالجيران، ويمكن أن يتم ذلك خارج أوروبا، ومن ثم كان الاهتمام بالتوجه إلى الاستعمار.

### المبحث الثالث: مرتكزات العامل الجيوبولتيكي:

إن الانطلاقة الحقيقية لهذا العلم بمنهجيته ومحدداته الأساسية تعود إلى الألماني فردريك راتزل (١٨٤٤-١٩٠٤) الذي يرجع إليه الفضل في كتابة أول مؤلف في الجيوبولتيكا يحمل عنوان "الجغرافيا السياسية" في عام ١٨٩٧م (رسل، بيرسي، ٢٠٠٤).

وقد شهد القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين تطوراً كبيراً لهذا العلم سواء على المستوى النظري، أو على مستوى تأثيره في صياغة التوجهات الإستراتيجية الكبرى للدول، وقد لا يكون من المتيسر على الباحثين في التاريخ الحديث فهم الرؤى الإستراتيجية التي واجهت المواقف والتحولت الكبرى في الحرب العالمية الثانية بدون العودة إلى مقومات الجيوبولتيكا، خاصة بالنسبة لدولة كألمانيا في العهد النازي حيث تحولت مقومات الجيوبولتيكا الألمانية إلى مقومات مقدسة يتحدد تبعاً لها الموقف من الحرب والسلام.

ولكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا، صار ينظر إلى الجيوبولتيك على أنه مثال للتوظيف الخاطئ للجغرافيا في السياسة، وبلغ هذا الإشكال مبلغاً كبيراً عندما أخذ ينظر إليه باعتباره علماً زائفاً وحاملاً لأيديولوجيا عدائية؛ فقامت معظم الدول بمنع تدريس الجغرافيا

السياسية والجيوبوليتيك في جامعاتها؛ باعتبارهما علمين مشبوهين يسعيان إلى زرع العداء ويكرسان الأطماع القومية. (حقي، ٢٠٠٣)

واستمر الحال على هذا المنوال حتى تسعينيات القرن الماضي عندما ظهرت مؤشرات الانهيار الكبير للدولة "السوبر عملاقة" الاتحاد السوفيتي، لنعود ونشهد الولادة الجديدة لمقومات الجيوبوليتك، ذلك أن انهيار كل المحددات الأيديولوجية والسياسية التي قام على أساسها النظام العالمي ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، دفع الباحثين في محاولاتهم تلمس شكل النظام الجديد المرتقب إلى أكثر العوامل ثباتاً وديمومةً في صنع الكتل السياسية الكبرى، ألا وهي الجغرافيا؛ فعادت إلى الظهور مقومات الجيوبوليتكا، وظهرت في المكتبات مؤلفات كلاسيكية ودراسات حديثة تسعى لقراءة التحولات الكونية الكبرى من منظور جيوبوليتكي وانفرط عقد الطابو -غير المعلن- الذي فرض حول هذا العلم. (حقي، ٢٠٠٣)

وقد كانت دراسات الروسي ألكسندر دوغين والتي تُرجمت إلى معظم اللغات الأوروبية، من أبرز الدراسات العالمية في هذا المجال، حيث أسهمت في إعادة تقديم النظريات الكلاسيكية لمؤسسي هذا العلم، وفي إثارة جدل كبير في روسيا حول الدور السياسي العالمي المنوط بروسيا سواء رغب الساسة الجدد في ذلك أم لم يرغبوا؛ فحقائق الجغرافيا تفرض على روسيا مصيراً سياسياً يتناسب وعمق المدى الروسي وطبيعة الامتداد على مساحة شاسعة من قارتين هما آسيا وأوروبا.

و"ألكسندر دوغين" فيلسوف ومفكر روسي يقدم نفسه على أنه فيلسوف التقليد (Traditionalism)، وله مؤلفات عديدة صدرت متتالية في عقد التسعينيات، منها: (دروب المطلق) وهو مؤلف يهدف إلى تقديم تصور عن المنطلقات الميتافيزيقية للرؤية التقليدية للعالم.

وله كذلك (فلسفة التقليد) والذي يحاول أن يقدم من خلاله ما يراه أساساً فكرية واجتماعية وسياسية للفلسفة التقليدية، وله كتاب طريف في موضوعه غني وجدلي في محتواه بعنوان (نظرية المؤامرة - Conspiracy) يستعرض فيه ويناقش أكثر نماذج المؤامرة شهرة ورواجاً في المعتقدات المختلفة عند الشعوب وفي النظريات الحديثة عن المؤامرة الكونية. وله كتاب يعنى بدراسة فلسفة السياسة وتطور الأسس الفكرية للعلوم والرؤية الأوراسية، هذا بالطبع إضافة إلى الكتاب الذي بين أيدينا "أسس الجيوبوليتكا". (الزعيبي، ٢٠٠١)

وقد عمل المؤلف مستشاراً للبرلمان الروسي خلال سنوات ١٩٩٨-٢٠٠٣ وهو اليوم رئيس خبراء الجيوبوليتكا التابع للمجلس الإستشاري المتخصص بشؤون الأمن القومي التابع لرئاسة مجلس النواب الروسي "الدوما"، ولفهم الجيوبولتيك أكثر لابد من معرفة الفرق بينها وبين الجغرافية السياسية ومعرفة معايير التفرقة بينهما وهذا ما سنحاول معالجته في الفقرات التالية، وفي الوقت الذي كان فيه راتزل يتحدث عن الجغرافيا السياسية كان بعض الجغرافيين الألمان يتحدثون عن علم السياسات الأرضية أو ما اصطلح على تسميته بالجيوبولتيك.

وقد بدا أنه إذا كانت الجغرافيا السياسية تنظر إلى الدولة كوحدة احصائية فإن الجيوبولتيك تعدها كائناً عضواً في حركة متطورة. في هذه الأثناء كانت ألمانيا تعيش بعد الهزيمة التي منيت بها في الحرب العالمية الأولى في انتكاسة قومية بسبب ما اقتطع منها من أراض كإجراءات عقابية لها من قبل المنتصرين، وتقسيم مستعمراتها بين إنجلترا وفرنسا، كما فرض عليها حصاراً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

وفيما بين الحربين كرّس الجغرافيون والسياسيون الألمان جهودهم للخروج بوطنهم من محنته، وخرجت لأول مرة دورية علمية تحمل عنوان "المجلة الجيوبولتيكية" وضمت هجيناً من

الفكر الجغرافي والتاريخي والسياسي والقومي والاستعماري، ولقد برز راتزل الذي ألف أول كتاب سماه / الجغرافية السياسية / إلى أن جاء دور العلماء الالمان بوضعهم مصطلح علم جديد يسمى الجيوبولتيك، ووضعوا مجلة بهذا الاسم ورفعوا شعار: لا بد أن يفكر رجل الشارع جغرافيا وأن يفكر الساسة جيوبولتيكيا وقد صيغ هذا الفكر في قوالب علمية (رسل، بيرسي. ٢٠٠٤).

وقد جاء هذا الشعار ليبرر الكم الهائل من المعلومات الجغرافية "المغلوبة" التي قدمت للشعب الألماني عن دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي، وكما تم توظيف نتائج بحث الجغرافيا التاريخية والآثار لتقديم معلومات عن أحقيت ألمانيا في أراض وبلدان تبعد عنها مئات الأميال شرق أوروبا. وبالرغم مما قد نظنه من مهام علمية بريئة للجمعيات الجغرافية فإن دورها في خدمة التوسع الألماني كان جلياً واضحاً. وتحت رعاية الجمعية الجغرافية الألمانية التي أنشئت في ميونخ عام ١٩٢٤، المدرسة الجيوبولتيكية التي ترأسها الجغرافي السياسي كارل هوسهوفر. (الزعيبي، ٢٠٠١)

وبجهود هذه المدرسة، وبالأعداد المتواترة للدورية الجيوبولتيكية جهز الجغرافيون والسياسيون الفكر الألماني بعضوية الدولة وضرورة زحزحة حدودها لتشمل أراضٍ تتناسب مع متطلباتها الجغرافية وتحقق ضم الأراضي التي يقطنها الجنس الآري (الالمانى).

وقد تلقف هتلر أفكار هوسهوفر وزملائه، كما استعان بأفكار الجغرافي الإنجليزي الشهير ماكندر (الذي كانت مقالاته تترجم إلى الدورية الجيوبولتيكية)، خاصة تلك الأفكار التي صاغ من خلالها نظريته عن "قلب الأرض"، والتي تقول فحواها: إن من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على العالم. وتتبعاً فيها بانتقال السيطرة على العالم من القوى البحرية (إنجلترا وفرنسا) إلى القوى البرية (ألمانيا والاتحاد السوفيتي). (رسل، بيرسي. ٢٠٠٤)

وهكذا زاد التداخل في المفاهيم وصار الفصل صعباً بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك. وصعدت الجيوبولتيك إلى مصاف العلوم الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية، حتى كتبت هزيمة ألمانيا نهاية لهذه المكانة، وقد أصبح مفهوم الجيوبولتيك بعد الحرب العالمية الثانية قرين التوظيف السيئ للجغرافيا السياسية، وهو ما أضر بتطوير الجيوبولتيك والجغرافيا السياسية معاً.

### معايير التفرقة بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك:

يعنى علم الجغرافيا السياسية بدراسة تأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية البشرية) في السياسة، ويتداخل هذا المفهوم مع الجيوبولتيك: "علم سياسة الأرض"، أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة. وهو المفهوم الذي ابتدعته المدرسة الألمانية منذ بدء القرن العشرين وتطور فيما بين الحربين العالميتين. (العيسوي، ٢٠٠٠)

١. تدرس الجغرافيا السياسية الإمكانيات الجغرافية المتاحة للدولة، بينما الجيوبولتيك تعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو حتى ولو كان وراء الحدود.
٢. تشغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع، بينما تركز الجيوبولتيك أهدافها للمستقبل. من زحزة الحدود إلى تزييف الخرائط
٣. تنظر الجغرافيا السياسية إلى الدولة كوحدة استاتيكية، أي (إحصائية)، بينما تعدها الجيوبولتيك كائناً عضوياً في حركة متطورة.
٤. الجيوبولتيك تجعل الجغرافيا في خدمة الدولة، بينما ترى الجغرافيا السياسية أنها صورة للدولة.

## الفصل الثاني : دور العامل الجيوبولتيكي

المبحث الأول: دور العامل الجيوبولتيكي في السياسة الإقليمية والدولية.

المبحث الثاني: العامل الجيوبولتيكي والسياسة الإقليمية.

المبحث الثالث: العامل الجيوبولتيكي والسياسة الدولية.

## المبحث الأول: دور العامل الجيوبولتيكي في السياسة الإقليمية والدولية.

الجغرافيا السياسية هو العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة، أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة، والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والناس، والجغرافيا السياسية ليست فقط تأثير الجغرافيا على السياسة ولكن أيضا تأثير السياسة على الجغرافيا فهناك الكثير من القرارات السياسية التي غيرت الوجه الجغرافي لمناطق كثيرة بالعالم، كشق القنوات الكبرى كقناة السويس مثلا.

وتعرف الجغرافيا السياسية وهي دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كظواهر على سطح الأرض. إن دراسة الإنسان وعلاقاته الداخلية والخارجية على رقعة محددة من الأراضي، والمشاكل الدولية وعلاقات الدول ببعضها، ومقومات الدول وحدودها السياسية، ومراحل تطور الدول، والعلاقات الدولية، والتوسع الاستعماري، والنشاط الاستعماري القديم لبعض الدول الاستعمارية الهامة مثل: الاستعمار الإنجليزي، والفرنسي، والإيطالي، والألماني، وغيرها، هي توضيح لبعض أساليب الاستعمار الحديث، وبعض مشاكل الحدود الدولية المعاصرة التي أدت إلى وقوع الحروب. (دويكات، ٢٠٠٥).

وعلى ضوء ما تقدم، سوف نتناول الدراسة من خلال المطلب الاول العامل الجيوبولتيكي والسياسة الإقليمية وفي المطلب الثاني العامل الجيوبولتيكي والسياسة الدولية.

فرض الأردن نهجه القومي على سياسته الخارجية. وأدرك وبوعي تام، عمق المشاكل القائمة والخلل الواضح في العلاقات العربية - العربية التي اختزلت البعد القومي في التحرك العربي، فكان الاصطفاف العربي قطريا أكثر منه اصطفافا قوميا. وحتى يواجه ذلك، أدرك الأردن أن عليه الاستعانة بكل اجتهاداته، إلا أنه عجز في الغالب عن التصحيح فاكتفى بدور الوسيط، وباستخدام ذاته كوساطة حميدة وكداعية إلى القبول بالحلول الوسط، إلا أن ذلك لم

يخرج السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية عن ثوابت النهج القومي، بالرغم من الانحناءات وتدوير الزوايا في بعض الأحيان.

خلق هذا " الفرض " موقفاً أردنياً آخر لا يجب تجاوزه. إذ بموجبه تجيء الدعوة إلى عدم الدخول قدر الإمكان - إن لم يكن بالمطلق- في تيارات المحاور العربية التي تناقض-ابتداءً - " الواجب القومي " في العمل العربي المشترك. وقد سعى الأردن بكل قدرة ممكنة، ظاهرة أو كامنة، ألا تكون المشاكل العربية البينية سبباً في خلل قومي. لذا دعا إلى ضرورة الربط بين المشكلات التي تخص النظام القومي العربي وبين النظر إلى ذلك من منطلق شمولي. وعمل، رغم عدم قبوله عربياً على شكل مطلق، مما أدى أحياناً كثيرة إلى انقسام داخلي ضاغط يدعو إلى النكوس إلى الداخل والالتزام بحدود قطرية العمل والبناء، عمل رغم ذلك على الدفع نحو العمل القومي، ورافق ذلك كله توجه دولي عام نحو إعادة تشكيل المنطقة، وفق صياغة جديدة تخلق صورة جديدة وهوية جديدة للمنظومة الإقليمية كلها، الأمر الذي حذر منه الأردن وصاغ سياسته الخارجية نحو ما فهم " بالمشروع القومي النهضوي " أو ما سمي " بتحقيق أهداف الثورة العربية الكبرى " . وهو ما فسر، مع الأسف خطأ، عربياً وإقليمياً. لذا جاء الحديث عن توجه الأردن نحو البحث عن دور يلعبه، أو منازعته لبعض الأطراف لأخذ مراكزها القيادية الإقليمية والإسلامية والعربية في معظم الأوقات، مما جعل السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية تعيد التأكيد، مرة تلو الأخرى، على أن الأردن لا يبحث عن مراكز قيادية متقدمة على قدراته أو توجهاته، بل أنه يدعو إلى تقديم العمل العربي المشترك على العمل القطري.

## المبحث الثاني: العامل الجيوبولتيكي والسياسة الإقليمية.

السياسة الخارجية الإقليمية هي تلك "السياسة التي يتم بها تنظيم علاقات الدولة ونشاط رعاياها مع غيرها من الدول القريبة منها جغرافيا، وتهدف إلى صيانة استقلال وأمن وحماية مصالحها، ووضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الإقليمية هي من مسؤوليات القيادة العليا للدولة". (توهيل، ١٩٩٩)

وتتكون السياسة الخارجية لأية دولة من الوسائل التي تختارها لتحقيق أهدافها في حلبة السياسة الدولية. وعليه فإن السياسة الخارجية الإقليمية هي تصور وأداء لدور وطني معين، ويلعب العامل الجيوبولتيكي للدولة دورا كبيرا جدا في رسم السياسة الخارجية الإقليمية بما يتماشى ومصالحها وامكانياتها في ظل التقارب الجغرافي بين الدول، في مراعاة من صانع القرار للعوامل المشتركة التي تربط الدول المتقاربة جغرافيا مثل الحدود والمياه والامن والتقارب الاجتماعي في بعض الأحيان.

لا تزال منطقة "الشرق الأوسط" تعاني إلى اليوم من تبعات سقوط النظام العراقي بعد الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣، إذ تحولت العراق إلى ساحة حقيقية لصراع المصالح الإقليمية لعب فيه التاجج الطائفي الديني المتعمد دورا فعالا في إكساب هذا الطرف أو خسارة ذلك نقاطا على حساب الآخر ، فبعد أن استعملت السعودية و دول الخليج الأخرى نظام صدام حسين لجعل العراق بوابة متقدمة لحماية أمن المنطقة مما أسموه بالمدّ الشيعي الصفوي منذ الثورة الإسلامية الخمينية في إيران عام ١٩٧٩، ها هي تصطف إلى جانب الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٣ لإسقاط هذا النظام الذي صار يشكل تهديدا مباشرا لمصالحهم على حد تعبيرهم وذلك منذ اجتياحه للكويت سنة ١٩٩٠، لكن ما لم يحسب له هؤلاء بمساهماتهم الفعالة في إسقاط نظام صدام حسين سنة ٢٠٠٣، هو تسليمهم لبوابتهم القديمة لعدوهم و منافسهم القريب

الجمهورية الاسلامية الإيرانية بطبق من ذهب، فقد فتح سقوط نظام الدولة العراقية لتمارس فيها إيران نفوذاً لم تحلم به يوماً ، لذا يتطلب ذلك من زعماء الخليج بذل مزيد من الإمكانيات للإبقاء على نفوذهم هناك حمايةً لأمنهم الإقليمي، مما حول العراق إلى ساحة لتجاذبات إقليمية بين القوتين مزقت حضارة بابل العريقة وتحويل العراق إلى دولة فاشلة مصدرة لمختلف المخاطر والتهديدات الامنية لكامل دول الجوار الإقليمي بما فيها الأردن.(سليمان، ٢٠١٢)

أن هناك عدة محور للعملية صنع السياسة الإقليمية من خلال تأثيرها بالعامل الجيوبولتيكي:

أولاً: إن السياسة الخارجية الأردنية هي شيء أقل من مجموع كل السياسات التي لها تأثير على علاقة الدولة " القومية" بالدول الاخرى. وهي ايضا مخرج يختلف في طبيعته عن كل عنصر داخل فيه.

ثانياً: لا يوجد هناك عناصر مطلقة الثبوت في تكوين السياسة الخارجية الأردنية، رغم القول بوجود ما يعرف بالمحددات النسبية، وهذا ما يجعل الحديث عن السياسة الخارجية الأردنية أو الكتابة عنها أو حولها، عملياً، أمراً في غاية الأهمية. فكل قرار سياسي يتخذ يكون منطلقاً من عدة اعتبارات متميزة ومتباينة ومتغيرة، منها العسكرية والاقتصادية والجغرافية والعقائدية والديموغرافية أو جميعها مرة واحدة.

ثالثاً: إن الكثير من الممارسات الداخلية للدولة، ذات امتداد خارجي، لا يصل إلى الحد الذي يجعل منها سياسة خارجية.

رابعاً: إن هناك أنواعاً كثيرة من التصرفات الدولية التي تبدو في ظاهرها أنها فعل محدود، إلا أنها تكون، وبشكل واضح، جزءاً من السياسة الخارجية، ومن ذلك الاستثمارات

والتجارة الخارجية والمساعدات. حتى السياسة الدفاعية فإنها تصبح سياسة خارجية عندما تبدأ بالعمل عبر الحدود أو عندما يبدأ التهديد باستخدامها ضد الآخرين.

خامسا: تتحكم ذهنية صاحب القرار السياسي وشخصيته (بغض النظر عن تحديد موقعه) في هذا القرار من حيث نوعيته وشكله وطبيعته وآلية تطبيقه.

سادسا: إن الآلية في صناعة السياسة الخارجية الإقليمية لأي دولة تتمثل في العمل الدبلوماسي، سواء كان مباشرا أم غير مباشر، وسواء كان سريا ام علنيا، الذي يستهدف دوائر القضايا السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. (الحضرمي، ٢٠٠٩)

وهنا لا بد من التفريق بين حقائق السياسة الخارجية الإقليمية (كونها سياسة) وبين الحقائق التي تركز عليها هذه السياسة. فالثانية هي عوامل ومحددات مادية وملموسة. فالمتناول للسياسة الخارجية لا بد أن يتذكر أن هناك عوامل ومحددات لا تصل إلى درجة الحقيقة، ذلك هو إدراك صانع القرار بأن "فعلا سياسيا" معيننا يجب أن يعتمد وينفذ دون الارتكاز على المادية أو التفسير الملموس، بل يجري ذلك على التخمين والمغامرة والاحساس العام. ولذا فإن تناول الأكاديمي للأمر سيواجهه، بدون شك، بشيء من عدم الاقتدار على الوصول إلى المفهوم العام للسياسة الخارجية، بالرغم من أنه يأخذ بعين الاعتبار العوامل القطرية والقومية كافة.

إن صناعة السياسة الخارجية الإقليمية تقتضي دراسة المؤثرات التي ساهمت وتساهم في اتخاذ القرار السياسي وكانت وراءه. ومن ذلك البيئة العامة التي انطلقت منها إرهابات القرار الذي يعني اتخاذه تنفيذاً للسياسة الخارجية للدولة، وبالتالي مقارنة لإستراتيجيتها، وعليه فإن من الصعوبة بمكان توصيف دور المؤسسة المناط بها وضع السياسة الخارجية الإقليمية أو تحديد هذا الدور ولو بشكل نظري، إذ يمكننا أن نبين "تكييفه الوظيفي"، ولكن لا يمكننا أن نوضح كيف

" يعمل"، فهذا يستغرق كما هائلا من البحث التاريخي. فالدور الذي تلعبه " مؤسسة صناعة السياسة الخارجية"، غالبا ما يتأثر بعوامل معنوية كثيرة لعل اهمها الصورة التي يقوم عليها تشكيل الدولة. (طشطوش، ٢٠١٠)

إلا أن ذلك لم يمنع من الوصول إلى اتفاق عام لتعريف السياسة الخارجية الإقليمية للدولة، ولو على وجه التقريب. فهي والحالة هذه، "تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول. والالية التي تتبع لإيجاد توازن بين الالتزام الخارجي للدولة وبين مصالحها الذاتية، إضافة إلى تكوين قوة ذات حجم قادرة على تنفيذ هذا الالتزام".

وهكذا تغدو السياسة الخارجية، بصورة أو بأخرى مكونة من وسائل تختارها الدولة لتحقيق اهدافها التي تكون مرتكزة، في المطلق، حول الاستقلال والسيادة والامن وتحقيق المصالح. وهذه الوسائل تنقسم في ذاتها إلى الثابت (الجغرافيا، والتاريخ، وسابق التجربة السياسية) والمتغير (الاقتصاد، والتحويلات الدولية، والشخصية القيادية). وكل منهما محكوم بمقدرات داخلية وأخرى خارجية تتحكم في تشكيل المدخلات التي تقضي إلى التكوين العام للسياسة الخارجية للدولة. (طشطوش، ٢٠١٠)

إضافة إلى ما ذكر فإن صناعة القرار السياسي غالبا ما يكون مرهونا بأمرين، هما الشرعية السياسية لصناعة القرار، والهيكل التنظيمي، أو الوظيفي للسلطة السياسية، كما أن ما أحاط بالأردن " الدولة القطرية" من حقائق اقتصادية وديمغرافية وجغرافية جعلته يتحرك ضمن حالة من التردد أو التشتت أو عدم القدرة التي تصل أحيانا إلى درجة عالية من عدم الوضوح، وذلك حتى يتمكن من تجاوز الصعوبات التي كان يجد نفسه-وفي أحيان كثيرة - في مواجهة معها، مما خلق له تحديات ضخمة تنوء بحملها قدراته الذاتية. كما إن هناك فهما غير دقيق

للسياسة الخارجية الأردنية وللموقف السياسي الأردني، جاء إما على خلفية عدم الوعي لهذا الموقف، أو نتيجة لقرارات مسبقة للتشكيك فيه، انطلاقاً مما سبق. جعل صانع القرار السياسي الأردني يتحرك وبكل حذر وخوف من أن تفسر مواقفه حسب القوالب والأحكام المسبقة التكوينية. أم أن هناك فوضى وارتجالية في اتخاذ القرار السياسي الأردني مما يجعله عرضة للطعن أو الضعف.

إلا أن محاولة الأردن تطوير عمله السياسي قد خلق حوله حالة من عدم الرضا، أو على الأقل، حالة من التوجس والخيفة من إمكانية انتقال هذا الفكر إلى جواره، مما جعل المحاولة الأردنية مهددة بالتشكيك والانتقاص والخوف. إلا أن ذلك لم يستطع أن ينل من التوجه الواعي الذي لعبته السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية عندما قلبت المواجهة بعد أن قبلتها، وتعمل الآن على إجهاد فعل القوى الخارجية الحريصة على خلق قوة سياسية أردنية الصبغة معادية فكراً، تتجه نحو إيجاد مساحات من التحالف في العمل السياسي الأردني الداخلي، يساعدها في ذلك الخط الديمقراطي الذي بدأ يترسخ في العمل السياسي الأردني، وهذا ما جعل السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية تعمل على احتواء فروقاتها الجوارية. (الظاهر، ٢٠٠٥)

ويرجع ذلك إلى أن هناك فهماً غير دقيق للموقف السياسي الخارجي الأردني في كثير من الأحيان بسبب الأحكام المسبقة التي تحدثنا عنها والتي كثرت فيها التفسيرات والتحليلات، وهذا قصور عن إدراك طبيعة الفكر السياسي الأردني بالرغم من التجارب الكثيرة التي مرت بالمنطقة والتي أثبتت أن القرار الأردني كان مصيباً في المجمل، وأن تعرض في بعض الأحيان إلى خلل فرضته بعض الحسابات غير الدقيقة الناجمة عن فرضيات غير صحيحة أو مواقف غير مدروسة.

حاول الأردن أن يتحرر في سياسته الخارجية المعلنة أو المتخذة، من تبعية مطلقة لمراكز القوى الإقليمية أو الدولية، على الرغم من إدراكه لحجم قدراته المادية المتواضعة وغير القادرة على تغيير القرارات الضخمة في المنطقة، وبالرغم من اضطراره لاتخاذ قرارات مؤلمة إلا أنها تمثل الأمر الأقل سوءاً. وهذا مما سبب اندهاشا كبيرا في القرارات والمواقف الأردنية التي كانت تتخذ، في أحيان كثيرة، على حساب المصلحة الذاتية القطرية، والتي ولدت له مصاعب جمة لأنها - كما يرى الآخرون - جاءت مفاجئة وكبيرة ولا تصدر إلا عن دولة كبيرة ذات قدرات واسعة. (الحضرمي، ٢٠٠٩)

إن قيام صياغة جديدة للمنطقة يعني، وبالضرورة، حسبما ترى السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية، تفكيك النظام الإقليمي العربي، أو على الأقل تراجعها في ترتيب القدرة والقوة والفاعلية، ودخول المنطقة كلها في حالة من الاختلالات التي ستقود حتما إلى " لا منظومة"، وإلى إسقاط كل محاولة التكتلات في حالة فسيفاء تشمل حتى الدول العربية ذاتها، فنتقدم دول من الخارج تحمل المؤهلات الجديدة لتحل، بالقدرات الموجودة فيها، مركز الصدارة والقيادة، ومن ثم يخرج العمل العربي من دائرة الفعالية ليسقط في دائرة الفردية والقطرية والبحث عن تحالفات ذات هوية غير عربية أو إسلامية أو حتى غير إسلامية وغير عربية في الوقت ذاته. ويغدو العمل العربي محصورا في حالة " التلقي" أو على أحسن الأحوال في دائرة " ردة الفعل" ومن المؤكد عدم القدرة على اتخاذ المبادرة. وهنا نسقط في واقع التبعية وإعادة ترقيم الأحرف العربية. (الحضرمي، ٢٠٠٩)

وحتى يبدد الأردن التخوفات التي قامت من حوله سعت السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية إلى التأكيد على أن الالتزامات الدولية والشرعية هما موضع الاهتمام في الأردن، وأنه لا يمكن الخروج عليهما أو المساس بهما. لذا لم تدع هذه السياسة إلى اللجوء إلى القوة أو

استعمالها في العلاقات الدولية، ولم تقبل باحتلال أراضي الغير بالقوة للتوسع أو للتغيير، أو لفرض أرادات سياسية معينة. وقد جاء الرفض الأردني هذا ضمن العلاقات العربية-العربية وضمن العلاقات العربية - الإقليمية والدولية. وهكذا لم يتصف القرار السياسي الأردني بصفة التطرف أو السقوط في محافل تنازعات القوى الدولية العظمى، بل تيقن وأكد على ضرورة حل كل الخلافات ضمن حزمة من الإجراءات الداخلية. (طشطوش، ٢٠١٠)

أما في حل القضايا العربية-العربية فقد أراها داخل الإطار العربي مع الاستثناس بمفردات الشرعية الدولية ومبادئها. وعليه فقد كادت السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية تكون من التوجهات العربية القليلة التي دعت إلى استنكار أي تدخل أجنبي في شؤون النظام الإقليمي العربي، ورفضت أي محاولة احتواء خارجية لقضايا الأمة مما يعني تدويل هذه القضايا، وبالتالي المزيد من الانهيارات في النظام الإقليمي العربي وإنهاء العمل القومي الذي يرى الأردن أن في بنائه وترميمه يكون الخلاص وإثبات الوجود وفرض الإرادة على الساحات كلها.

لم يركن صاحب القرار السياسي الأردني منذ قيام الدولة إلى " الانفعالات السياسية الضخمة"، بل ارتكز على الحوار والعقلانية والاعتدال. ولم يجبر قراره السياسي لمصالحة الذاتية التي يرى أنها انكفاء آخر نحو القطرية، بل وظف كل خبراته وقدراته في سبيل ترسيخ حالة من الهدوء كانت ذات بعد حضاري. وقد أدرك العالم والسياسيون مدى وعي الأردن لحقيقة أن القضايا السياسية مهما كانت ضخمة، يجب أن تخضع إلى التحصيل والمطالعة وجمع أطراف مكوناتها بكل حرص وموضوعية. ومن ثم الانطلاق نحو وضع الحلول الممكنة والمناسبة دون الدخول في تيه المزايدات والقرارات غير الواعية. وقد أعطى ذلك كله السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية صفة الوسطية والاعتدال والتوجه نحو احتواء الخلافات، واحترام الرأي، الآخر والبحث عن صيغ توافقية تصالحية تنزع فتيل الأزمة وتتعامل معها كمرحلة لا كنهاية.

لقد أدركت السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية أن قيام الكيان الأردني قد مثل حالة تصادمية لكل من المشاريع التي كانت حوله أو قامت مع قيامه. فإسرائيل ترى أنه جزء تاريخي أقطع منها وأن الانتداب ما كان يجب أن يخرج من دائرته حتى يظل قطعة مكملة لمساحة قيامها، لذا فقد اعتبر المشروع الصهيوني أن قيام الأردن هو سلب لحق اسرائيلي.

انطلاقاً من ذلك فقد جاءت السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية متحركة في اتجاهات تبدو للوهلة الأولى أنها متناقضة، إلا أنها في الواقع ترتكز ارتكازاً كاملاً على حقائق الجيوبولتيكية التي وجدت نفسها معلقة بها، وذلك بالرغم من الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالأردن غير قادر، بأي حال، على تجاوز مركزه الجغرافي أو التصرف خارج حقائق منطوق الجوار وجدليته السياسية ولو بشكل عام. فالجغرافيا وما جاءت به من علاقة بالقضية الفلسطينية، جعلت السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية رهينة-بصورة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من غيرها- لتداعيات الصراع العربي-الإسرائيلي. إلى جانب ما كان من موقف أردني قومي، حتى بعد أن تبلور مفهوم التمثيل الفلسطيني المستقل من خلال جميع الممارسات في المنطقة، فقد ظلت السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية تمارس فعلها الدبلوماسي عربياً وإقليمياً ودولياً ضمن حدود واجباتها، بالرغم من الدفع الهائل لقوى داخلية وإقليمية ودولية لإقناع صانع القرار السياسي الأردني أن هناك فرصة سانحة يجب أن يستغلها للتوصل من الالتزام القومي. وهذا حقيقة ما سجل من ثوابت السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية التي كان يمكن التحول عنها لولا الحرص الأردني على المبادئ والالتزامات. وهذا ما جسد المضمون التاريخي للدور الأردني في العملية السياسية العربية. فالدولة الأردنية لم تكن "دولة عازلة" تسعى لحماية أحد في جوارها بل أصبحت الدولة التي تعاني كثيراً من المهام التي أوكلت إليها بحكم حقائق

الجغرافيا. ولقد جاء الأمر على ذات السياسة في القضايا العراقية أو السودانية أو السورية أو اللبنانية. (الخصرمي، ٢٠٠٩)

ثابت " التاريخ " على تكييف السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية إزاء كل القضايا التي مرت بالمنطقة، ويقصد بذلك التجربة التاريخية التي تمثلت في أن القيادة الأردنية قد ولدت مع التاريخ القومي وذلك " بحكم الانتماء " وبحكم " الزمان ". هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن التعامل الإيجابي مع الأزمات العربية الذي اختطته السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية جعل الأردن، دائما، في موقع " الذي يجب أن يشارك " ولا يبرر خروجه عن أي خط قومي في أية حالة أو أزمة. (الخصرمي، ٢٠٠٩)

لقد فرض هذا الثابت على الأردن ضرورة تجاهل حسابات الربح والخسارة، وأصبحت هذه المجازفة المرغوب فيها، سياسة أردنية تفسر البعد التاريخي والمورث القومي للقيادة الأردنية وبالتالي للسياسة الخارجية الأردنية. وبالرغم من أن ذلك قد خلق للأردن " الدولة " وللأردن " النظام " الكثير من المصاعب، إلا أنه ظل سبيلا ينتهج وثابتا غير قابل للتعديل أو التراجع.

لقد ولد ثابت " التاريخ " عقيدة سياسية أردنية تبنت أفكارا ليبرالية في منهج الحكم، الذي صاغ سياسة خارجية انطلقت منها المواقف الأردنية الداعية إلى ضرورة الالتزام بصيانة حرية الشعوب واحترامها واحترام الدول وسيادتها، في إطار عام من التعاون والامتنال لقواعد القوانين والمواثيق الدولية. هذا إلى جانب الالتزام بالقومية العربية كهوية سياسية عربية لها خصوصيتها وامتيازاتها في صياغة علاقات عربية-عربية سليمة، وعلى درجة عالية من التقدم والتآلف.

لم يكتف الأردن بالالتفات إلى الجانب الخارجي في صياغة سياسته الخارجية، بل كانت الساحة الداخلية ذات تأثير على تحديد مضامين هذه السياسة، مما يدل على تفعيل كامل

لجميع الإمكانيات الأردنية. وقد خلق هذا قدرا كبيرا من الوثوق الإقليمي والدولي بمفهوم السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية التي قلبت معايير، كان الآخرون يقدرون أنها ستكون سببا في خلق تناقضات واختلالات له، فجاءت دفوعات هذه الفعاليات لتكرس بناء مواقف أردنية، عادة، متجانسة ومتفقة على الالتزام بالاعتبارات الرئيسية الدينية والقومية واعتبارات مواجهة التحديات الخارجية. ولم يكن ذلك من السهل لولا الثابت التاريخي وثابت الموروث الحضاري الذي تحدثنا عنهما.

وهكذا فإننا نرى أن الطرح الذي جرى التعامل معه يقول إن السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية قد قامت على حقيقة الموائمة والتوفيق بين المبادئ وبين المصالح الذاتية والقومية مع الأخذ بعين الاعتبار توفر الإمكانيات والقدرات. أي أن المواقف العامة لهذه السياسة تظل ملتزمة بالخيار القومي والإنساني في حالة من الانسجام لا تخرج أي الخيارين عن جادة الخيار الآخر. وقد أدى هذا في كثير من مراحل تكون السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية وانطلاقات تنفيذها إلى قصور البعد القطري عن البعد القومي، وذلك بسبب ارتدادات المواقف العربية الضاغطة والمؤتمرة أحيانا بتوجيهات أوروبية.

لقد أكدت السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية في مضمونها التكويني الأول أن " الهاشمية" لم تكن فكرة أسرية بقدر ما كانت مدرسة سياسية بدأت في الظهور قبل التسميات. إذ أنها لم تكن منذورة للجد كالأموية أو العباسية أو الفاطمية أو ما استجد مؤخرا. كما أنها لم تركز فقط على الجانب الإيماني لتحقيق الإلتباع، بل مارست العمل على واقعه وفي حدود طبيعته. لذا فقد صاغت سياسة خارجية على قياسات العلم بالقدرة الداخلية وبحدود صفات التطور الدولي. وهي ما زالت مستمرة وباقية تشارك في الأحداث السياسية المستجدة ولها رأي مسموع ومحترم.

(الحضرمي، ٢٠٠٩)

لذا فقد خرجت سالمة من حالة الخلاف بين الدولة " كنظرية" وبين " الهاشمية" " كمدسة حكم"، وحث صيغ التعددية السياسية والحرية الفكرية والعلاقة الاجتماعية. وانطلاقاً من فكرة " الهاشمية" هذه فقد جاءت عملية تكوين السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية على أسس التجربة السياسية المتواصلة، وصيغت مفرداتها بصورة واضحة على أساس الواقع، فلم تسقط في سياقات " الخطأ والصواب" أو " الممكن او المستحيل".

## المبحث الثالث: العامل الجيوبولتيكي والسياسة الدولية:

السياسة الخارجية في الدولة هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي. وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع الدولي، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانات المادية والعسكرية التي تدعم الأجندة الوطنية في الدولة.

وهناك علاقة ارتباطية كبيرة بين الجيوبولتيكية والسياسة الخارجية الدولية للدولة، إذ أن بعض الدول في العالم تكتسب سياستها الدولية أهمية كبيرة ومتابعة حثيثة من دول العالم وذلك لقوة الدولة ونفوذها وقدرتها على رسم السياسة الدولية بشكل عام مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك دول تجبر على سياسة دولية معينة قد تكون تحت ضغط الدول العملاقة وذلك بسبب موقعها الجغرافي مثل السياسة الخارجية الباكستانية ضد (الإرهاب) في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، حتى اللحظة، لقد تبنت باكستان سياسة دولية كبيرة ضد الإرهاب في أفغانستان ارضاء لأمريكا، وذلك بسبب موقعها الجغرافي القريب من أفغانستان.

السياسة الدولية الأردنية يتم دوما مراجعتها على أعلى المستويات في الدولة ، أي في قمة الهرم السياسي ، في إطار كل منعطف استراتيجي وسياسي في المنطقة والعالم ، والاهم أن أهداف السياسة الخارجية الأردنية واضحة للعيان على الخارطة السياسية ، وهي أهداف قيمة وسامية وتنطلق من مفردات وسطية النظام السياسي، واعتدال أفكاره وتصوراتهِ للمنطقة العربية والعالم الخارجي ككل ، بيد أن وسائل تحقيق تلك الأهداف النبيلة قد تتغير من موقف لآخر ومن ملف لآخر أيضاً ، وفقاً للموارد المتاحة ومساحة المناورة المتوفرة للأردن ، لذلك فنجاح السياسة الخارجية الأردنية يعتمد بصورة كبيرة على الأدوات الدبلوماسية المتوفرة وهامش التحرك السياسي

الذي تنتجه الظروف والتطورات، فان توفرت الأدوات وازدادت مساحة المناورة ، كانت النتائج مذهلة وتحقق المستوى المطلوب لأهداف السياسة الخارجية ، والعكس صحيح.(مصاروه،٢٠١٣)

تمثل سياسة الأردن الدولية دائما إشكالية، سواء على المستوى التحليلي النظري أو على المستوى العملي، وهو ما سبب إرباكا حقيقيا للمتعاملين معها؛ ومرد ذلك أن الأردن لا يتحدث بصوت واحد، وأن ثمة معسكرين في الأردن يتداولان تلك المسألة، فضلا عن طبيعة سياستها الحذرة والمعقد، والسياسة الخارجية الدولية هي تلك "السياسة التي يتم بها تنظيم علاقات الدولة ونشاط رعاياها مع غيرها من الدول، وتهدف إلى صيانة استقلال وأمن وحماية مصالحها، ووضع مبادئ وأهداف السياسة الدولية هي من مسؤوليات القيادة العليا للدولة". وتتكون السياسة الدولية لأية دولة من الوسائل التي تختارها لتحقيق أهدافها في حلبة السياسة الدولية. وعليه فإن السياسة الدولية هي تصور وأداء لدور وطني معين ويلاحظ في الأونة الأخيرة، تصاعد في الدور الإقليمي الأردني؛ فهي تقبع على موقع جيوبوليتيكي متميز قدم لها فرصة كبيرة في الاستثمار، أي الجيوبوليتيكي الأردني، جعلها أيضا عرضة للمخاطر في منطقة تتسم بالتوتر واللاستقرار.

وعليه، تحاول الأردن أن تستغل ما لديه من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بغية لعب دور قيادي، يعكس قدراتها وإمكاناتها الحقيقية، وثقلها الحضاري والتاريخي، وإحساسها بالرسالة. وهذا ما يعتبر إحدى الإشكاليات التي واجهت الأردن في سياستها الدولية، حيث راوحت سياستها بين المثالية (العقائدية) والواقعية، وبين القول والفعل. بالإضافة إلى أنها بلد نام تفتقر إلى الإمكانيات الكافية لتنفيذ دورها الطموح، لاسيما أن هذا النفوذ الإقليمي جاء في كثير من الأوقات على حساب التنمية الأردنية الداخلية واحتياجات المجتمع الأردني، فضلا عن الاحتجاجات الداخلية المعارضة لسياسة الأردن الدولية الطموحة ذات الكلفة العالية، وبخاصة موقعها بين العراق وفلسطين وسورية وغيرها من المناطق والأقاليم الأخرى، حيث استنفذ ذلك

من مواردها. وبالتالي لابد للدولة أن يكون لها إستراتيجية لسياستها الدولية متوائمة مع واقعها وقوتها ووزنها الحقيقي، ولا أصبحت سياستها الدولية وحركتها الدولية مجردة إلى حد كبير من عوامل الفاعلية. إن أي خلل في هذا التوازن بين قوة الدولة الشاملة وسياستها الدولية يؤدي إلى نتيجتين: الأولى، أن تكون السياسة الدولية مجردة من الفاعلية إلى حد كبير. والثانية، أن تكون قوة الدولة غير مستغلة تماما في سياستها الدولية (الهزيمة، ٢٠٠٤)

تأسيسا على ذلك، ثمة مجموعة من القضايا تتال الأولوية لسير الدول في سياستها الدولية، وهي تمثل الأهداف الحيوية: الأمن، وحفظ الذات، والاكتفاء الاقتصادي، والنفوذ والهيبة القوميين، ومحور السياسة الدولية هو تقرير أفضل السبل التي يمكن اتخاذها لدفع هذه الأهداف إلى الأمام، وهي الأهداف التي تنصب عليها السياسة الدولية الأردنية. إذ تصاغ خيارات السياسة الدولية على ضوء الموارد المتاحة، للوصول إلى الأهداف والخيارات المختارة. وفي بعض الأوقات تؤكد سياسة الدولة الدولية على واحد أو أكثر من الأهداف هذه على حساب الأهداف الأخرى.

وعلى ضوء ذلك يمكن أن نقيم السياسة الدولية الأردنية، بالرغم أن الأهداف الحيوية هذه تعتبر مفاهيم عامة بحاجة لتحويلها إلى خطوات إجرائية كمية. ومن هنا ندرك مدى الصعوبات التي تواجه أية محاولة لتقييم السياسة الدولية الأردنية. فمثلا إذا لجأنا إلى معيار الأمن، الذي يشكل بدوره أبرز قضايا السياسة الدولية الأردنية الحرجة، ويعتبر بحق الأكثر إلحاحا لدى الطبقة الحاكمة الأردنية. (الهزيمة، ٢٠٠٤)

صانع القرار الخارجي الأردني يلعب دورا سياسياً إقليمياً ودولياً مهما في بناء حالة تسوية وسلام في مناطق التوتر وتحقيق المصالح العربية إقليمياً ودولياً ودعم الحضور الأردني في المنظمات

والهيئات الإقليمية والدولية، ودعم وصول المرشحين الأردنيين إلى مختلف المواقع الدولية. إضافة إلى تفعيل علاقة الأردن بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية وزيادة الدور الأردني في الاتحاد من أجل المتوسط وتوثيق التنسيق والتعاون مع الدول الصديقة وتفعيل دور البعثات الأردنية فيها ورفدها بالكفاءات المتخصصة الفاعلة.

تهدف السياسة الدولية الأردنية إلى تمثيل وتنظيم ارتباط المملكة مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية وإدارة المفاوضات معها، بما يحقق المصالح الأردنية والعمل على دعم التضامن، والتنسيق العربي في مختلف المجالات، واحتواء المنازعات بين الدول العربية وتسويتها دولياً، وتحسين وتعزيز وتنمية علاقات المملكة بالدول الأخرى، وحماية المصالح العليا للدولة الأردنية وحقوق رعاياها في الخارج. وتوطيد العلاقات التي تربط الأردن بالدول الكبرى لما تملكه هذه الدول من إمكانات متميزة، وتوظيف هذه العلاقات لخدمة مصالح الأردن وقضايا المنطقة بأسرها.

وكمثال على العلاقات الدولية يرتبط الأردن بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل دعم الجانب الفلسطيني في مباحثات السلام الدولية؛ وذلك للعمق التاريخي، والترابط بين الطرفين الأردني والفلسطيني، ولهذا ترتبط أهداف السياسة الخارجية الأردنية ارتباطاً وثيقاً بالقضية الفلسطينية، فالقضية الفلسطينية تمثل المحور الرئيسي للسياسة الخارجية الأردنية وذلك لخصوصية العلاقة بين الأردن وفلسطين. وأحد أهداف السياسة الخارجية الأردنية هو المحافظة على المصلحة الوطنية العليا وذلك يكمن في المساهمة في إقامة الدولة الفلسطينية من خلال التفاوض بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فعدم قيام دولة فلسطينية هو تهديد للأمن الأردني وتطبيق مشروع "الترانسفير" الوطن البديل. (الهاجنة، ٢٠٠٥)

وبالرغم ايضا من المساعي الدبلوماسية الأردنية مع الطرف الإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية؛ فإن العلاقات الأردنية الإسرائيلية ليست ثابتة نظراً لوجود عدة معوقات في هذه العلاقات وتتبلور في:

— أن إسرائيل تسعى لتسوية آنية بينما تسعى الأردن لحل جذري للصراع؛ أي أن مفهوم السلام يختلف من وجهة نظر الطرفين.

— أن إسرائيل تسعى لتنفيذ سياستها دون تلبية استحقاقات السلام التي توقعها. تتسم سياسة إسرائيل بالمماطلة في تنفيذ الاتفاقيات. (المشاقبة، ٢٠٠٠)

أمام هذه الموجهات توجد محددات احياناً وهذه المحددات مرتبطة قليلاً بالموجهات أول هذه المحددات الشعور الدائم بالخطر وتهديد المصالح، حين يخرج ماكين بتصريح أو أحد مستشاريه ويقول بأن الأردن هي فلسطين، وتتقلب عندنا الامور، فدائماً نشعر بالخطر الاقتصادي ونشعر بخطر على الاستقرار والاستمرارية ونشعر بالخطر على قطع المعونات وعلى ارتفاع الأسعار، وهناك جوانب كثيرة جداً مرتبطة بشعور الأردن بالخطر وتهديد مصالحه تدفعنا وتوجه سياستنا الخارجية وحركتها في هذا الاتجاه.

# الفصل الثالث: العامل الجيوبولتيكي والمؤثرات الدولية على السياسة الخارجية الأردنية (دراسة حالة)

المبحث الأول: دور العامل الجيوبولتيكي في السياسة الخارجية الأردنية.

المبحث الثاني: إمكانيات الدولة الأردنية على ضوء العناصر الجيوسياسية.

المطلب الثالث: مرتكزات الدولة الأردنية في تحديد وزنها الجيوبولتيكي.

## الفصل الثالث: العامل الجيوبولتيكي والمؤثرات الدولية على السياسة الخارجية الأردنية

### (حالة دراسة).

ويعتبر عامل الموقع ذا أهمية بالغة في دراسة دولة ما، وكثيراً ما كان الموقع هو العنصر الأساسي في البناء الجغرافي للدولة التي تدين له بوجودها ونجاحها، ومع ذلك فإن قيمة الموقع تتغير تبعاً لتغير الظروف (عبدالله، ١٩٨٨).

فالموقع يتسم بالثبات النسبي، غير أن قيمته السياسية أو الاستراتيجية في تغير مستمر، وبعبارة أخرى فإن الأهمية الاستراتيجية للموقع متغيرة بتغير الزمن وتقدم التقنيات. يشير الموقع الجغرافي إلى الاستخدام العلمي لكافة أشكال القوة المتاحة فيما يحقق أهدافها ويترتب على السيطرة عليه كسب الحماية ضد العدو، أو أنه يمكن القوات من القيام بالهجوم على العدو، وقد يشمل نواح اقتصادية أو سياسية، فهو يعد نقطة الارتكاز في قوة الدول وتختلف أهميته بتغير الظروف، فالدولة أو أجزاؤها، التي تكون لها أهمية في وقت ما كقواعد، أو تتحكم في طرق المواصلات ومناطق العبور، تحتل مركزاً خاصاً في العلاقات الدولية، عندما تكون الدولة المشرفة على قدر من القوة تساعد على التحكم في استعمال هذه المناطق (عبدالله، ١٩٨٨).

يعد انهيار الاتحاد السوفيتي من أهم المتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية لتفتح الطريق أمام سلسلة من المتغيرات بالغة الأهمية كانت ذات تأثير مباشر أو غير مباشر على

الشرق الأوسط والوطن العربي، لأنه يعتبر من أكثر المناطق سخونة وأهمية من كافة النواحي، وكان للدول العظمى الاستراتيجية الدفاعية الهامة لحماية أمنها في العالم أن تقوم وتعزز مصالحها في الوطن العربي من أجل حماية مصالحها ومصالح حلفائها(العيسوي، ٢٠٠٠).

يشكل الأردن بموقعه الاستراتيجي الأهمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، من خلال القرب الجغرافي من العراق والأحداث في العراق، وايضا القرب من القضية الفلسطينية التي تعد من أولويات السياسة الخارجية الأردنية لحل هذه القضية عبر المفاوضات التي تقودها مع الولايات المتحدة الامريكية، وأيضا موقعها المحوري في الصراع العربي الاسرائيلي بعد الحرب الاخيرة على لبنان ٢٠٠٦ وقطاع غزة ٢٠٠٨ وأخيرا ما تشهده المنطقة العربية بما يعرف بالربيع العربي وخاصة في ما يجري في سورية وأثره الكبير على مستقبل الدولة الأردنية، والتركيز الأكبر على الموقع الجغرافي الأردني الاستراتيجي(طشطوش، ٢٠١٠).

## المبحث الأول: دور العامل الجيوبولتيكي في السياسة الخارجية الأردنية:

من اهم صفات التباين بين الدول والوحدات السياسية المختلفة هي التباين القائم على تقييم قوة الدولة ومكانتها السياسية. والمعروف ان الدول تتباين تباينا واضحا في القوة السياسية والاقتصادية والقدرة على التأثير على الغير، والمساهمات في السلام والأمن الدولي. كذلك تختلف الدول فيما بينها فيما يختص بدرجة التجانس الداخلي. ودرجة الاستقلال الخارجي، ونوع الحكومات، وطريقة الحكم، وغير ذلك من ظواهر سياسية، وكذلك الخصائص الذاتية في الشخصية وما يعرف بروح الدولة (عبد الحكيم، ٢٠١٢).

وعلى ذلك نجد أن الدول تختلف فيما يختص بالعمال الجيوبولتيكي. والتي بدورها تؤثر في قوة الدولة، والعوامل التي تؤثر على قوة الدولة تصبح أساسا منطقيا مقبولا للتمييز بين الدول المختلفة. ويمكن تقسيم العوامل التي تؤثر في قوة الدولة بصفة عامة إلى العوامل الطبيعية، فنجد أن من أول الأمور التي يريد الناس معرفتها عن أي دولة هي أمور مثل الموقع، والحجم، والشكل. كلما كانت هناك معلومات عن السطح، والمناخ، والنبات، كلما أصبحت الصورة المطلوبة للتعرف على هذه الدولة أو تلك أكثر وضوحا، وهذه المجموعة من العوامل الطبيعية لا شك تكسب الدولة مميزات معينة إذا توفرت فيها. وتسبب لها مشكلات كثيرة إذا كان للعوامل

الطبيعية ثغرات تؤثر على كيان الدولة، وسوف نفصل هذه العوامل عاملاً عاملاً نظراً لأهميتها في تقييم الدولة ومساهمتها في قوتها أو ضعفها (عبد الحكيم، ٢٠١٠).

ومن اجل وضوح هذه العوامل يجب أن نلفت النظر إلى أن مجموعة العوامل الطبيعية عامة تلعب دوراً كبيراً في توجيه سياسة الدولة، وفي المقومات الاقتصادية لها. وكثيراً ما يشار إليها على أنها العوامل الجغرافية-وهذا خطأ بالطبع-أن هذه ليست هي كل العوامل الجغرافية، فهناك مجموعة أخرى من العوامل البشرية وهي أيضاً عوامل جغرافية.

عند النظر في مختلف الدراسات والبحوث والمقالات التي كتبت وتكتب عن السياسة الخارجية، نجد أنه ليس هناك من رأي سائد أو اتفاق بين الأساتذة والباحثين حول طبيعتها وحدودها، والعوامل المشتركة في صياغتها والتأثير عليها، فهناك من يفهمها على أنها مجموع النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك، أو أنها الخطة، أو الخطط من القرارات، أو الغايات، أو المبادئ العامة، أو النشاطات، أو الأحداث، أو أنها أفعال أو مجموعة ردود الأفعال أو السياسة أو منهج العمل وغير ذلك. وكما أن الراي خارج الوطن العربي منقسم حول الموضوع كذلك هو الحال، وفي ضوء مضامين آراء مجموعة من الباحثين العرب حول الموضوع يمكن القول أنها تتوزع على محورين عامين يعتبر أحدهما السياسة الخارجية لمداولة الفكرة، أو الخطة التي ترسم بموجبها العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول فيما يعتبرها

الأخر نمط الفعل أو الحركة أو السلوك السياسي الهادف والمؤثر الذي تتحرك من خلاله الدولة، أو اللاعبون الدوليون عموماً حيال الوحدات الدولية الأخرى منفردة، أو مجتمعة (الحضري، ٢٠٠٩).

إن هذا الخلاف والتباين في الرأي حول الموضوع وسائر المواضيع الأخرى المتعمقة يعزوه البعض إلى المعلومات والمعرفة المتيسرة، فيما يعتبره البعض الآخر ناجماً عن تعدد الاتجاهات والمناهج البحثية نتيجة تعدد الباحثين واختلاف منطلقاتهم الفكرية. اننا وتجنباً لاستطرادات تفصيليه معمقة بهذا الشأن نجد أنفسنا، ونتيجة للقيود التي تفرضها تحديات البحث مضطرين لنقول وباختصار إن السياسة الخارجية لأي بلد، أو أمة، أو جماعة لا يمكن أن تكون عبارة عن خطط فقط، أو أفعال مجردة فقط، فالخطط قد لا يصار إلى ترجمتها جميعاً إلى وقائع أضف إلى ذلك أن حصر نطاق التعريف بالخطط والنوايا.

و على الرغم من أهميته للتركيز على النواحي الجوهرية الكامنة خلف السلوك والأفعال إلا أنها يمكن أن تنزلق بذلك الجيل من ساحة الوقائع الملموسة إلى البحث في ساحة النوايا و الأفكار المستقرة في العقول مما قد يدفع للانزلاق باتجاه تصورات وأحكام ذاتية بعيدة عن الموضوعية والدقة ، كذلك فإن الأفعال وأن شكلت مرجعاً موضوعياً إلا أن التركيز عليها لوحدها ربما يحصر البحث في نطاق المظاهر والقشور ويمنعه من الولوج إلى لب القضايا كذلك فإنه قد يخلط الغث

بالسمن مما يورط البعض بفقدان القدرة على الفرز والتميز بين المهم والأهم من مختلف جوانب السياسة الخارجية، فيؤدي إلى تشتت الانتباه والاهتمام بالأمر الثانوي والى ضعف الإمكانيات في الامساك بالخيط الرابط بين التفاصيل(حضي،٢٠٠٣).

اننا وحين نركز في دارستنا للسياسة الخارجية الأردنية على الأفعال والوقائع الموضوعية ليست غايتنا الاكتفاء بدراسة ظواهر تلك الأفعال والسلوكيات بصفتها المسماة تحديداً وإنما السعي للوصول إلى مدلولاتها وما ورائها من إهداف ومقاصد ودوافع تحركها، فحتى لو سلمنا جدلاً بوجود دولة في عالمنا المعاصر تتمتع بتصرفات متذبذبة متباينة اعتباطية وارتجالية ذات طبيعة آنية وخالية من أي فكرة أو خطة أو استراتيجية فذلك في حد ذاته سمة وخاصة تستلزم تشخيصها وتمييزها والتعرف عليها وعلى ابعادها وحجمها الحقيقي وعدم القبول بالوقوف عند أطرافها الخارجية الظاهرة.

وعلى ضوء ما تقدم سوف تناقش الدراسة في هذا المبحث كل من إمكانيات الدولة الأردنية على ضوء العناصر الجيوسياسية في المطلب الاول وايضا مرتكزات الدولة الأردنية في تحديد وزنها الجيوبولتيكي في المطلب الثاني.

## المبحث الثاني: إمكانيات الدولة الأردنية على ضوء العناصر الجيوسياسية.

إن السياسة الخارجية تتضمن في كل الأحوال بعداً فكرياً مرتبطاً بنوايا وخطط، بالإضافة إلى النشاطات والأفعال المادية الملموسة بالظاهرة، وعلى هذا الأساس يمكن أن نصل إلى تعريف العملية السياسية الخارجية بشكل عام بأنها "كل أنواع النشاطات بكافة أبعادها، ومدلولاتها التي تصدر عن الدولة، أو الأمة أو التنظيم السياسي عبر الممثلين الرسميين المخولين بالسلطة بقصد التأثير على الأطراف الخارجية من أجل تأمين الغايات والمصالح المطلوبة" (اللوزي، ٢٠٠٨).

إن من أهم الخواص الرئيسية للسياسة الخارجية، كونها عملية علاقات بين طرفين (الدولة والمحيط الخارجي لها)، حيث تتركز أساساً على معالجة مسألة التأثير والتأثير بينهما، وإن هذه الخاصية والتي هي أساس الموضوع، لا يمكن أن تقوم بدون طاقة، والطاقة هنا تتجسد في حجم القوة.

ولقد التفت المفكرون السياسيون مبكراً لهذا الموضوع وحاولوا أن يربطوه دائماً بموقع الدولة والدول المحيطة بها، ولهذا القوة عدة محددات ومقومات والتي هي بالأساس مقومات. (اللوزي، ٢٠٠٨)

الموقع الجيوبولتيكي حيث إن القوة تعني الاستقرار والثبات، والقبول ويعتبر محاوله صعبة جداً ان لم تكن مستحيلة ومن هذه المقومات:

١- الدور الإنساني المشارك في عملية بناء القوة التي هي القدرة وصنع السياسة الخارجية.

٢- التأثيرات المتبادلة بين مختلف المقومات والعناصر المادية الطبيعية.

وأيضاً يمكننا إن ندرجها في عوامل أولية سياسية تتضمن:

الأرض وخواصها الطبوغرافية من شكل ومساحة وموقع وامكانيات وموارد طبيعية، السكان

وخواصهم الأساسية من حيث عدد السكان والتركيبية الاجتماعية والعرقية.

الإمكانية التي تقدمها البيئة الدولية من خلال القانون الدولي، والأوضاع الإقليمية والدولية،

وهناك الدور الإنساني الذي يقوم على صياغة معادلة القوة وتوازنها.

وما يمكن أن تمتلكه أي دول من امكانيات جيوبولتيكية تساعدها في الاستقلالية في

صنع السياسة الخارجية يمكن قياسه على حالة الدراسة (المملكة الأردنية الهاشمية) لما تتمتع به

من إمكانيات جيوبولتيكية، مثل: الموقع الجغرافي، والمساحة، والموارد الطبيعية من تضاريس

ومناخ، ومياه، وطاقة، وعدد السكان، والتركيبية الاجتماعية والعرقية، بحيث يساعد كل هذا وأكثر

صانع السياسة الخارجية الأردنية على اتخاذ قراراته باستقلالية (بدارنه، ٢٠٠٤).

إن وجود بعض المحدودية في الامكانيات الجيوبولتيكية الأردنية والاعتماد على

المساعدات الخارجية أثر بشكل او اخر على رسم مستقبل السياسة الخارجية الأردنية.

وحتى تكتمل الصورة أكثر عن الامكانيات الجيوبولتيكية الأردنية فيما يتعلق بتوجهات

السياسة الخارجية الأردنية فإننا سنناقش هذا المطلب من هلال التعرض للقضايا التالية:

اولاً: الجغرافية والطاقة البشرية:

١- الجغرافية:

تتمتع الأردن بموقع متميز بين مجموعة من الازمات والقضايا الإقليمية من الشمال

سورية ومن الشرق العراق ومن الغرب فلسطين والجنوب السعودية، وهي الأردن تشكل نقطة

التقاء بين عددا من الدول العربية التي تمر بظروف حساسة رغم صغر مساحته حيث تقدر

ب(٢٨١٧، ١٩كم<sup>٢</sup>). الا انه تلعب دوراً اقليمياً مميزاً في ظل ما تتمتع به من امن والاستقرار في

منطقة ملتبهة بالأحداث السياسية، اما فلكياً فتقع الأردن بين دائرتي عرض (٢٩-٣٣) وخطي

طول (٢٩-٣٤) مما اعطاها ميزة تنوع طبيعتها المناخية والتضاريسية، فعمقها الطبوغرافي

ومظهرها اكسبها تنوعاً في جغرافيتها من سهول وجبال واغوار.

لقد كان للمتغيرات والتحولات الاستراتيجية والازمات الإقليمية والدولية التي اثرت على المنطقة أثر كبير على الموقع الجيوبولتيكي الأردني، ونقل ذلك التأثير على رسم السياسة الخارجية الأردنية بالتوازي مع الموروث الثقيل من القضايا والملفات التاريخي والحضاري المصاحبة للسياسة الخارجية الأردنية منذ القدم.

هذا الموقع أكسبها اهمية استراتيجية من خلال وقوعها في قلب الدائرة الجيوسياسية ويتضح ذلك جلي من خلال رصد الفعل الأردني النشط في قضايا المنطقة خصوصاً عملية السلام الفلسطينية - الاسرائيلية، والملف العراقي، والحرب الاسرائيلية على كل من لبنان وغزة، وما تشهده المنطقة الان بما يعرف بالربيع العربي والازمة سورية ومصرية.

## ٢- الطاقة البشرية:

يقدر عدد سكان المملكة الأردنية الهاشمية حسب احصائيات ٢٠١٢ ب ٦ ملايين ٣٠٩ الف نسمة تقريباً، يتركز معظم سكان في المناطق الشمالية الغربية من البلاد، وتتمتع الاردن بنسيج اجتماعي موحد تقريباً فأكثر من ٩٨% من التركيبة السكانية هم عرب و ٢% اقلية من الشركس والشيشان والدروز، كما أن ٩٢% من السكان هم مسلمون وحوالي ٦% مسيحيي. أن اللغة الرسمية والمتحدثة في الدول بين جميع السكان هي اللغة العربية، ومن الملاحظ أن بساطة تركيبها الديمغرافي هذه يعطيها طاقة بشرية ترفدها بإمكانية بناء قاعدة انتاجية متميزة على

الصعيد الاقتصادي، في ظل ارتفاع نسبة المتعلمين حيث أن ٩٧% من الشعب أكمل التعليم

الابتدائي (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٢)

ويحتل الجانب الاقتصادي في السياسة الخارجية الأردنية حيزاً كبيراً فمندُ تولى الملك

عبدالله سلطاته الدستورية ملكاً للبلاد في عام ١٩٩٩م، أدخلت سياسات اقتصادية متحررة، مما

ادى الى ازدهار دأم لعقد من الزمن واستمر حتى عام ٢٠٠٩م، والأردن الان واحد من أكثر

الاقتصاديات حرية وتنافسية في منطقة الشرق الاوسط بتسجيله ارتفاع في حجم النمو الاقتصادي

وصل الى ١٠% خلال فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

فالأردن يبحث أن تكون قوة اقليمية فاعلة في المنطقة العربية، وهي تعي تماماً أن

التحولات في النظام العالمي وتحولات الاقتصاد الدولي، والاحداث والازمات في المنطقة انعكست

على البيئة المحلية، ففرضت عليها التجانس وتبادل المصالح والاعتماد المتبادل. في ظل

الاعتماد الكبير للاقتصاد الاردني على المساعدات والمنح والقروض الداخلية والخارجية

(الظاهر، ٢٠٠٥).

## المبحث الثالث: مرتكزات الدولة الأردنية في تحديد وزنها الجيوبولتيكي.

لقد أدركت الأردن، وهي تصيغ سياستها الخارجية، أن معظم الدول العربية عندما تتعاطى مع الشأن السياسي الدولي، فإنها تلتقي في توجهها إلى الرأي العام الدولي خطاباً سياسياً مصاباً بالانفصامية الواقعة بين الشأن الداخلي ومعطيائه، والفهم الدولي للأحداث والتطورات. وهذا يدل على فهم غير ناضج لحركة العالم ولقوانين تلك الحركة على مستوى العلاقات، وعلى مستوى المصالح. ولذا، كما ترى الأردن، فإن هذا هو السبب الأكثر أهمية في افتقار المشكلات العربية المحلية والإقليمية للتعاطف الدولي المطلوب (الحضري، ٢٠٠٩).

وتداركاً لهذه السياسية، فقد حسمت الأردن موقفها في وقت مبكر، حيث طالبت بضرورة ترصين الداخل والانطلاق من معطيائه والإفادة من تأثيراته التي تدخل في صلب المعادلة السياسية العالمية؛ وبالتالي يسهل معالجة القضايا المستعصية وتحقيق الأهداف.

لقد اتخذت السياسة الخارجية الأردنية موقفاً واضحاً من الصراع العربي- الإسرائيلي، اتسم أولاً بالالتزام بالتوجه العربي العام، ولم يظهر الجانب الأردني تميزاً أو تخالفاً إلا في الجوانب المتعلقة بالآليات التي يجب أن يتم بواسطتها حل الصراع. أما إذا لم يتحقق الإجماع أو شبه الإجماع بين الدول العربية فإن الأردن يميل إلى الأخذ بالمبادرات والحلول السلمية وذلك

لموقع الأردن الجغرافي ووجود تماس حدودي مشترك مع الكيان اسرائيل، لذلك سعى الأردن لمسك عصا من الوسط للأثار الوخيمة التي قد تصيبه في حال وقوع حرب مع الكيان الصهيوني.

استمرت السياسة الخارجية الأردنية على هذا النهج (الاعتدال والوسطية) حتى اليوم، حيث كان تعاملها مع الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠، وعملية تحرير الكويت حرب الصحراء ١٩٩١، وحتى الحرب الأخيرة التي احتلت بموجبها القوات الأمريكية بغداد في ٩/٤/٢٠٠٣م، يعتمد على ضرورة البحث عن الحلول السلمية لكل الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية. لاسيما القضية المحورية في منطقة الشرق الأوسط (القضية الفلسطينية)، وايضا التعامل مع الأحداث والازمات الحديثة (الربيع العربي) في الدول العربية خاصة سورية ومصر وغيرها. للأثار السلبية المترتبة على الأردن نتيجة عدم وجود الاستقرار والانفلات الأمني في هذه الدول. وما ترتب على الأردن من أعباء سياسية واقتصادية واجتماعية وغير ذلك (الظاهر، ٢٠٠٥).

لقد أدرك صانع السياسة الأردنية، انطلاقاً من هذه القاعدة الثابتة، أن ثمة ارتباطاً جدياً بين الداخل والخارج على مختلف مستويات التنمية والعلاقات الدولية. لذا فقد أحاط الداخل بكثير من الاهتمام والدراسة والتحليل، وأمن أن التعاطي مع القضايا الدولية الهامة والمتفاعلة يجب أن يرتكز، وبصورة جلية ومباشرة، على تحديد المعطيات الداخلية. وعلى هذه الأسس جاءت المقاربة الأردنية في السياسة الخارجية، حيث رأت أن على العرب، قبل أن يبداء تداول الأمر مع الخارج، أن يتفقوا فيما بينهم، وأن يجمعوا كلمتهم، وذلك بنبذ الفرقة وتوحيد السياسات، وعليه فإنه لا يمكن الوصول إلى (العالمية) قبل إنجازه (محلياً).

تماشياً مع الثابت السابق واستكمالاً له، فإن الرؤية لمفهومى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية تنطلق من الذات إلى الآخر، ومن المحلي الخاص إلى الدولي العام، مع الالتزام بمنظومة القيم الأخلاقية القائمة على الحوار السياسي وتبادل المنافع، على أساس مبدأ المصالح المشتركة. لذا، فإن الأردن يرى أن من حق كل دولة، ولكن من دون اعتداء أو استكبار، أو خروج عن مبادئ القانون الدولي، أن تبحث عن مصالحها، فإن توافقت هذه المصالح وتقاطعت فيجب الذهاب إلى دائرة التعاون لحل كل الأزمات والخروج من كل الاختناقات (الظاهر، ٢٠٠٥).

وتدرك السياسة الخارجية الأردنية أن أية سياسة لأية دولة هي قائمة على أساس المصالح. ومن هنا، جاءت الدعوة السياسية الخارجية الأردنية للأطراف العربية التي تتحاور مع الغرب وأن تستخدم الخطاب السياسي واللغة التي يفهما الآخر دون استفزازه، حتى يصبح من الممكن كسبه إلى الجانب العربي، ومناصرة قضاياها، خاصة وأن كثيراً من أوراق اللعبة بيد هذا الآخر المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

ومن هنا، ترى السياسة الخارجية الأردنية أن الدولة الحكيمة هي التي تستطيع مخاطبة الرأي الدولي العام بطريقة علمية مدروسة على صعيد الفكر والواقع، مع الحرص على بناء الثقة مع الآخرين، وإشعارهم بأن مصالحهم مصانة إن هم أرادوا التعاون معنا، وأن مصالحنا المشتركة والمتشابكة معهم هي المرجعية التي يجب علينا وعليهم اعتمادها (اللوزي، ٢٠٠٨).

إلا أن هذا التوجه لم يخرج السياسة الخارجية الأردنية عن الضوابط الأخلاقية، إذ وضعت المملكة جملة من الضوابط التي حكمت مسار الوظيفة السياسية للحكومة وللمؤسسات الوطنية. وتتصرف هذه الضوابط، في مجملها، إلى الاهتمام ببناء الفكر السليم للمواطن عن السياسية الأردنية، ومن ثم الانطلاق نحو المشاركة في الصياغة العالمية المتقدمة.

إن أهم مكونات هذه الضوابط هي استيعاب العصر مع المحافظة على القيم الدينية والأخلاقية، والاهتمام بمصالح الشعوب على أساس أنها الأطراف الرئيسية المكونة للدولة.

إن الدولة الأردنية حريصاً في رسم سياستها الخارجية على التعاطي مع وزنها الجيوسياسي في المنطقة من خلال ما تمتلكه من عناصر جيوبوليتيكية يساعدها على المناورة في المنطقة مثل الثبات القيادي الأردني الممثل بأسرة الحاكمة حيث ينص الدستور ١٩٥٢ المعمول به في المملكة الأردنية الهاشمية على انه نظام الحكم ملكي وراثي وهذا يعطي الثبات للسياسة الخارجية الأردنية او التغيير البطيء في عملية صنع القرار السياسي اضافةً الى البعد الاقتصادي الذي يعد من اهم التحديات الجيوسياسية للأردن من خلال الاعتماد الأردني الكبير على المساعدات والمنح والقروض الخارجية لسد حاجاتها كما تحدثنا سابقاً وايضاً رسم السياسة الخارجية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية واثرها على اعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية (الصغير، ٢٠٠٥).

## الفصل الرابع: أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على واقع السياسة الخارجية للدولة الأردنية.

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية.

المبحث الثاني: المتغيرات الدولية.

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الأردنية في ضوء المتغيرات

الدولية

## أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على واقع السياسة الخارجية للدولة الأردنية.

إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية، حيث وجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة، والقوانين، وتنظيم المجتمع والدولة، والاستقرار السياسي، والتوزيع العادل للثروة وغيرها، ويمكن القول إن فكرة الإصلاح كانت ومازالت الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والقادة، والحركات السياسية والاجتماعية، في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيسياً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين منذ أيام ميكافيلي في العصور الوسطى حتى كارل ماركس في القرن العشرين . أما في العالم العربي فإن فكرة الإصلاح بدأت في الدولة العثمانية في المجال العسكري بعد الهزيمة التي تعرضت لها أمام روسيا القيصرية عام ١٧٧٤، ثم امتدت لاحقاً إلى المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية (سلامه، ٢٠٠٦).

التغيير في المعجم الوسيط هو "جعل الشيء على غير ما كان عليه"، واصطلاحاً يعرف في العلوم الاجتماعية على أنه "التحول الملحوظ - في المظهر أو المضمون - إلى الأفضل"، كما يعرف في الإطار الإداري على كونه "عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية

المطلوبة للمستقبل"، وعلى كونه "تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة".

(المعجم الوسيط).

ويعرف التغيير ايضا بأنه "انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة

أخرى أكثر تطوراً وتقدماً.

ويشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنية السياسية في

مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به

الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي. ويتسم مفهوم التغيير

السياسي بنوع من الشمولية والاتساع، ويشير لفظ التغيير السياسي لغة إلى التحول، أو الانتقال

من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى. التغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح

(إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفاً للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل

المجتمع (سلامة، ٢٠٠٦).

- والإصلاح هو: (التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في

ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح

خطأ أو تصحيح إعوجاج).

والإصلاح السياسي هو خطوات فعالة وجديّة تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو إيجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون فيها الحرية القيمة العظمى والأساسية وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على إحترام جميع الحقوق مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية(سلامة، ٢٠٠٦).

والإصلاح السياسي مرتبط بعملية التغيير وله أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جاءت متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسية Political Development، أو التحديث Modernization، أو التغيير السياسي، Political Change، أو التحول Transition، أو التغيير Change وهي كلها مفاهيم مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي، كما انه يوجد لديها تعريفات متعددة دقيقة وواضحة، إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة(الزبيدي، ٢٠١٠).

ويأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل.

١. الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي، هذه المطالبة تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من الأحزاب وجماعات المصالح والضغط.

٢. تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة

من إطار الحزب إلى إطار الدولة.

٣. تداول السلطات في الحالات الديمقراطية، أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى

كالنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

٤. ضغوط ومطالبات خارجية من قبل دول أو منظمات، وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال

سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية.

٥. تحولات خارجية في الوسط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في إعادة

صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة

الدولية.

ويعتبر تحديد القادة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لنوع التغيير يمثل الأولوية الأولى

في العملية التغييرية، يلي ذلك تحديد المسار الذي يجب أن يسلكه المجتمع لتحقيق التغيير

الشامل (كوكش، ٢٠١٠).

وهناك نوعان من التغيير:

(١) التغيير الشامل العميق: يبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية، والتشريعية، والقضائية، والدينية،... الخ، ومن ثم فإن تغيير القيادة الدكتاتورية أو المتعسفة أو النجاح في تغيير أنماط تفكيرها بما يتناسب مع مصالح الدولة أو المؤسسة لا يمثل الهدف النهائي للراغبين في إحداث التغييرات، ولكنه يمثل الخطوة الأولى الفعالة نحو التحولات النوعية الكبرى التي تقفز بالدولة أو المؤسسات قفزة هائلة إلى التقدم. فتغيير القيادة هو خطوة نحو التغيير الشامل، وليس هو الهدف النهائي.

(٢) التغيير الجزئي: ويتناول فقط جزئية من الجزئيات، كالتغييرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي أو الدستوري أو العسكري، أو غيرها من التغييرات التي تمس جانباً من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى إما لكون الجوانب الأخرى لا تحتاج إلى تعديل أو لعدم توفر المشروع المحلي الذي يملئ على المجتمع وقيادته التحرك في اتجاه محدد (سلامة، ٢٠٠٦).

إن تقييم حالة الأردن السياسية من خلال مراقبة ورصد نمطية السلوكيات لجميع الإطراق تشير إلى أن الحكومة وصناع القرار في مؤسسات الدولة وصلوا إلى نتيجة مفادها أن ما يمكن أن يحدث في الأردن لن يكون بشدة أو بقوة ما كانت تتوقعه، وعليه فإن الاستراتيجيات التي تقوم بها حتى الآن، هي سياسات احتوائية إيجابية من دون اللجوء كثيراً إلى استخدام القوة السلبية، إذ

عمدت الحكومة إلى استيعاب الحركات، وحاولت جاهدة الحفاظ على منظومة الأمن الوطني الاجتماعي من خلال استجابتها للتحديث والتطوير والمراجعة والتعديل، وعقد اللقاءات والندوات واللجان الحوارية، والتي أفرزت فهماً متبادلاً بين الدولة وغالبية المواطنين - الممثلين بشرائح متنوعة من المجتمع - للمطالب والمصالح والأهداف والاستراتيجيات والسياسات الوطنية، مما أدى إلى سيادة الأمن والاستقرار (الصغير، ٢٠٠٥).

خاصة في ظل الظروف والتحديات التي تشهدها المنطقة التي فرضت على الأردن الكثير من التغيير في مجال السياسة الخارجية لتتماشى مع مصالحها العليا وتطلعات شعبها الأردني وتحقيق تفاهم سياسي مع القوى الإقليمية والدولية من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية في ظل اعتماد الاقتصاد الأردني على المنح والقروض والمساعدات الخارجية التي تشكل العمود الفقري للحياة الاقتصادية الأردنية.

وعلى ضوء ما تقدم سوف تناقش الدراسة في هذا المبحث كل من المتغيرات الإقليمية في المطلب الأول والمتغيرات الدولية في المطلب الثاني ومستقبل السياسة الخارجية الأردنية في ضوء المتغيرات الدولية في المطلب الثالث.

## المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية

يسعى الأردن جاهداً بكل ما يملك من عناصر القوة، لتسريع عملية السلام والتغلب على العوائق التي تحد من انطلاقه وتقدم المشروع السلمي، كون الأردن من أكثر الدول استفادة منه، خاصة في مجال الأمن المائي والنووي والطاقة الكهربائية، إيماناً من الأردن بأن السلام الشامل هو الطريق الوحيد لتحقيق التنمية والتقدم والاستقرار، ليس للأردن فحسب، بل لدول وشعوب المنطقة بكاملها، فهذا جلالة الملك عبد الله الثاني دائم الحديث عن خطورة الموقف السياسي الراهن، حيث طالب مراراً بضرورة العودة إلى المفاوضات المباشرة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، لأن استمرار الجمود السياسي سيكون له تأثيره السلبي الكبير على المنطقة، وأن التوصل للسلام وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيكون له الأثر الإيجابي على كامل منطقة الشرق الأوسط، ولكن وصول بعض الأحزاب والسياسيين المتشددين يعثر لعملية السلام بل ويوصلها إلى حالة من الجمود قد تصل حد الموت مثل فوز نتتياهو في الانتخابات قبل عدة سنوات، ليسفر عن مواقف حزبه اليميني السياسية المتشددة لتكون سبباً في تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، في الوقت الذي ينقسم فيه المجتمع الإسرائيلي بالنسبة لعملية السلام حسب أصول كل طائفة، وليخيم كل ذلك على الموقف الإسرائيلي من النظام الملكي الهاشمي الأردني، الذي عبرت عنه التصريحات المتتالية لقيادات إسرائيلية سعت للنيل

مباشرة من الأردن ونظامه، مما انعكس على العلاقة الأردنية الإسرائيلية التي تمر الآن في حالة برود، وما ينعكس بالضرورة على الأمن الاجتماعي الأردني سلباً (عباصرة، ٢٠١٢).

ومفهوم التغيير السياسي يتسم بنوع من الشمولية والاتساع، ولفظ التغيير السياسي لغة يشير إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، ويقصد به أيضاً مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول. كما يقصد به أيضاً الانتقال من وضع لاديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي.

وجاءت إيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث، هذا بجانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها اختلف الباحثون حول أهميتها في عملية التغيير، لأن البعض يرى أن الثورات العربية اندلعت من المحيط العربي الداخلي ولم يكن لأي عنصر خارجي دور في ذلك.

من الواضح أن مسار المواقف الخارجية الأردنية إزاء ما يعرف بالربيع العربي لا زالت تصب في اتجاه الاصطفاف مع قوة المال الخليجي المتوجسة من رياح التغيير الديمقراطي، والطامحة إلى إعادة ترتيب المنطقة بما يعزز نفوذها ويوقف المد التركي والإيراني المستند إلى شعبية قوى الإسلام السياسي السني والشيوعي. لكن السؤال: هل حسم صانعو القرار في هذا البلد خياراتهم

بالانخراط الكامل في هذه المعركة على ما تحمل من مخاطر، وبما يعنيه ذلك من تضحية بالنموذج الأردني في الحكم، الذي طالما كان مترقباً للتحوّلات الدراماتيكية في هذه البقعة من العالم؟ وهل سيلعبون والحال كذلك دور المنفذ، أم سيدفعون باتجاه ترشيد حالة مواجهة التواقين إلى الحرية؟ وكيف ستعكس آثار التحالف القديم الجديد محلياً؟ (الدويكات، ٢٠١٣).

عملياً؛ يميل الأردن الرسمي وفقاً لتركيبته البنوية إلى التحالف مع الأنظمة التقليدية التي ترى في ثورات الربيع العربي تهديداً وجودياً لها، ليس بسبب عداوة قوى الشد العكسي المؤثرة في بنيته للإصلاح ومخاوفها منه فحسب، بل أيضاً لارتباط مصالح هذا البلد، خاصة الاقتصادية عضويّاً بالسعودية والإمارات والكويت في ظل تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، ولأن التقديرات لدى صناع القرار الأردني بأن الثورات الشعبية إلى انحسار في ظل هيمنة ما يوصف بالثورة المضادة مرحلياً على مصر وانسداد الأفق في سوريا، والتدهور في تونس وليبيا واليمن، ولأن مثل هذا التحالف يعزز من الدور الإقليمي الأردني ويوفر أسواقاً جديدة للخدمات الأمنية التي يمتلكها والتي قالت بعض قوى المعارضة في دولتين خليجيتين بأنها استخدمت لإخماد التحركات الشعبية (رحمة، ٢٠١٢).

من المنطقي أن يتجه الأردن نحو هذا التحالف، لاسيما أنه شكل تاريخياً الحاضنة التقليدية له منذ عقود، لكن جديد الأمر يكمن في أن المعسكر الذي كان يحمل مسمى الاعتدال خضع

لإعادة هيكلة عميقة في أولوياته مؤخراً، وأخذ يسفر بجلاء عن مواقف شديدة التطرف ضد الإرادة الشعبية، وهنا يكون الأردن الرسمي مضطراً للتناغم مع المواقف المناهضة لمطالبية الشعوب بحقوقها على الرغم من خصوصية وضعه السياسي والاقتصادي والجغرافي والديمقراطي. تاريخياً؛ سجلت السياسة الأردنية منذ تأسيس الدولة نجاحاً في قراءة التقلبات ودرجة غليان الشعوب إزاءها واستشراف المستقبل وأخذت مواقف حذرة تجعل البلد في منأى عن المخاطر، وكونت أنموذجاً في هوامش الحرية ومستوى التسامح مع المعارضين والابتعاد عن العنف، حتى في أحلك الحقب التي مرت بها المنطقة. غير أن هذا النموذج الذي كانت تتوقع بعض قوى المعارضة المحلية تطويره إلى مستوى يتوافق مع رياح التغيير الديمقراطي مهدد بالزوال تحت ضغط الانضمام إلى التحالف الأشد تطرفاً ضد الربيع العربي وخيار الحرية (رحمة، ٢٠١٢).

الأخطر هو أن تفكر بعض قوى الشد العكسي المحلية بأنموذج مناقض تماماً، يعتمد على تطوير مختبر أردني لإنتاج وسائل مجرّبة في كبح جماح الإرادة الشعبية وفقاً للوصفة الأمنية المصنعة محلياً لامتناس الغضب الشعبي والانتفاف على مطالب المواطنين، وكذلك رزمة الحلول الأردنية 'الإبداعية' للمشاكل السياسي، مثل قانون الانتخاب المسمى الصوت الواحد (صوت واحد للناخب في دائرة متعددة المقاعد)، والذي طبقته دولة خليجية وتفكر فيه دول أخرى.

على الساحة المحلية، تبدو ملامح السياسة واضحة، فالخطاب تغير وهناك إجراءات تنفيذية بعضها على شكل رسائل للداخل وأخرى للخارج أو لكليهما معاً، ويبدو أن أصوات المحرضين تلو شيئاً فشيئاً لتبتعد بالتجربة الأردنية عن سياقها الذاتي باتجاه الارتهان لمعسكر وضع نفسه في المواجهة، ولا يحتاج المراقب إلى كثير من الجهد لتتبع خطوات من يوصفون بتيار الشد العكسي في تنفيذ ثورة أردنية مضادة تسعى لانتزاع ما خسره هذا المعسكر لدى هبوب رياح الربيع العربي، على الرغم من أن المشهد الأردني لم يتغير كثيراً، فنخبة الشأن العام لا تزال هي ذاتها تتبادل الجلوس على 'الكراسي الدوارة' وسياسات اقتياد الناس بمعزل عن خياراتهم لم تتبدل، ولا جديد في قواعد اللعبة، غير أن أجواء الارتداد إلى ما قبل الربيع توفر فرصة برأي هؤلاء - لمضي برنامج معالجة الأزمة الاقتصادية الحادة على حساب جيوب المواطنين أو ما تصفه المعارضة بمشروع 'إفقار الأردنيين'، وإعادة فرض منطق التهيب الذي تكسّر بفعل الرياح العابرة ومحاولة إغلاق نوافذ الأمل وخفض سقف توقعات الناس، ودفع بعض القوى السياسية إلى القبول ببرنامج احتوائها في المنظومة الأمنية الحاكمة، ومحاولة الالتفاف على ارتفاع مستوى وعي الناس بحقوقهم (عياصرة، ٢٠١٢).

ليس هذا فحسب؛ بل الأخطر أن تستغل أجواء الاستدارة لتهيئة الشعب الأردني لقبول صيغة محتملة لتصفية القضية الفلسطينية، لا سيما أن 'كلمة السر' في كل ما يجري من التفاف على

إرادة الشعوب في المنطقة يشير إلى أهمية طي هذا الملف الذي تتهمه بعض الأنظمة العربية بإيقاظ سبات الجماهير بين حين وآخر.

وهكذا، فقد انتصرت الرؤية قصيرة النظر محلياً التي تقرأ ما يجري حالياً من تعثر لإرادة الشعوب بوصفه نهاية المشهد، بدل القراءة التي تستخلص من مجريات الأحداث منذ ثورة تونس صعوداً وهبوطاً درساً جلية مفادها أن من الحمق مغالبة إرادة الشعوب والإيمان بمنهج حكمها بمنطق الاستبداد والفساد إلى ما نهاية. وعليه فقد اختار الأردن الرسمي الرجوع إلى الخلف بدل الاستفادة من فرصة هدوء العاصفة لاستخلاص العبر مما جرى في الماضي. وهذا ما يفسر زهو القوى التقليدية المحلية الحاكمة بانتصارها مرحلياً من خلال إجراءات على الأرض كـ'تطهير' مؤسسات الدولة من الإصلاحيين واعتقال 'الرؤس الحامية' من الحراكيين، بل وذهابها إلى أبعد من ذلك باعتقال شباب لرفعهم شعار 'رابعة' مثلاً، وتدشين حملات تحريضية على الإخوان، كشكل من أشكال التماهي مع أجندات المشروع الإقليمي.

ان محاولة تسييس الربيع العربي قد تنجح مؤقتاً، لكنها مغامرة قد تكون 'انتحارية'، من شأنها إعادة إنتاج البيئة المهيئة للانفجار، والمشكلة تكمن في أن من يتصدرون المشهد ويمسكون بتلابيب عنق الحرية في هذه المنطقة ويمارسون هذا الدور على المكشوف، سيكونون أول ضحاياها على الأرجح بمرور الوقت. فهل اختار معسكر الشد العكسي للأردن لعب هذا الدور

على خطورته؟ أم أن هنالك فرصة في التأثير من داخل المعسكر إياه بلفت الأنظار إلى تجربة (الأردن) في استيعاب الفاعل الداخلي الأبرز 'الإسلام السياسي' والتنبية إلى أن المصلحة الحقيقية تكمن في رفض الانصياع للقوى الخارجية الطامحة من خلال صياغة صفقة داخلية كبرى تستوعب القوى الشعبية الناهضة، وتسمح بتنفسها طبيعياً، بل وتستخدمها في المعركة الخارجية المشتركة بدلاً من استهدافها.

واقعيًا؛ لا مؤشرات تشي بذلك، فلم يلتفت الأردن الرسمي إلى الحوار الجاد مع النسخة المحلية من الإسلاميين رغم انخفاض سقف مطالبهم، وتوفر فرصة تاريخية لإعادة دمجهم، كي نستنتج أنه يرغب بتسويق تجربة كهذه للخارج. مع العلم أن النظام السياسي في هذا البلد سبق أن اجترح مواقف تتصف بالجرأة في هذا الصدد، وهو ما يشير إلى أن خياراً كهذا قد يبرز بالفعل مع مرور الوقت وانكشاف عوار النظرة المتسرعة التي تعتبر أن الأمور استقرت على هزيمة ساحقة.

الأرجح أن قلب صفحة الربيع بلا أي استخلاصات، وتكذب الخصوصية الأردنية لصالح الانسياق وراء تجربة أنظمة تفكر بمنهجية مواجهة معلنه مع إرادة الشعوب لا يصب في مصلحة منظومة الحكم استراتيجياً. فبالأكيد لم تتجح ولن تتجح مواجهة إرادة الشعوب، والحوؤل دون وصول الديمقراطية لها في أي بقعة من العالم (الدويكات، ٢٠١٣).

كما أن الأردن وهو البلد الذي لم ترفع قوى المعارضة فيه في أوج الربيع العربي شعار 'إسقاط النظام'، وليست لديه مشكلة بما يمتلك من سياسة براغماتية مع دول كقطر وتركيا وحتى إيران، وكذلك مع الحركات الإصلاحية ومنها الإخوان المسلمون، وبالتالي فإن فرص التحول في سياسات هذا البلد ستغدو ممكنة حال ارتفاع تكلفة الخيار الحالي وعودة كفة الميزان إلى الميلان لصالح الشعوب.

لقد تغير في السنوات الأخيرة الماضية الوضع الإقليمي، وما يمثله من محددات وتحديات على السياسة الخارجية لقد أثرت الثورات والانتفاضات والربيع العربي تأثير قوي في الوضع الساسي في المنطقة، لقد كان الموقف الغربي والامريكي من هذه الثورات موضع تشكك من قبل دول المنطقة(رحمة، ٢٠١٢).

أن تحليل البيئة الأردنية المحلية استراتيجياً لا يتم بمعزل عن تحليل جميع البيئات الاستراتيجية الإقليمية والدولية، فتغير البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدولية سياسياً و أمنياً و اقتصادياً و اجتماعياً يؤثر بشكل مباشر، أو غير مباشر على المشهد العام الاستراتيجي للبيئة المحلية، وقد أصبح ذلك ممكناً مع التقدم التكنولوجي والتقني والمعلوماتي ومع عصر العولمة والانفتاح الاجتماعي الذي ربط الشعوب ببعضها، و وحد المفاهيم، و ساعد على التواصل السريع، فعلى سبيل المثال، في البيئة الإقليمية، لاحظنا كيف أن الثورة الشعبية في تونس وفي مصر

قادت لما يسمى الآن بالربيع العربي، مما خلق حالة استنفارٍ عالمي، وأثر على البيئة الأمنية الاستراتيجية كاملة والتي بدورها أثرت في باقي البيئات، فالبيئة الاستراتيجية بيئة متغيرة بما أن أهداف الدول ومصالحها متغيرة أيضاً، ويتغير هذه البيئة سيتغير كل شيء من حولها، فبعد أن أصبح العالم قرية معلوماتية صغيرة بسبب التطور التكنولوجي والمعلوماتي المتسارع، أصبحت الدول تستجيب وبسرعة للأحداث وتتفاعل معها، وأصبح لا مجال هناك للعزلة عن المجتمع الدولي إلا إذا قرر المجتمع الدولي ذلك بنفسه(رحمة، ٢٠١٢).

## **العوامل التي أدت إلى قيام الربيع العربي وتأثيره على السياسة الخارجية الأردنية:**

أطلق مصطلح الربيع العربي على الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كلِّ البلدان العربية خلال أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ، والتي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس، و محمد حسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا. وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية التي تتدرج أيضاً في هذا الإطار، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي، وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضيق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية.

إن فهم أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي، ومحاولة الإجابة على إمكانية أن تدفع

أيديولوجيا التغيير إلى تحقيق إصلاح سياسي في دول الربيع العربي بحيث يجب أن تضع هذه

الثورات أهدافاً معينة تنبني عليها إرادة الشعوب فكرياً ومعرفياً.

شهدت المنطقة العربية منعطفاً سياسياً خطيراً بات يعرف بالربيع العربي، وهو مصطلح

أطلق على الأحداث التي أطاحت بأنظمة حكم واثت بغيرها. وهناك عدة أسباب وعوامل داخلية

وخارجية أدت إلى قيام ثورات الربيع العربي تتمثل:

أولاً -العوامل الداخلية: ولها دور مفصل وحاسم في تفجير الأحداث واندلاع الثورات، وهي

عديدة، منها أسباب اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وتعليمية، وثقافية.

(١) العوامل الاجتماعية والاقتصادية: حيث يعيش معظم سكان منطقة الشرق الأوسط في ظل

نظام اجتماعي متخلف يعتمد على علاقات القرابة، ونواتها الأساسية هي القبيلة والذي يتحرك

بدافع العرف والعادات والتقاليد القديمة، وللخرافات الدينية أيضاً دور محوري في تأصيل هذا

النظام المتخلف.

وهناك عاملان وراء تخلف الدول العربية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية هما:

- الاقتصاد: حيث تعاني معظم دول الشرق الأوسط من التخلف الاقتصادي خاصة الدول

العربية، فهي غالباً ما تعتمد على واردات النفط، أو السياحة، والمعونات الخارجية، في

حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان في

الدول العربية، ونقص الكوادر الوطنية، والتفاوت في مستوى التطور الاقتصادي

والاجتماعي، وانخفاض مستوى الإدخار. وفي ظل هذا الوضع المتردي فإن دخل الفرد

سيكون متدنياً.

(٢) العوامل السياسية: معظم بلدان الشرق الأوسط هي ذات نظم تسلطية واستبدادية يقع

بعضها في جغرافية العالم العربي، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية

والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، وبالتالي كلها اسباب ادت إلى إندلاع ثورات

الربيع العربي(خورشيد، ٢٠١٢).

ثانياً – العوامل الخارجية:

بجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هنالك عوامل مؤثرة

خارج حدود الدول التي قامت بها الثورات، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله

بصورة عامة في إحداث التغيير في الشرق الأوسط، ولكنه لا يظهر له تأثير فعال في حال

الربيع العربي في البلدان العربية.

وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك اتجاهان:

(١) اتجاه يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها

أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب

وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية وإنما يتم التعامل معها كأمر

واقع.

(٢) اتجاه يرى دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وحدثت تغييرات

فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه إستناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليز" أن

الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر،

وتونس، وليبيا، واليمن، وغير ذلك والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له

دور فاعل بما حدث في العالم العربي لأن هذه الوثائق كشفت أموراً سرية عديدة حول

الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول (الدويكات، ٢٠١٣).

وانطلاقاً من هذا التغيير السياسي الشامل وما ترتب عليه من اثار سواء على دول

الربيع العربي نفسها أو على دول المنطقة، فقد تأثرت السياسة الخارجية الأردنية في خضم

الأحداث والتداعيات المترتبة على سقوط الانظمة العربية في تلك الدول.

ولقد ترتب على السياسة الخارجية الأردنية الكثير من التداعيات، والتحديات من خلال طبيعة رسم السياسة الخارجية بما يتناسب مع المصالح العليا للدولة الأردنية ومن خلال الآثار السلبية للربيع العربي على الأردن من خلال تدفق ملايين اللاجئين، وفي مقدمتهم السوريون ومن الذين دخلوا الأردن من باقي دول الربيع العربي لأسباب أخرى مثل الصحة والتعليم والسياحة. وغير ذلك، إضافة إلى التحديات الامنية المترتبة على التطورات الميدانية في الازمة السورية وما تشكل من أعباء اقتصادية خانقة للدولة الأردنية نتيجة الأحداث، وتعثر وصول المساعدات الاقتصادية خاصة من دول الخليج لأسباب سياسية من خلال مواقف الأردن من الازمة السورية الذي جعل الأردن يتخبط في رسم سياسته الخارجية بين ضغط الخليج ليكون الأردن ضد النظام السوري بين القرب الجغرافي مع سورية الذي قد ندفع الثمن غاليا في حال اتخذنا سياسة عدائية.

## المبحث الثاني: المتغيرات الدولية:

تعرف الدبلوماسية تعريفا عاما بأنها" فن إدارة المفاوضات". وهي تعني، بالضرورة، التعامل مع الفاعلين الآخرين في الساحة الدولية سواء كان هؤلاء دولاً أم كيانات أم أفراداً. لكن سفيراً أردنيا شاباً أراد أن يكون أكثر دقة حين كان عليه أن يتناول موضوع السياسة الخارجية الأردنية بشكل خاص، فقال بأنها فن إدارة الخيارات.

ومن هنا يمكن ان نتكلم ان الساحة التي يتحرك فيها الأردن في ضوء اتجاهات والتغيرات الدولية التي نراها تكتسب زخماً مع كل يوم يمر، ويتعامل معها بدينامكية واضحة بقصد التأثير فيها لخلق بيئة إقليمية صديقة لمصالحنا الوطنية والقومية. فالمملكة الأردنية الهاشمية ترى بأن لكل الدول مصالح مشروعة في منطقتنا لا يجب أن تختلف، من حيث الأساس الأخلاقي والسياسي، مع مصالحنا الوطنية والقومية؛ فإن ظهر خلاف حول أية تفاصيل فإنها سرعان ما تتدخل وفي الوقت المناسب لصناعة اتجاه توافقي عام أو منهج عمل متفق عليه وفاعل بما يخدم هذه المصالح. فعن الاتحاد الأوروبي (الزبيدي، ٢٠١٠).

لا يرى الأردن أن الهدف محصور في الدخول للسوق وحسب، بل في تشكيل موقف أردني-أوروبي عام يستهدف خلق البيئة السياسية الصديقة للتعاون في كل المجالات وإدامة هذا التعاون على المدى الطويل.

لذلك مطروح مشروع دبلوماسية عامة أردنية أوروبية للتدخل في حل مسائل الصراع في فلسطين حلاً يتفق مع قواعد القانون الدولي العام والخاص والإنساني والقانون الأخلاقي، إذا أردت. لا يغيب عن فكر أحد بأن أوروبا هي الأخرى تحس بريح تغيير دولي حقيقي يتمثل في واشنطن، المتمثل بنجاح باراك أوباما عام ٢٠٠٨ وتغير الاستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية إذ يشعر بأن من مهماته تصحيح صورة أمريكا في العالم، بمساعدة حلفائها وأصدقائها.

ومن بعد أن أصاب الصورة ما أصابها من عطب على يد المحافظين الجدد الذين أداروا سياسة بوش الخارجية. ونرى هنا، وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بوادر هذا التغيير في البرنامج الذي اقترحه، الرئيس الأمريكي باراك أوباما في حملته الانتخابية الأولى ٢٠٠٨ قبل دخوله للبيت الابيض، وعدد من قادة الفكر في أمريكا يدعون فيه للإسراع بالتعامل مع هذا الصراع من أجل الوصول به إلى حل في الشهور الستة الأولى من تسلمه مهام عمله.

كما أن دبلوماسيين بريطانيين بدأوا، من جانبهم، يعلنون بأنهم أخطأوا خطأ تاريخيا كبيرا في سياسات انتداب بلادهم على فلسطين مما كان له الأثر الأكبر في خلق هذا الصراع. وفي أوروبا تشير الدراسات الميدانية التي تقوم بها بعض مراكز الاستطلاعات الأمريكية أن أوروبا بدأت تظهر تعباً من سياسات إسرائيل المخالفة للقواعد القانونية الدولية المرعية، وعدم اكتراثها بما تلقاه من معارضة. هذه الحالة الجديدة تستدعي تحركاً فورياً لتسريع اتجاهات التغيير بإعطائها دفعا جديدا وآفاقا تحقق الأهداف المرجوة منها في منطقتنا (الدويكات، ٢٠١٣)

لقد تميز الموقف العربي العام بالجلوس السلبي في شرفة مطلة من بعيد وانتظار النتائج. لكن أصحاب التغيير يفعلون ما يفعلون خدمة لمصالحهم بالدرجة الأولى، فما لم نشترك معهم منذ البدايات فإننا سنبقى نجلس في الشرفة يحرق جفوننا تعب الانتظار؛ وعندما يكون علينا، في النهاية، أن ننسحب منها بسبب الملل والتعب وعبث هذا الانتظار.

وان المملكة الأردنية الهاشمية لا تملك ترف الجلوس في الشرفات المطلة. ولذلك تتحرك قيادات الأردن تحركاً دائماً في جهات الدنيا الأربع محاولاً أن يربط جوانبها في اتجاه عام واحد. وهي في حركتها تعمل على أن يدخل معه للساحة ككل تلك القوى ذات الأثر الحالي أو المتوقع في القرار الدولي حيثما كانت في قارات العالم الخمس. وأثناء ذلك، يقوم، على الساحة العربية،

بالعمل على إنفاذ شعبنا في غزة بشكل خاص بالمعونات عن طريق تسيير قوافل المساعدات؛ والتوسط لإنهاء النزاع بين الفرقاء الفلسطينيين واستخدام علاقاتنا الدولية لممارسة ضغوط على إسرائيل لإقناعها أن سياساتها لم تعد تجدي نفعا أو تجلب لها أمنا.

ومن الخيارات التي يديرها الأردن في علاقاته الدولية تمكين الأردن من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والعلمية والفنية والاستماع لرأيه في كيفية تحويل إمكانات المنطقة العربية إلى رصيد إنساني بدل أن تكون عبئا على الأمن والسلم العالميين، وهي خيارات كلها كان يجب أن تكون عربية وليست أردنية وحسب (عياصرة، ٢٠١٢).

لعل من أهم إفرزات المتغيرات الدولية على الوطن العربي هو تصاعد دور دول الجوار الجغرافي على حسابه، وهذا الاختلال يزيد من أطماع القوى الإقليمية ويحفزها على تحقيق طموحاتها ومصالحها على حساب الأطراف العربية بالعدوان عليها أو استباحة أمنها، عبر وسائل عديدة كالتعدي على الموارد المائية أو التدخل في الشؤون الداخلية لها، أو زعزعة الامن واثارة الفتن والنعرات والانقسامات القومية المذهبية والطائفية، ومحاولة امتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الأقطار العربية بحيث تصبح هي المحدد الرئيسي للعلاقات الإقليمية بما فيها التفاعلات العربية-العربية الأمر الذي يعني أن مضمون علاقات دول الجوار مع الوطن العربي يجمعها الخلافات والتوترات عبر محاولتها فرض رؤاها ومنظورها وتصوراتها إن تأسيس مفهوم الشرق الأوسط الجديد، والمتوسطية، يعد لتوجهات وملاح البيئة الدولية وانعكاساتها منطقيا امتدادا وأثارها وتداعياتها على المنطقة

العربية، وأدى إلى تزايد واضح في دور القوى الإقليمية غير العربية الساعية لتعظيم مصالحها ومحاولتها القيام بدور أكبر على الساحة الدولية والإقليمية، وذلك في إطار استجابتها لهذه التفاعلات والتبدلات والتعامل معها.

وعليه فإن الأردن ومن خلال العلاقات الاخوية التي تربطه مع كل الدول العربية بلا استثناء يحاول جاهدا من خلال سياسة الاعتدال والوسطية إيجاد مواقف عربية موحدة في وجه القضايا والازمات والتحديات التي تواجه الدول العربية وصياغة موقف عربي موحد خاصة في القضايا الدولية مثل الحرب على (الإرهاب) والتنمية والاصلاح السياسي والاقتصادي وإيجاد علاقات ودية مع القوى العظمى في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا الاتحادية، والصين الشعبية، من اجل كسب هذه القوى إلى جانب العرب في قضاياهم ومشاكلهم التي يواجهونها. وايضا من اجل الاستفادة من الامكانيات والقدرات الهائلة التي وصلت له هذه القوى في كافة المجالات والنواحي العلمية والفنية والتقنية(التكنولوجيا) من اجل تحقيق تنمية حقيقية وشاملة في الدول العربية. من خلال الاطلاع على امكانيات وقدرات هذه القوى الدولية والاستفادة منها بشكل سليم صحيح. وعليه فان من اهم المتغيرات الدولية هي الحرب على الارهاب، والهيمنة الامريكية على العالم(الدويكات، ٢٠١٣).

## المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الأردنية في ضوء المتغيرات الدولية:

نجحت ثورات الربيع العربي في إسقاط أنظمة الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا، هذا الوضع سيؤدي إلى خلق علاقات جديدة ستلقي بظلالها على العلاقات الدولية لهذه البلدان مع دول أخرى في المجال الإقليمي أو الدول الغربية.

فدول الربيع العربي كانت لها علاقات مع الغرب خاصة الولايات المتحدة، إضافة إلى علاقة كل من مصر وتونس بإسرائيل، فمصر كانت لها علاقات دبلوماسية ودية مع تل أبيب بسبب اتفاقية كامب ديفيد الموقعة عام ١٩٧٨، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في مارس ١٩٧٩، كما أن تونس أيضاً قامت بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية على مستوى فتح مكاتب اتصال بين البلدين.

ووفقاً لهذه التغيرات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي على المستوى الداخلي، سوف يكون هنالك تغيير للعلاقات الدولية التي تربط دول الربيع العربي، وبالتالي يكون هنالك سياسات خارجية جديدة تتماشى وتتوافق مع المصلحة الوطنية. وسوف يكون مستقبل النظام السياسي في دول الربيع العربي غير واضح المعالم التي لم تتشكل بصورة نهائية، ولكن هنالك بعض السيناريوهات المحتملة الحدوث حسب القوى التي من الممكن أن تسيطر على نظام الحكم في الدول التي قامت فيها ثورات الربيع العربي (رحمة، ٢٠١٢).

## سيطرة الإسلاميين:

حيث شهد الشرق الأوسط بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة صحوة إسلامية عامة بشقيها المعتدل والمتطرف، مما كان له كبير الأثر على مجرى العلاقات الدولية لدول المنطقة بما فيها الدول العربية، وأدى إلى توتر العلاقات مع الغرب خاصة بعد التفجيرات الإرهابية التي تقوم بها الحركات الإسلامية المتطرفة.

وفي هذا الصدد هنالك سيناريوهات ممكنة:

١. سيطرة القوى الإسلامية المعتدلة: جميع القوى الإسلامية في الشرق الأوسط والعالم العربي ليست من القوى المتطرفة وإنما هناك القوى المعتدلة أمثال جماعة الإخوان المسلمين المتمثلة في حزب الحرية والعدالة في مصر، والمتمثلة في حزب النهضة الإسلامية في تونس، وحزب العدالة والتنمية في المغرب وبعض الأحزاب والحركات الأخرى في العالم العربي. فالكثير من هذه القوى المعتدلة لا تقوم سياساتها على أساس الكراهية للغرب -أو تقسيم العالم إلى عالم الكفر والإيمان، بل تقوم سياسات تلك الأحزاب المعتدلة على الأساس البراغماتي.

ويظهر ذلك في توضيح محمد الكتاتني الأمين العام لحزب الحرية والعدالة بقوله: "اننا نرحب بأي نوع من العلاقات من الجميع بشرط ألا يتم التدخل في الأمور الداخلية"، وهذه الحكومة

سوف تنال رضى الغرب (الشوبكي، ٢٠٠٧)

وكذلك حزب النهضة التونسي الذي تقوم سياساته على الأساس البراغماتي، ليس على المستوى الدولي بل على المستوى الداخلي، والواقع هو أن ما يدعم رصيد حزب النهضة في الشارع التونسي هو تبنيه أفكار زعيمه ومؤسسه راشد الغنوشي، الذي لا يجد حرجاً في الجمع والتوفيق بين القيم والأحكام الإسلامية وبين قيم ومبادئ الدولة المدنية والتعددية السياسية، وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان وغيرها.

٢. سيطرة حكومة إئتلافية إسلامية مع حكومة ليبرالية ففي الشرق الأوسط والعالم العربي عدد كبير من أحزاب إسلامية متطرفة، والكثير من هذه الحركات والأحزاب مرتبطة بشكل أو بآخر بتنظيم القاعدة الإرهابية، وبرزت الأحزاب الإسلامية المتطرفة بشكل قوي وأظهرت بعض الأحزاب الجديدة مثل حزب النور في مصر. وأصبح إحدى السيناريوهات حول مستقبل المنطقة هي سيطرة القوى الإسلامية المتطرفة على السلطة، ويتخوف المجتمع الدولي خاصة الدول الغربية من حدوث وتحقيق هذا السيناريو (خورشيد، ٢٠١٢)

وهو أيضاً سيناريو يرضي الغرب بهدف الحصول على مزايا جديدة في العلاقات التجارية والاقتصادية.

١. حكومة إئتلافية إسلامية معتدلة مع حزب إسلامي متطرف، ولا تنال رضى الغرب بسبب

صعوبة التعامل مع ديموقراطية أعطت التيار الإسلامي الأغلبية الساحقة.

وبالتالي فإن درجة تغيير العلاقات مع الغرب ستكون متفاوتة حسب التشكيلة الحكومية ومدى قوة وسيطرة الإسلاميين.

أول تلك العوامل هو الربيع العربي، الذي يرى هابر أن انطلاقته ليس لها علاقة مباشرة بإسرائيل، إلا أن نتائجه ستصل حدودها وسيكون له تأثير بالغ الخطورة عليها. ويتوقع هابر أن تحكم البلدان العربية قوى إسلامية راديكالية مناهضة لإسرائيل، الأمر الذي يعني محاصرة إسرائيل بطوق من الدول المعادية، التي لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود.

ويضيف هابر: هذه الأجواء الخطيرة قد تؤدي إلى إلغاء الاتفاقات الاسرائيلية مع مصر والأردن، ووقف التعاون الاقتصادي والأمني بين إسرائيل والفلسطينيين، وسيؤدي حصار الإسلاميين لإسرائيل من كافة الجوانب إلى زيادة الإنفاق العسكري والأمني مما يؤثر على حياة كافة المواطنين (خورشيد، ٢٠١٢).

أظهرت السياسة الخارجية الأردنية تغيراً واضحاً في استقرار توجهاتها المعروفة إقليمياً، ولا شك أن زيادة مساحة التوتر التي تحيط بالأردن شكل عاملاً أساسياً في رسم الملامح الجديدة للسياسات الخارجية. الأردن أعلن مؤخراً مواقف جريئة تجاه بعض دول الجوار وإعادة بناء وترميم جسور قديمة لعلاقاتها في المنطقة. غياب التأثير الدولي المباشر والتخفيف من قبضته وضغوطاته على دول المنطقة، وظهور هيمنة إقليمية جديدة شكلت حافزاً في تعديل الأردن

لاستراتيجياته ومنطلقات للسياسة الخارجية. ليعيد ترتيب أولوياته. عندما نتحدث عن السياسة الخارجية في الأردن كمنهج، فإننا نتحدث عن سياسة يصنعها الملك وتتمركز حول شخصيته أو يتخذ القرارات السياسية.

وبلا شك هناك دوائر وجهات تقدم استشارات لكنها غير ملزمة إطلاقاً، ما ذكره وزير التنمية السياسية السابق الدكتور صبري ربيحات في إحدى ندواته (٢٠٠٨)، ويضيف أنه إذا جاز القول إن المطبخ السياسي الأردني تشارك فيه الحكومة وعلى رأسها رئيس الحكومة ووزير الخارجية والدوائر المختلفة المعنية والسلطة التشريعية بمجلسيه النواب والأعيان وجميعها تقدم استشارات أما القرارات فيتخذها الملك. ويرى محللون أن السياسة الخارجية الأردنية لطالما اعتبرت قبل الربيع العربي من البنى السياسية المستقلة والمنعزلة عن الحراك والضغوطات الداخلية، حيث تصنع بمعزل عنها ما يضع الداخل في حالة من التكهّن والترقب في قراءة الأحداث.

ولعل إحدى المواقف التي تأتي في إطار الملامح الجديدة للسياسة الخارجية الأردنية، التصريح الذي أدلى به الملك في الشأن السوري، ونصيحته للأسد بالتحني عن الحكم، التصريح الذي اعتبر سابقة في نهج الاستراتيجية الأردنية. تصريح الملك فاجأ الداخل الأردني قبل الخارج حين حاول المسؤولون الأردنيون في حالة من الارتباك والتلعثم فهم وقراءة تصريحات الملك في قنوات

الإعلام .وعندما جاءت عناوين أخبار الصحف في اليوم التالي كانت تحمل عناوين جانبية للقاء، أما الصحف التي ناقشت الخبر فسعت إلى التخفيف من حدة التصريح الذي أوضح بأن نظام الأسد انتهى بالنسبة للجانب الأردني.

واعتبر المحللون السياسيون أن السبب وراء تصريحات الملك لا شك في أنها تعكس نبض الشارع والتحركات الشعبية المناهضة للقتل الذي يحصل بسوريا، وباعتقاده فإن للملك نظره استراتيجية سياسية لها علاقة بموقف الغرب بشكل عام من الأحداث بسوريا وصداقته مع بشار الأسد، ورغبته بأن لا يؤول حاله كمثل الرؤساء الآخرين وبأنه يجب أن يقرأ خارطة أفضل مما يقرأها حتى الآن.

وقد صرح الناطق الإعلامي للحكومة الأردنية: "ان الأردن يحاول التعامل مع المشهد بما يعظم مصالحه بشكل عام." وتختلف آراء المحللين السياسيين في قراءة آلية تعامل الرسميين الأردنيين مع تصريحات الملك حيث قال الباحث السياسي خالد عياصرة في مقال له: إن ارتباك الرسميين أمام التصريحات أثبت وجود فجوة بين أركان ومؤسسات النظام، ويضيف في تحليله للموقف أن هناك غياباً لخطة أردنية واضحة المعالم للتعامل مع تصريح رأس الدولة، ويبدو أنه لا يوجد خطة أو أي استعداد للتعاطي مع الموقف.

منعطف آخر للسياسة الأردنية في الشأن الفلسطيني، تصريح لرئيس الوزراء الاسبق عون الخصاونة بأن إبعاد حركة المقاومة الإسلامية حماس عن الأردن كان خطأ سياسياً واعتبر التصريح مفاجئاً للحركة إذ يأتي التصريح بعد عقد من الزمن من انقطاع للعلاقات بين الطرفين، وفي بادرة أردنية مع الحركة تأتي ترتيبات لزيارة رئيس مكتب الحركة السياسي خالد مشعل للأردن.

في سياق زيارة للملك عبدالله الثاني لرام الله في عهد الرئيس الفلسطيني محمود عباس (٢٠١١) وامتزامة مع إعادة العلاقات مع حماس لموازنة الموقف الأردني بين الطرفين وإيجاد مصالحة فلسطينية - فلسطينية لتوحيد المواقف ودعم عملية السلام مع الإسرائيليين.

ويأتي التغير في الرؤية الرسمية تجاه القضية الفلسطينية التي تعتبر واجهة للسياسة الخارجية الأردنية ولحدى محدداتها الأساسية، كجزء من استراتيجية أردنية خارجية تم تعديلها بحيث تعيد الأردن للدور المؤثر إقليمياً ولعب دور أكبر بديلاً عن الدور الدبلوماسي المصري المرتبط بعلاقات مع كل من إسرائيل وحماس.

وكان الأردن قد اختارت السلطة الوطنية الفلسطينية كممثل رسمي وحليف في القضية غير ان المعطيات الجديدة والتي تتمثل بالحركات الشعبية الراضية لممارسات رئيس السلطة محمود عباس وانتقادها لسياساته الممثلة للقضية، وفي الوقت ذاته تصاعد شأن الحركات

الإسلامية إقليمياً كان حافظاً للتوجه الأردني لفتح قنوات الاتصال مع حماس، لتهدئة وكسب الشارع الأردني ولإعادة الدور الأردني المؤثر في القضية الفلسطينية إلى سابق عهده. أن التوقيت الحالي في إعادة العلاقات مع حماس له عدة أسباب في كتاب منها انهيار الوضع السوري وبحث القيادة الحمساوية عن مقر وبلد جديد، ورغبة الأردن في لعب دور أكبر بديلاً عن الدور المصري خاصة في ظل التخوفات الأميركية من ان الوضع المصري سيميل نحو التشدد. (مسلط، ٢٠١١).

أن الأردن بلد له خصوصيته من جوانب عدة ، من حيث : الموقع، والإمكانات، والقيادة، أما الموقع فيقع في منطقة ملتهبة، ويقع على أطول خط مواجهة مع دولة معادية، تترص به الدوائر، وتتحين الفرص للإيقاع به، إضافة إلى انه يقع في منطقة ملتهبة دائمة الصراعات، وأما الإمكانيات فهي محدودة، مما يجعل هذا البلد يعتمد وبشكل كبير على المساعدات الخارجية، عربية ودولية، مما يضعف موقفه في اتخاذ القرار الذي يصب في مصلحته الحقيقية، ان هذا البلد وقيادته تشكل قاسماً مشتركاً لكل أطراف الشعب، من شتى المنابت والأصول، إضافة إلى أن هذه القيادة تتسم بالحكمة والبعد عن العنف والدموية في معالجة الأمور، ولم يسجل لها تصفية الخصوم، والقرب من نبض الناس ومراعاة مشاعرهم وحل قضاياهم.

لذا فان ما ينطبق على الربيع العربي في دول الإقليم، لا ينطبق على الأردن، نتيجة الظروف والخصائص التي وجدت في هذا البلد ، فان الحكمة والبصيرة الثاقبة تتطلب التعامل مع الربيع العربي بكل وعي وبعد نظر، وعدم الانسياق مع من يعبث بأمن هذا البلد واستقراره، للأسباب التي سبق ذكرها، ان التابع للوضع في الوطن العربي والأردني خاصة، يرجوا ان يمر هذا الربيع على الأردن بردا وسلاما، دون أن يمس أمنه واستقراره، وتمزيق مكوناته وتفكيك نسيجه الاجتماعي، وان يخرج منه أقوى مما كان، وهذا يتطلب الوعي لأهداف ومرامي دعاة الإصلاح ومحاربة الفساد الذي لا يختلف عليه كل من أراد بهذا البلد خيرا.

ولقد تأثر الأردن بالأزمة السورية من ناحيتين الأولى تتعلق بتأثير ما يحدث من حراك شعبي في سورية على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وهو ما لم تتناوله الدراسة هنا، والثانية تأثر الاقتصاد الوطني بتبعات وأعباء هجرة العديد من اللاجئين السوريين إلى الأردن بشكل جماعي وبتدفق غير معهود أدى إلى زيادة سكان الأردن في اقل من عام بنسب ٣% ، مما رتب أعباء كبرى على الاقتصاد الوطني خاصة في مجال البنية التحتية والخدمات، ناهيك عن الضغوط السياسية والآثار الاجتماعية الأخرى المرتبطة بهذا النوع من الهجرات القسرية ذات التدفق الجماعي.

لقد تصدى الأردن بأجهزته كافة لاستقبال اللاجئين بكفاءة عالية، شهدت بها المنظمات الدولية، ولعل الخبرات الأردنية الكبيرة التي اكتسبتها الأجهزة العسكرية والأمنية جراء مساهمتها في العديد من بعثات الأمن والسلام حول العالم كانت رافداً الحقيقية لاستيعاب

التدفقات الكبرى واستقبالها والتعامل معها على أعلى مستويات الجاهزية والكفاءة. (مصاروة، ٢٠١٣)

بالرغم مما تحملته الهيئات الدولية من كلف اقتصادية مادية وبشرية في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، وبالرغم مما طالبت به تلك الهيئات، وخاصة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من مبالغ وصلت إلى ما يزيد عن ملايين الدولارات في مرحلة ما، إلا أن الأردن تحمل الكثير من الأعباء المالية والمادية والبشرية، بالرغم من أن اقتصاده كان، ولا يزال، يئن تحت وطأة صدمات خارجية كبرى ناتجة عن الأزمة المالية العالمية، وإرهاصات الربيع العربي والحراك الشعبي والتي قدرت تبعاتها بما يزيد عن ٣ مليارات دينار أردني.

أن العلاقات الأردنية - الإسرائيلية تواجه العديد من التحديات إثر تداعيات التغييرات الإقليمية، الأمر الذي يفرض على الطرفين التحلي بضبط النفس، وتعزيز الجهود الإسرائيلية لتوثيق العلاقات على المستويين السياسي والعسكري مع الأردن، في إطار الحفاظ على المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، خاصة مع استمرار الحرب في سوريا، وأزمة إيران النووية، وتجميد مسيرة السلام الإسرائيلية - الفلسطينية (مصاروة، ٢٠١٣).

ترتبط المصالح الأردنية ارتباطا وثيقا بالأحداث على اراضي الضفة الغربية، خاصة تلك المتعلقة بالقدس، فالواقع الديموغرافي للأردن يفرض ذلك، حيث أن أكثر من نصف المواطنين الأردنيين هم من أصل فلسطيني، كما منحت قضية القدس مكانة خاصة للملكية الهاشمية في العالم العربي.

ولقد أعرب الأردن عن مصالحه الحيوية في القدس عبر وثيقتين، ففي معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل العام ١٩٩٤، نصت المادة ٩ على أن "تحتزم إسرائيل الدور الحالي الخاص بالمملكة الأردنية الهاشمية على الاضرحة المقدسة الخاصة بالمسلمين في القدس"، وان تمنح إسرائيل عند التفاوض حول الوضع النهائي أولوية خاصة للدور الأردني التاريخي على هذه الاضرحة. وفي المادة الثانية من الاتفاق الموقع بين الملك عبدالله ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ٣١ مارس ٢٠١٣، نجد صيغة لهذا المعنى، حيث يذكر الملك عبدالله بأنه "خادم المقدسات في القدس"، من دون تمييز بين المسيحية والإسلامية، ويؤكد من جانبه الملك عبدالله على أن "كل المسلمين، الآن وإلى الابد، يمكنهم السفر من وإلى المواقع الإسلامية المقدسة والعبادة بها"، ولم تتضمن الاتفاقية أي تعهدات خاصة بالمسيحيين، فللملك عبدالله "إدارة على المواقع المقدسة الإسلامية، والحفاظ عليها"، وسوف تمثل الأردن مصالح المواقع المقدسة في المحافل الدولية ذات الصلة، كما تخضع إدارة مؤسسة الأوقاف الإسلامية بالقدس للقانون الأردني (حنفي، ٢٠١٢).

## الخاتمة

بناء على ما تقدم يمكن أن نصل لتقييم عام للسياسة الخارجية الأردنية، فما لا شك فيه أن السياسة الخارجية الأردنية تهدف إلى تمثيل وتنظيم ارتباط المملكة مع دول العالم والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية وادارة المفاوضات بما يحقق المصالح الأردنية، والعمل على دعم التضامن والتنسيق العربي في مختلف المجالات واحتواء المنازعات والخلافات بين الدول العربية وتسويتها وديا، وكذلك تحسين وتعزيز وتنمية علاقات المملكة بالدول الاخرى وحماية المصالح العليا للدولة الأردنية.

ولما سقط النظام العراقي السابق-المقرب من الشعب -كانت السياسة الأردنية تحت ضغوط التحالفات السياسية الاخرى مضطرة ومجبرة على تغير مسارها أو تصحيحه بمعنى ادق، فالسياسة الخارجية الإقليمية هي شيء اقل من مجموع السياسات التي لها تأثير على علاقة الدولة القومية بالدول الاخرى.

ومع التعقيدات الموجودة على طاولة المفاوضات الفلسطينية -الاسرائيلية وأثرها الكبير على مستقبل الدولة الأردنية في حال لم تتوصل إلى تسوية والخوف الأردني الكبير ان تحل القضية الفلسطينية على حساب الدولة الأردنية. وما تشهده البلدان العربية من حركات احتجاج شعبية إثر بشكل مباشر وغير مباشر على السياسة الخارجية الأردنية، وخاصةً الازمة السورية وتداعياتها.

كل هذا وأكثر جعل صانع القرار الأردني على حذر دائم وخوف من ان تفسر مواقفه حسب القوالب والاحكام المسبقة، ومحاولة الأردن تطوير عمله السياسي قد خلق حوله حالة من عدم الرضا وحالة من التوجس والخيفة من بعض الدول الإقليمية.

لقد حاول الأردن أن يتحرر في السياسة الخارجية المعلنة من التبعية المطلقة لمراكز القوى الإقليمية والدولية، ولكنه عجز عن ذلك، فلجا إلى لعب دور الوسيط واستخدام وساطته كوساطة حميدة وداعية إلى القبول بالحلول الوسط، وبذلك يحقق الأردن تجانسا في سياسته الخارجية بين المطالب الإقليمية والدولية وبين المطالب الشعبية وبين موقعه الجغرافي الذي لم يغيب عنه للحظة في تعامله مع الازمة السورية.

ومع ذلك ظلت السيادة الأردنية ثابتة على النهج القومي رغم كل العواصف والانحناءات. لذا لا بد من وجود ادلة واضحة تؤكد ذلك حتى يتم التسليم بصحة الفرضية وبناء على ذلك سنتناول الادلة وما أوصلتنا اليه الدراسة من نتائج وتوصيات وذلك من خلال ما يلي:

### أولاً: صحة الفرضية.

- ١- إن هنالك علاقة ايجابية بين الموقع الجيوبولتيكي الأردني والسياسة الخارجية الأردنية أضفت طابعا مميزا على السياسة الخارجية وجعلت من الأردن طرفا مهما في ادارة اي ازمة تحدث في الاقليم.
- ٢- اثبتت الدراسة أن الموقع الجيوبولتيكي الأردني كان وما زال له دور في احتواء تداعيات الأحداث والأزمات في الاقليم.
- ٣- إن الموقع الجيوبولتيكي الأردني أعطى الأردن ميزة جيوسياسياً وجيوستراتيجياً مما عزز المحددات المادية للسياسة الخارجية الأردنية على اعتبار أنها جوهر العلاقات الدولية.
- ٤- اضى الموقع الجيوبولتيكي الأردني عامل قوة للسياسة الخارجية الأردنية، بسبب وقوع الأردن في منطقة ملتهبة.

## ثانياً: النتائج

١-تأثر الأردن من نواحي من خلال الازمة السورية التي تتعلق بتأثير ما يحدث من حركات شعبيه في الداخل السوري بعد الربيع العربي ونتائجه من أعباء هجرة العديد من اللاجئين السوريين إلى الأردن بشكل جماعي الذي أدى الى زيادة عدد سكان الأردن بنسبة غير معهوده مما رتب أعباء كبرى على الاقتصاد الوطني خاصة في مجال البنية التحتية والخدمات، ناهيك عن الضغوط السياسية والآثار الاجتماعية الأخرى المرتبطة بهذا النوع من الهجرات القسرية ذات التدفق الجماعي.

٢-ادات العلاقات الأردنية الإسرائيلية التي واجهت ولا تزال تواجهه العديد من التحديات إثر تداعيات التغيرات الإقليمية، الذي جعل الطرفين الى تعزيز الجهود في توثيق العلاقات بين الطرفين، نظرا للموقع الجغرافي للدولتين. في محاوله للمحافظة على العلاقات خصوصاً بعد الحرب السورية.

٣- في الأردن ما ينطبق على الربيع العربي في دول الجوار لا ينطبق عليها نتيجة الظروف والخصائص التي وجدت في هذا البلد، فان الحكمة والبصيرة الثاقبة تتطلب التعامل مع الربيع العربي بكل وعي وبعد نظر، وعدم الانسياق مع من يعبث بأمن هذا البلد واستقراره، للأسباب التي سبق ذكرها، ومن الواضح ان الأردن سيمر في هذه الازمة، دون أن يمس أمنه واستقراره، وتمزيق مكوناته وتفتيت نسيجه الاجتماعي، وان يخرج منه أقوى مما كان، وهذا يتطلب الوعي لأهداف ومرامي دعاة الإصلاح ومحاربة الفساد الذي لا يختلف عليه كل من أراد بهذا البلد خيراً.

٤-ارتباط الأردن بالضفة الغربية خاصة تلك المتعلقة بالقدس، نتيجة الموقع الجغرافي ونتيجة وجود الفلسطيني في الأردن، كما منحت قضية القدس مكانة خاصة للملكية الهاشمية في العالم العربي.

٥- ما يجعل هذا البلد يعتمد وبشكل كبير على المساعدات الخارجية لوجوده في منطقة ملتبهة دائمة الصراعات لضعف الامكانيات، عربية ودولية، مما يضعف موقفه في اتخاذ القرار الذي يصب في مصلحته الحقيقية.

٦-موقع الأردن يتحكم إلى حد كبير في قوة الدولة وأساليب دفاعها، والتاريخ السياسي الحديث كشف لنا النقاب عن دول صغيرة ولكنها لعبت دوراً كبيراً في قضاياها.

٧-وادراكاً لأهمية موقع الأردن الجغرافي في الوقت الحاضر فإن القيادة في الأردن تؤمن بأن الأردن جزء من الامة العربية وان امنه الوطني جزء من الامن القومي العربي وقد سعى الأردن إلى اقامة تعاون مثمر مع الدول العربية سعياً منه نحو التكامل والوحدة التي تؤمن للعرب الأمن والاستقرار والعامل الأساسي.

## ثالثاً: التوصيات

١-التنسيق والتشاور بين الأردن والبلاد العربية، ونبذ جميع اشكال الفرقة والخلافات وزيادة فرص تنسيق السياسي والاقتصادي والأمني مما يعزز مسيرة التعاون العربي وتحقيق امال العرب وطموحاتهم من أجل حياة امنة مستقرة ومستقبل أفضل للأجيال القادمة.

٢-دعم كافة الجهود الدولية والإقليمية لحل القضية الفلسطينية حلاً سياسياً شاملاً وعادلاً واقامة الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية لما له من إثر بالغ الأهمية على مستقبل الدولة الأردنية.

٣-وضع الخبرات والامكانيات والقوى البشرية الأردنية أمام الأشقاء العرب للإسهام في بناء الدول العربية خاصةً التي شهدت الربيع العربي لبناء مؤسساتها وهيئاتها الحكومية الجديدة.

٤-التمسك بساسة الناي بالنفس عن كل الازمات والأحداث التي تسبب التصادم مع القوى الإقليمية والدولية، مثل الازمة السورية التي يختلف الراي حول كيفية حلها. هناك قوى اقليمية ترى ضرورة رحيل النظام وهناك قوى مع بقاء النظام بالإضافة إلى القرب الجغرافي مع سورية قد يعرض مستقبل الدولة الأردنية إلى خطر كبير.

٥-تفعيل الاتفاقيات والمبادرات واللجان المشتركة بين الأردن والدول العربية لزيادة التعاون الاقتصادي وزيادة المنح والقروض والمساعدات لدولة الأردنية لمواجهة تداعيات الازمة السورية ومشكلات تدفق اللاجئين وزيادة الضغط على البنية التحتية الأردنية.

٦-دراسة النتائج المستخلصة من التطورات المرافقة للربيع العربي، من خلال النظر بالسياسات الخارجية وإعادة تقييمها على فترات بما يتناسب مع المتغيرات.

٧-التمسك بالمرونة التي حافظ عليها الأردن، والايمان بسياسة الحوار لحل المشكلات  
والمنازعات الدولية والإقليمية التي يشهدها عالمنا العربي في هذه الفترة الصعبة في تاريخ امتنا  
العربية.

## قائمة المراجع

### المراجع العربية الكتب

١. بدارنة، سريان (٢٠٠٤)، الأهمية الجيوبولتيكية للأردن، دار المتنبى، اربد، الأردن.
٢. الحضرمي، عمر (٢٠٠٩) السياسة الخارجية الأردنية، مقارنة استنزافية، مركز الرأي للدراسات، الجامعة الأردنية.
٣. حقي، سعد، (٢٠٠٣) ، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان. ص ١٣.
٤. حنفي، حسن، (٢٠١٢) الواقع العربي الراهن، ط١، الاسكندرية، دار العين للنشر.
٥. حوات، محمد (٢٠٠٢) مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الامن القومي العربي، مكتب مدبولي، القاهرة، مصر.
٦. رسل ه ، فليند، ج إرتزل بيرسي، (٢٠٠٤) الجيوبولتيكا نيويورك الترجمة للعربية القاهرة الألف كتاب.
٧. رياض محمد (١٩٧٩). الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
٨. الزعبي، موسى (٢٠٠١). دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
٩. السليم، اسامة عيسى (٢٠٠٠) السياسة الخارجية الأردنية والازمات العربية، عمان.
١٠. طشطوش هائل عبد المولى (٢٠١٠). مقدمة في العلاقات الدولية، رابطة ادباء دمشق.
١١. الظاهر، نعيم إبراهيم (٢٠٠٥)، جغرافية الأردن، عالم الكتب الحديث، عمان الأردن.

- ١٢ . عبدالله بلقزيز (١٩٩٨) - أسئلة الفكر العربي المعاصر - الدار البيضاء، مطبعة النجاح الأيوبية، ص ١٣.
- ١٣ . العسيوي فايز محمد (٢٠٠٠). الجغرافيا السياسية المعاصرة دار المعرفة الجامعية الإسكندرية طبعة ٢.
- ١٤ . فرانك الترجمة مركز الخليج للأبحاث (٢٠٠٤)، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، دار مركز الخليج للأبحاث، ص ٢٨٤-٢٨٥.
- ١٥ . الهياجنة، عدنان. ٢٠٠٦. "العلاقات الأردنية الأمريكية في عهد الملك عبد الله الثاني: دراسة تحليلية: ١٩٩٩-٢٠٠٤". عمان: مركز الرأي للدراسات.
- ١٦ . متولي، محمد، (١٩٩١)، الجغرافيا السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- ١٧ . محمد توهيل فايز عبد أسع (١٩٩٩)، علم الاجتماع السياسي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ١٨ . المشاقبة، أمين، (٢٠٠٠) "السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار"، عمان، الحامد للنشر والتوزيع.
- ١٩ . مصطفى الخشاب (١٩٩٢)، المدخل إلى علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- ٢٠ . المومني، محمد، (٢٠٠٥) الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، دار المتنبى، اريد، الأردن.
- ٢١ . نيوف، صلاح (٢٠١٣). مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، دار الوطنية، بيروت.
- ٢٢ . الهزيمة محمد عوض (٢٠٠٤) السياسة الخارجية الأردنية بين النظرية والتطبيق، دار حامد، عمان، الأردن.
- ٢٤ - الهيتي، صبري، (٢٠٠٠) الجغرافيا السياسية مع تطبيقات الجيوبوليتيكية، دار صفاء، عمان، الأردن.
- ٢٥ - فيفيلد بيرسي (الجيوبوليتيكا) نيويورك ١٩٤٤ . الترجمة العربية (الجيوبوليتيكا) القاهرة، الألف كتاب [رقم ٢٦٥] بلا تاريخ، صفحة ١٢.

٢٦-الظاهر، نعيم (٢٠٠٧) الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن

## المجلات والدوريات: -

١. صبري إسماعيل، ربيع محمد محمود ١٩٩٤ - موسوعة العلوم السياسية - الكويت: جامعة الكويت-ص ٤٧.
٢. السرحان صايل (٢٠١٣) أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٦ العدد ٢.
٣. محمد، خليل إسماعيل، (٢٠١٢) مفهوم القوة في الجيوبولتيكا، إقليم كردستان العراق نموذجاً، مجلة صوت الاخر، العدد ٢٠.
٤. مصاروه ثامر مبارك(٢٠١٣) السياسات الخارجية الأردنية، مقال منشور الحقيقة الدولية.

## المؤتمرات والندوات: -

- ١-أمين مشاقبة - ٢٠٠٥ معوقات إصلاح السياسي في الوطن العربي، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل إصلاح السياسي - مركز الرأي للدراسات، الأردن - سبتمبر.
- ٢-البدري، هشام محمد الأمين، (٢٠١٣) التحليل الجيوبولوتيكي، دراسة غير منشوره.
- ٣-الدويكات قاسم (٢٠٠٥). أثر الجغرافيا في العمل العسكري المحرر إعداد وتنسيق أبو سعد الأثري.

٤-ريجات صبري (٢٠٠٨) ندوة عن سياسة الأردن الخارجية، مركز الرأي للدراسات

## رسائل جامعية: -

١. بلال محمود محمد الشوكي ٢٠٠٧- التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة "حماس نموذجاً" - بحث لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية بنابلس -ص ٣٦.
٢. سليمان عبد الحكيم(٢٠١٢). الإطار المفاهيمي لعلم الجيوبولتيكا، بحث منشور، دنيا الراي.
٣. اللوزي، فاتن محمد، ٢٠٠٨ السياسة الخارجية الأردنية تجاه ازمة الخليج الثالثة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

## مواقع الانترنت: -

- ١- أحمد عبد الكريم وهشام مرسي - حرب الأعنف - النسخة الالكترونية، اكااديمية التغيير [www.Aco.fm](http://www.Aco.fm) بتاريخ ٤-٧-٢٠٠٧.
- ٢- باسم حسين الزيدي - أسلاميو مصر والتحول البراغماتي - [wwwannaba.org](http://wwwannaba.org)
- ٣- عمر كوكش - الإنتخابات التونسية وقطيعة الاستبداد - [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- ٤- محمد تركي بني سلامة- الإصلاح السياسي دراسة نظرية [www.dash.com](http://www.dash.com)
- ٥- موسوعة ويكيبيديا - [www.wikipedia.com](http://www.wikipedia.com) .

## الصحف:-

١- جاسم الصغير - الأنظمة العربية والإصلاح السياسي - الحوار المتمدن، العدد

١٢٢١ بتاريخ ٧ يونيو ٢٠٠٥.

٢- خورشيد، فؤاد حمه (٢٠١٢) ثورات الربيع العربي، تحليل جيوبولتيكي نقدي، الحوار المتمدن.

٣- عياصرة، خالد، القرب المكاني للموقع الجغرافي وبعد الزماني للقرار السياسي

الأردني، على موقع الحوار المتمدن، ٢٤-١٢-٢٠١٢.

٤- مسلط، منار (٢٠١١) مقال في جريدة عمان نت،

<http://ar.ammannet.net/news/١٣٧٤٩٣>

٥- مهدي أبوبكر رحمة - الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل - الحوار

المتمدن، العدد ٣٦١٥ بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٢.

## المراجع الاجنبية: -

١- "Robert D KAPLAN(٢٠١٢)"THE Revenge Of Geography

Hartshonne R.john "The functional Approach Plitical -٢

.Geography" Geo.Review ١٩٩٠.

"Role Theory Foreign Policy ، (١٩٩١)، J. Camphei،Steven-٣

Advisors and US Foreign Policy Making" USA

.PP:٣-٦،١٩٩١،Department

"Role Theory and Foreign Policy ،(١٩٨٧)،G. Walter،Steph-٤

PP٢-٦ ،١٩٨٧،Duke Press،Duke University،Analysis"

.jean-Loup samaas(٢٠١٢) Jordan s new geopolitics -٥

Scott lasensky (٢٠٠٨) Jordan and Iraq between cooperation -٦

.and crisis

## **Abstract**

**(The Role of Geopolitics Factor in Foreign Policy)**

**Jordan–A Study Case ٢٠٠٣–٢٠١٣**

**Prepared by the researcher:–Muath Bani Khalid**

**Supervisor Prof:–Mohammad Al–Mogdad**

This study aims at magnifying the role of geopolitics factor on foreign policy there for.

Hashemite kingdom of Jordan was chosen as a case study and this study has begun for a key hypothesis, which suggests that the geopolitics Jordanian factor has a distinctive role in drawing the Jordanian foreign policy also the theory of role and approach was accredited as an approaching device therefore.

To make sure that the theory is right and get the goals and purposes of this study and answering its ingestions therefore the study reached to the righteous of the theory, which the study has based on, and it reached too many conclusions.

the most important points: the geographic location of Jordan has the most important role in drawing Jordanian foreign policy In addition to that Jordan has been affected by Syrian crisis very clear because of

the corporate borders between the two countries the study also reached to separate between the geopolitical factor and foreign policy for Jordan .

Jordan gets into large challenges the study also reached to the fact that Jordanian relationships with Arab countries enabled Jordan to play a focal role in many issues nevertheless its small space and its potentials.

Finally, this study reached to the fact that Jordan exists in a flammable region, which has with clashes, and conflicts, which makes Jordan, depend on foreign policies to enable it to get economic support according to previous conclusion, which has been reached to, in this study, which leads us to many recommendation at the level of the Jordanian state.

The most important recommendations: keeping Arab–Jordan relationships to increase coordination to face challenges and to support all of the international and effort to solve the Palestinian issue with a comprehensive fair and political resolving.

To study the concluded out comes from the accompanying developments to “Arab spring” through. Consideration foreign policy and

reassess them at interval which commensurate with regional and internal variables.